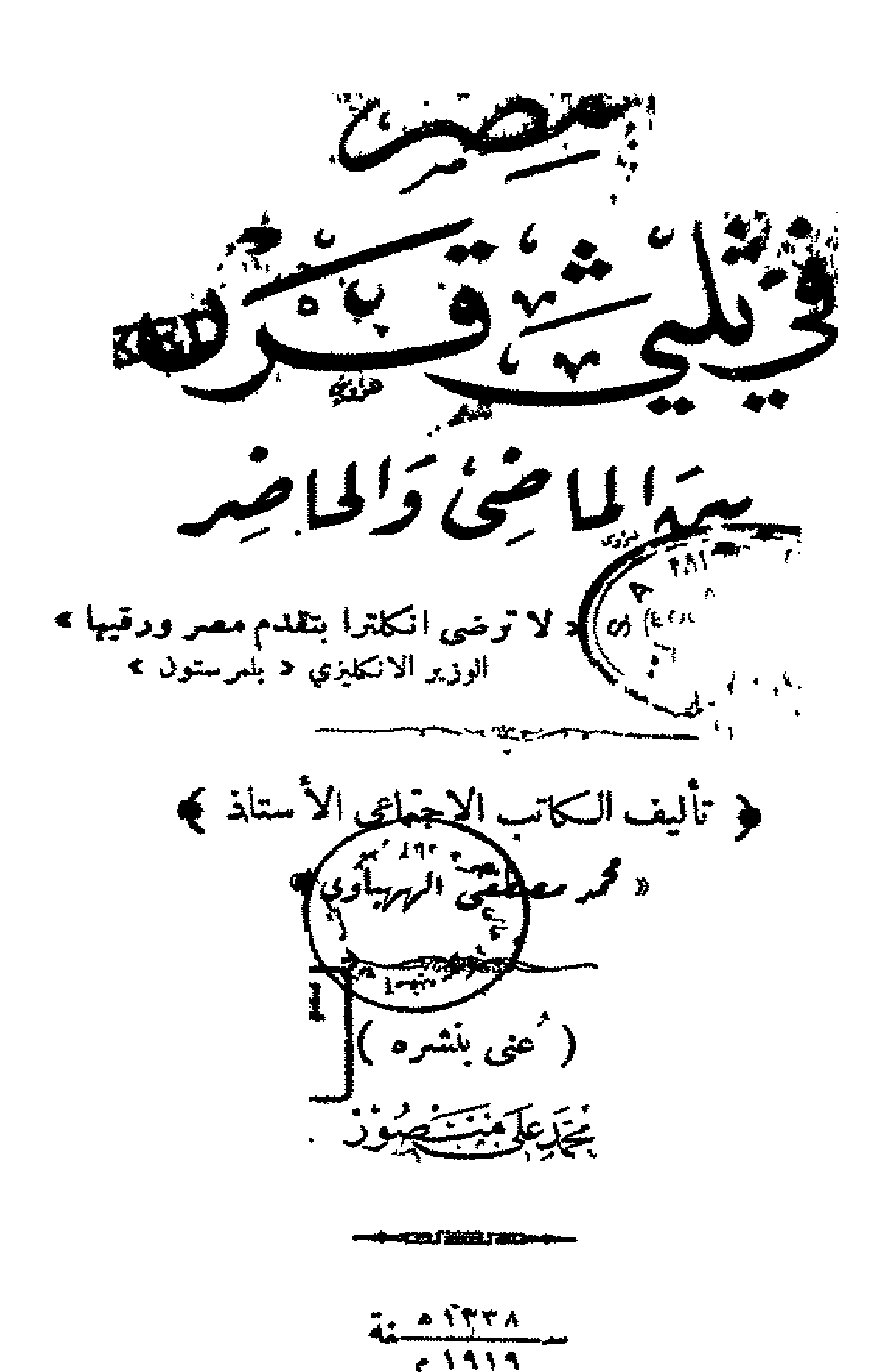


مصر في ثلث قرن

بين الماضي والحاضر

« لا ترضى انكلترا بتقدم مصر ورقيها »
الوزير الانكليزي « بلمرستون »

« تأليف الكاتب الاجتماعي الأستاذ »

« محمد مصطفى الرهباوي »

(عُنى بنشره)

محمد علي منصور

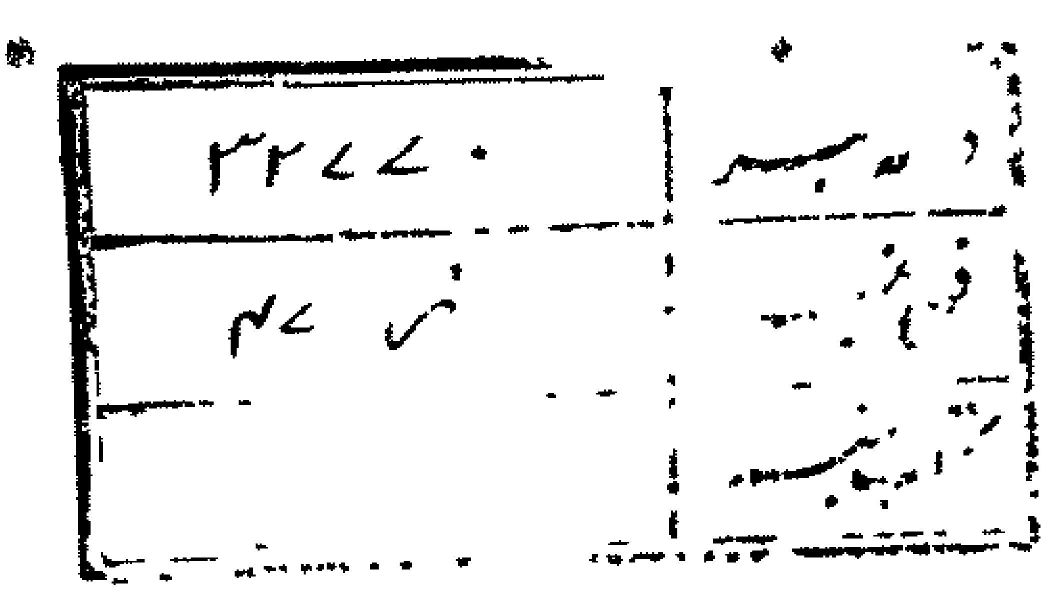
سنة ١٣٣٨ هـ
١٩١٩ م

اهداء الكتاب

إلى روح « محمد فريد بك »

تهدى الأعمال الصالحة ، إلى الأرواح الطاهرة . فان كان كتابى هذا عملاً صالحاً — وأرجو أن يكون كذلك — فهو هديتى إلى روحك الطاهرة

محمد مصطفى الهياوى



بسم الله الرحمن الرحيم

الله القاهر فوق عباده ، إن مسنا الضرّ فهو كاشفه ، وإن مسنا الخير فهو المنعم به ، والطاعة لله فيما أمر : « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » وله التصديق فيما قال : « كم من فئةٍ قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين »

هذه « مقالات » أنشرها متضامة بين هاتين الدفتين — وقد نشرها « وادى النيل » متفرقة — ولست أزعم أنها كل ما يؤدى به الكاتب المصري فرض البيان والارشاد لأمته فى وقت شدتها ، وحين ثورة آمالها المظمى . ولكنى أزعم أنها مرآة عسى أن تحملها اليد فلا تضعها ، وتسرح فيها العين فلا تنتقل عنها إلا عند ختامها . أرجو أن تكون كذلك ، لا لشىء ، إلا أن بها صورة صغرى من صور الماضى ، تنبئ النفس بعجره وبجره ، وتصدم الأذن والعين بوضره ودفره ، وإنى لأعلم أنها صورة مؤلمة . ولكنى كذلك أردت ، وكذلك أريد ، فان الآلام تحيي

من القلوب ما أماتته الغفلة

ولعلنا ندرك أن الأمنية التي يطلبها كل مصرى الآن لأمته ونفسه ، لم تعد مطلوبة كما تطلب اللذات المعنوية ، لعلنا لا نطلب الاستقلال التام لنتمتع بلذة الشعور المعنوى بأننا مستقلون ، فقد عظم الأمر حتى تجاوز المعنويات فصارت الأمنية ، أمنية الحياة ، حياة المصريين فى هذا العصر ، وحياة أبنائهم إلى الأبد

ولئن لم يبلغ الأمر تمامه لحقت على أصحابه كلمة الشقاء السرمد ، اللهم إن أحييتنا ، فهيئ لنا المصير الذى لا نريد غيره ، فان سبق منا التفريط فيما نحب وكان جزاؤنا عندك أن يسبق منك القضاء بما نكره ، فاقبضنا اليك ، وضمنا إلى جوارك ، ولكن الله أرحم من أن يخذل مجاهداً فى حق مسلوب . والله مع الصابرين

محمد مصطفى الهياوى

كلمة الناشر

أحمد لله وبه ثقتي — وبعد — فان الباعث لي على العناية بطبع هذا الكتاب : « كتاب مصر في ثلثي قرن بين الماضي والحاضر » الذي كتبه صديقنا اللوذعي الأديب الأستاذ محمد الهيباوي (١) افندي المحرر الأول لجريدة وادي النيل الغراء : مع أنه نشر على صفحاتها ، أنه ليس من الموضوعات التي تقرأ فتنسى ، أو يمر عليها القليل من الزمن فتطوى ، بل هو الكتاب الفذ الذي لا يستغني عنه أي مصري يهتم بشأن بلاده ، ويعتني بمستقبل أولاده .

---

(١) الأستاذ الهيباوي أنضجته خمسة عشر عاماً في الصحافة . متنقلا من جريدة الدستور . الى اللواء . الى مصر الفتاة . الى الجريدة . الى وادي النيل — وهو في كل هاتيك المواطن لا يقمتع له بالشنان . وطنية خالصة كما شاءت مصر . واخلاص لبلاده كما يريد الوفاء . وعقل مداد لقلم فياض . وغيرة متوثبة يراها من يعرفه ويقرأ بيانه في شدة المعارضة التي تتخلل سطوره . وفي قرعه الحجة بالحجة . وافحامه براهين خصمه بما يقلبها رأساً على عقب

ذلك هو الأستاذ الهيباوي الذي نقدمه لقراء هذا الكتاب . وهذه هي فذلكة من سيرته العاطرة . فلا فل الله حد هذا اليراع ، وأكثر من أمثال حامله بين الكرام الكاتبين

هذه خطرات تذكرها النفس كلما التفتت إلى الماضى القريب ؛ أما الآن وقد تفتحت أعيننا ، واستيقظت قلوبنا ، واجتمعت كلمتنا فقد أصبح سبيلنا أن نعمل . وأن نضع صورة الماضى أمامنا ونحن عاملون لنرى فى مرآتها ما أصابنا فى — ثلث قرن — كان كفيلا أن يبلغنا ما أبلغ الأمم التى تعاصرنا لو أننا كنا مستقلين !!

وهنا يعلم كل قارىء كيف يجب أن ينشر مثل هذا الكتاب — فى مثل هذه الظروف — وأن نقرأه ونحفظه ، ونحمله فى غدواتنا وروحاتنا ، ونتدارسه بين بيوتنا ، وعلى أسماع أبنائنا ، ولا أقول إنه كتاب يستغنى به عن غيره فى موضوعه ، ولكنى أقول : إنه من أحسن الكتب الموقظة للهمم ، المنبهة للنفوس ، المحيية للآمال

فلا غرو إذا قلت : إنه أصدق مرشد ، وأعظم هاد ، يهدينا إلى سبيل إقناع المكابرين ، ويساعدنا على رد كيدهم فى نحورهم ، بالحجج الدامغة ، والبراهين الساطعة ، وعلى الله قصد السبيل

محمد على منصور

المقدمة

أنظر في تاريخ مصر الحديث ، منذ بدأت نهضتها التي وافقت أعظم نهضات الأمم نشأة وغاية، تجد فى صفحاته ، و بين سطوره بثوراً كبثور المرض الجلدي . ثم تبينها وقل بعد ذلك : أليست هي فقاقيع تملؤها جراثيم السياسة الغادرة ؟

فى الوقت الذى ثارت فيه فرنسا ثورتها الكبرى ، فدكت صرح الظلم ، ومزقت حجب الجهالة ، وأطلعت شمس حريتها لتستقبل حياتها طيبة . فى ذلك الوقت بعينه كان محمد على يخطو بمصر خطوات الجبار الذى يرمى ببصره الى غاية يأبى إلا أن يدركها . وقد لا تجد تناسباً بين أمة جاءها رجل واحد فوكزها لتصحو ، ثم ساقها لتتقدم . وأمة أخرى وقف الموت بروحها بين شفتيها فجمعت من اليأس قوة أطفأت نار الظلم ودقت عنقه . قد لا تجد تناسباً بين الامة المصرية يوم جاءها محمد على حاكماً مطلقاً يوقظها من النوم ، ويرفعها من الضعة . والأمة الفرنسوية يوم ثارت بنفسها تذيب قيود الاستبداد واغلاله بنار الحقد والضغينة . ولكن محمد على كان زارعاً جديداً ، وكان طامعاً فى ملك عريض ومجد باذخ

فلا عجب أن يكون همه أن يبني الملك العظيم في شعب له من عظمة المجد التاريخي ما ليس لغيره

وكأنما كان محمد علي يريد أن يكتب بيده صفحة تاريخه فلا يدع بين سطورها مكاناً يكتب فيه : ان هذا الجندي الالباني الصغير لم يكن وارث الملوك ، ولا ربيب العروش فكيف لا تصيبه الخيبة كما أصابت كثيرين غيره خرجوا من دهماء العامة يطمعون في العرش والتاج . كأنما كان هذا الجندي يريد ان تضيق سطور تاريخه عن أن تسع مثل هذه الوصمة ، فكتب صفحته بيده ، وأبى أن تغلبه الحوادث على أمره . فبلغ ما أراد على كره من الأيام

ان مثل مصر بين الناس كمثل السفينة على غوارب البحر الهائج . تسلمها لجة الى لجة ، ولكنها قوية على متن البحر فلا تغرق . وكأنها الحبة الوسطى في عقد الممالك ، كل أحد يريدها ، وكل أحد يصرفه عنها طمع غيره فيها . ولم يكن محمد علي يجهل ان هذه مكانة بلاده عند الناس . وماذا كان يصنع إلا أن يعوّذها بتعاويذ السياسة ويرقيها برقى الختل والخداع ليداوي الداء بالداء . ويبرد الحديد بالحديد . وكان أخوف ما يخافه أن تتهيأ الفرصة للانكليز فيظهروا ما أبطنوا ، ويعلنوا ما أضمروا . وكانت عقارب السياسة تدب بين فرنسا وانكلترا في خفاء ، فتحذر كلتاهما أن تغلبها الاخرى

على مصر ، ولكن فرنسا كانت بصيرة فى الطمع معتدلة خفيفة الشراهة ، فمال اليها محمد على لانها أخف ثقلاً ، ولأن سياستها أقل سماحة . على ان انكلترا مع هذا لم تزد عقارب سياستها الى الوكر

الرجل الذى أراد أن يبني الملك العريض على أساس من عزمه استطاع ان يرفع له صرح ملك يضرع النجم ، وما كان ليتم له ذلك إلا لانه اختار لبنائه أرضاً يستقر عليها البناء . ولولا انه كان كمثل الزارع لما وجب ان يقال انه اختار أخصب تربة ، وأصفى جو لزرعه فأصبح بهيجاً . ففي ربع قرن جعل اليابس رطباً ، والقحل خصباً ، والجهل علماً ، والفقر غنى ، والخراب عمارا ، والليل نهارا ، وفي ربع قرن أحيى الصناعة ، ونشر التجارة ، وأنشأ الاسطول ، وسد الثغور ، وحشد الجيوش . وكان يعتمد على شعب مرن في الخير ، بصير بما ينفع ، متطلع للحياة الطيبة والمجد المطر . وكان له من هذا الشعب ومن الوطن المختص بمواهب الثروة ومزايا الغنى قوة حسية ومعنوية تغنيه عن الناس وتلقى في روعه ان الناس مفتقرون اليه ، او حاقدون عليه ، أو طامعون فيه ولم تستعص على الجندي المصامي أسباب العظمة في هذا الوطن العظيم ، فكل شيء هيئ سريعاً كأنه شذوذ فى سنة تكوين الأمم ، أو كأنه ظاهرة غريبة بين ظواهر الاجتماع البشري . ولم يسترخ الزمن

بمحمد علي طويلاً حتى قام يفتح الاقطار بجيشه المصري، وأسطوله المصري، وماله المصري، وذخائره المصرية . وقد استفحل امره وعظم شأنه، فخافته الدول وهابته الممالك . وقذف الله به الرعب في قلب أوربة القوية بجيوشها واساطيلها، الغنية بأموالها وصناعتها وتجارتها . المالكة زمام النصر بالعلم المنشور، والفضل المأثور

هذا إجمال تاريخ النهضة المصرية أيام محمد علي الجندي الالباني الصغير . وقد ذكرنا انها وافقت النهضة الفرنسوية . والذي ينظر في تاريخ النهضتين يوم ابتدأتا لا يسعه إلا ان يحكم ان نهضة مصر كانت أوفر نشاطاً، وأوسع خطوة . إذ لم تكن تتعثر في طريقها بما كانت تتعثر به نهضة فرنسا وهي طفلة، فكان يجب أن تؤدي مقدمة النهضة المصرية الى نتيجة كالتي أدت اليها مقدمة النهضة الفرنسوية ان لم تكن اعظم منها . فلماذا لم يكن ذلك ؟؟

يوم طلع فجر النهضة المصرية فرسم نوره على أفق العالم خطاً أبيض يجلو سعادة مصر وأبنائها، كانت أفعى السياسة تملأ شدقيها سماً، وكانت ترصد الغفلات فتنفث من هذا السم قطرات تصيب جديد حظنا فيصدأ . فكم مرة قتلتنا هذه الأفعى، وكم مرة قعدت لنا منذ القدم مقاعد الشر لتقتلنا ؟؟ . .

ولكن الجندي الالباني كان يقظاً، غير ان أفعى السياسة

مكرت بغيره فآذته بهذا المكر . ويذكر التاريخ من أمثلة ذلك قصة إحراق الاسطول المصري التي لم تزل مكتوبة في تاريخ السياسة الروسية بقلم العار، وقدكان يتاح لروسيا ان تنال فخر إحراقه بقوتها وارادتها معاً، لو انها كانت غير مسخرة للسياسة التي وصفت بالغدر في أول سطر من تاريخ العالم السياسي . غير ان جنديتنا الصغيركان في أمته أعظم من اصحاب العروش وحملة التيجان

مضى لنا منذ تولى محمد على ولاية مصر نحو قرن وربع قرن . فانقسم هذا الزمن ثلاثة عهود . الأول عهد محمد على . الثاني عهد خلفائه الى سنة ١٨٨٢ الثالث عهد الاحتلال الانكليزي من سنة ١٨٨٢ الى اليوم . وقد يعتقد الناس اننا قطعنا ما قطعنا من العهد الاخير برقي يناسب حركة العالم في التقدم العصري، وتقتضيه طبيعة روح الحياة إبان شباب الانسانية . واذا كان الحق خلاف ذلك فان هذا الحق لا يثبت عند من يجهلونه ومن خدعتهم أضاليل السياسة الا بعنف وعناء . فان العقل البشري لا يكاد يصدق ان أمة لزمت الجمود على حال واحدة فلم يطرأ عليها جديد من اسباب الحياة غير ما كان لها منذ قرن وربع قرن اللهم الا ما بلغته بنفسها وهي تتحرك تحت الاثقال وتعاني ما اصابها من القيود والاغلال، فنحن لذلك نعالج عنف الاقناع ونبهض بعناء الاثبات بالبرهان القاطع حتى اذا

سطع نور الحق لم نعد نشعر بعنف ولا نجد عناء

أول ماتدعيه السياسة الانكليزية انها أفاضت على مصر حياة حسية لم تكن تحلم بها من قبل . فاذا سئلت أي شيء هي هذه الحياة الحسية ؟ وأين مجراها من عروق الامة ؟ قالت هذه السياسة مفتخرة : ليس بعد الزراعة وبهجتها ، ونظام الري ودقته ، من حياة . أما مجراها من عروق الامة فبين أجساد الفلاحين الذين يسبحون بحمد المصلحين بكرةً وأصيلا !!! هذه هي الدعوى التي ترى السياسة أنها فى مكان التصديق من النفوس لانها تزعم ان الحس شاهدٌ عليها . ولكن السياسة أخطأت حين ظنت ان حقائق التاريخ الحديث مجهولة ، او انها تملك ان تمحوها من الصدور اذا ملكت ان تمحوها من السطور . وستظل مخطئة هذا الخطأ اذا ظلت ظانة ذلك الظن

ان الزراعة في بهجتها منذ احياها محمد علي ، ولو لم يكن هنالك دليل على ذلك إلاَّ تاريخه الحربي لكان دليلا قاطعا . فالرجل حارب اقوى الدول بجيوش كثيفة ، وارتحل عن بلاده الى الاقطار البعيدة بذخائر واساطيل ، ولم يكن يعتمد على غير بلاده . فهل كان يتخذ من الحصى نقوداً ، ومن التراب خبزاً وماء ؟؟ أم ماذا كان يفعل لجيوشه فى الحرب الطويلة اذا لم تكن زراعته نضيرة ،

وغلاته وفيرة ؟ ثم كيف كانت نضرة الزرع ووفرة الغلات اذا لم تكن الزراعة فى محل العناية العظمى علماً وعملا ..؟

ينهض هـذا الدليل اذا لم يكن هناك نص صريح فى أن ما نراه اليوم هو ما فعله محمد علي . وعندنا مصادر كثيرة مستفيضة بالنصوص التاريخية ، ولكن الدليل الذى لايستطيع الخصم انكاره ماكان قائماً من ناحيته او ماكان له حظ في إقامته . ونحن نجدهذا الدليل في تقرير « لجنة التجارة والصناعة » . وليست قيمته فى ان اللجنة حجة ثقة عند الحكومة لانها هي التي ألفتها . بل فى أن بين أعضاء اللجنة ثلاثة من كبار الانكليز هم المستر « سدني ويلز » مدير ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري . والمستر« كريج» الذى كان مراقباًلقلم الاحصاء العام بوزارة المالية . والمستر«ف . مردوخ» من أرباب الصناعات بمدينة «المنصورة» : والدليل الذى نشير اليه هو قول اللجنة فى الفصل الاول من الباب الثاني من تقريرها :

« وكان همه الاكبر — تريد محمد على — متجهاً الى ترقية الزراعة والصناعة . وتحقيقاً لهذا الغرض السامى رأى ان يستعين بمدنية أرقى من مدنية بلاده كما أنه مهد للشعب سبيل الحصول على حاجته من التعليم . وبث فيه الرغبة فى طلب العلم ووضع كذلك المشروع العظيم لاعمال الري والترع والقناطر وبدأ فى تنفيذه

فتكللت اعماله بالنجاح » (١)

لم يحدث فى العهد منذ سنة ١٨٨٢ شيء جديد للزراعة المصرية . لم تزد أنواعها ، ولم تتغير أساليبها . اللهم الا شيء واحد جديد ، هو نقص متوسط المحصول وكثرة الآفات ، وإرهاق الفلاح بالمغارم المتنوعة

ولم يحدث شيء جديد للري . اللهم الا نظام يهلك الزرع ظمأً ، ويملأ قلب الفلاح كمداً وغيظاً ، كلما وقف امام زرعه فرآه يموت

---

(١) شرحت اللجنة ما فعله محمد علي باطناب فى الفصل الاول من الباب الثالث من تقريرها (ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣) وكلامها فى ذلك برهان على انه فعل ما فعل ليصل بمصر الى غاية يرمى اليها وهي ان تستقل استقلالا سياسياً واقتصادياً . فاتخذ لذلك الاسباب الصحيحة التي ذكرتها اللجنة . ومعنى هذا ان التحول عن خطته وإماتة آثاره يؤديان الى نقيض الغاية وضياع الاستقلال سياسياً واقتصادياً . وقد أديا الى ذلك فعلا . وهذا ما قالته اللجنة :

« كان محمد علي باشا يطمح الى رؤية مصر فى مصاف الأمم الكبيرة وكان همه الاكبر تحريرها من القيود الاجنبية كافة ومنحها فى آن واحد الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي . فتوصلا الى هذه الغاية أخذ ينشئ في نفس القطر موارد الانتاج التي لا بد منها لبلوغ الرقي المنشود » وقالت بعد ذلك : « افتتح المصلح الكبير عمله باحياء صناعة السفن فشيد دار الصنعة فى بولاق حيث كانت تصنع أجزاء المراكب من خشب الاشجار النامية بالقطر ثم تحمل هذه الاجزاء على ظهور الجمال الى السويس حيث

بنار القيظ الشديد ، ونار الظمأ الشديد ، والماء حرام عليه وهو على قيد شبر منه

لم نعرف أثراً لهذا العهد في احتفار ترعة ، أو بناء خليج . ولسنا من يكتم الحق إذا قيل ان « خزان إسوان » أثر خالد للاحتلال الانكليزي . ولكن لا ينبغي لأحد أن يكتم الحق أيضاً اذا قلنا ان هذا الأثر العظيم قام حداً فاصلاً بين مصر وسودانها فأصبح محبس الماء عن الوادى ، فلا يرسله إلا بقدر

كان يجهز الاسطول المعد لحملة الحجاز . وقد كانت الصناعات الحربية تستغرق بطبيعة الحال الشطر الاكبر من اهتمام محمد على فبدأ بالتقاط القليل الباقى من ارباب الصناعات منذ العهد القديم وحشد تحت رآستهم الآلاف من العمال فشرعوا يصنعون آلات القتال وسائر ما تحتاجه الجيوش من الذخائر والمعدات وكان ذلك باشراف جماعة من الخصيصين الاوربيين ولما تأمل محمد علي فى حاجته الى تجهيز الجيش بالملابس واللوازم خطر على باله أن ينشئ فى مصر المصانع والمعامل . وما لبث ان حرك هذا الامر فى نفسه أشد الاهتمام حتى دعاه الى توسيع مشروعاته الصناعية بحيث أصبح فى طاقة المصانع المصرية ان تخرج من المصنوعات ما لا يقتصر على الوفاء بحاجة الجيش ومطالب البلاد بل كانت تنتج أيضاً بعض الاصناف برسم التصدير الى الأسواق الاجنبية . وكان اول ما أنشأه من هذا القبيل مصنع النساجة بجهة الخرنفش فى القاهرة وكان يقوم بادارته أخصائيون من الطليان وكانوا يصنعون به القطيفة والحرائر فضلا عن الاقمشة القطنية والكتانية . ولما رأى محمد علي نجاح هذا المصنع دعاه ذلك الى انشاء أربعة

معلوم . ولا يجرى هـذا القدر إلا بمشيئة مطلقة ، تعطى وتمنع ، لا بخلاً ولا كرما ، بل تحكماً وإكراهاً على الاذعان

كل الانهار والترع والجسور والقناطر والدساكر كانت قبل هذا العهد . وفلاح مصر اليوم هو فلاحها منذ القدم ، لم يتعلم جديداً غير اسلوبه الموروث ، ولم يتناول بذراً جديداً غير بذره المعروف ، والارض هى الأرض ، والهواء هو الهواء ، والشمس

مصانع أخرى للغزل والنساجة فى انحاء مختلفة من القاهرة وكان القطن المصري أهم الخامات المستعملة بتلك المصانع ثم أمر بانشاء عشر ورش أخرى للنسيج فى قليوب وشبين الكوم والمحلة الكبرى وزفتى وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمنهور ورشيد وشربين من مدائن الوجه البحري وكانت ورشة دمياط متوفرة على صنع قلوع المراكب وأمر كذلك بانشاء ثماني ورش فى بني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وطهطا وفرشوط وقنا والواحات من جهات الوجه القبلي . وكان نتاج هذه المصانع يفي بمطالب الشعب والجيش وما يفضل من ذلك يصدر الى الشام والى بعض البلاد الاوربية

وقد فكر محمد على فى ادخال صناعة الحرير الى مصر فأمر بغرس الكثير من شجر التوت وبذل مساعيه فى تنشيط هذه الزراعة وتوسيع نطاقها ثم استدعى من القسطنطينية جماعة من أهل الخبرة بهذا الامر وقد أسفرت التجارب الأولى عن النجاح وأخرجت المصانع المصرية حريراً يضاهى حرير الهند

وفى عهد هذا الامير وبفضل همته ظهرت فى مصر عدة صناعات أخرى

هي الشمس ، وفصول السنة لم تتغير فهي التي تمر بنا منذ خلق الله الزمان . فماذا حدث ؟؟ أين الحياة الزائدة ؟ أو أين القدر الزائد في الحياة ؟؟

إذا لم تبلغ مصر حظها الحسي الذى بلغته الآن ، لوجب أن لا تكون من الأرض التى يعمرها البشر . على انها لم تبلغ حظها من الحياة التي ارتقى اليها العالم بخطواته الواسعة ، لانها قيدت بينما كان العالم طليقاً . ! ولكن موطن النظر هو هل كانت تبقى جامدة لو انها كانت طليقة ؟ هذا الذى نريد أن نعرفه الآن ؟

أهمها صناعة الجوخ والحبال والبسط والطرابيش والزيوت والاعطار والشمع وهو الذى أمر بتشييد مصنع الزجاج فى معمل القزاز وبانشاء معامل أخرى للورق والصابون وصب المدافع وصنع سائر الاسلحة وصناعة الحدادة وسبك المعادن والسكاكين والمطاوى والسروج وبث هذه المعامل فى جهات مختلفة من البلاد ولا سيما فى جهة بولاق . وكانت القوة المحركة تختلف باختلاف المعامل فالمصانع الكبيرة كانت تدار بالآلات البخارية والمصانع المتوسطة والصغيرة كانت تدار بالحيوانات أو بمجرد القوة البشرية

وما كان هـذا المجهود العظيم لينتج ثماره لو لم يقرن فى الوقت عينه بتعليم النابتة المصرية المعدة للاشتغال بالصناعة تعليما وافيا صحيحا فتوصلا الى هذا الغرض أنشأ محمد على مدرسة الفنون والصنائع القائمة الآن ببولاق كما انه أخذ يكثر من ارسال البعوث الى أوربا حتى يصير من هؤلاء الطلبة مديرون للمعامل ورؤساء للصناعات » اه

أنشأ محمد على وخلفاؤه المصانع لكل شيء ، فبقيت المصانع الى أن طغى على مصر سيل العهد الاخير . وأنشأوا القلاع ليذودوا الطارق المغير عن الثغور والسواحل ، فبقيت قلاعهم الى ان دخل على مصر ليل العهد الاخير . وأنشأوا المدارس لكل علم وفن ، فبقيت مدارسهم الى أن نشبت بمصر أظافر العهد الاخير . فماذا أصاب مصر فى هذا العهد الاخير ؟ هدمت المصانع فأصبحت مصر عالة على غيرها تستجديه أحقر الحاجات . ودرست الصناعات والفنون فأطبقت على الأمة جهالتها . وهدمت القلاع ، وأبيحت السواحل والثغور ، فصارت البلاد كالدار المهجورة يدوسها كل طارق ، أو كالحمى المباح ينتهكه كل راع . وهدم بعض المدارس وبقي منها ما تم الخدعة ببقائه بعد أن مسخ فأصبح صورة جوفاء . وهيهات أن تفتخر علينا يد الاصلاح بشيء ، اللهم إلا سياسة تشهد بالعجز قبل أن تشهد بسوء النية . وياويل العلم والاصلاح والتمدين ممن يعالجها ستاً وثلاثين سنة ثم يقول بنفسه فى نفسه ان الدواء كان داء . ومن العجب أن يتمرن الطبيب ستاً وثلاثين سنة فيختمها بالخيبة ، ثم يطالب أن يتمرن مدة مثلها !! ويارحمتا لمريض عملت مشارط طبيبه المتمرن ومقاريضه فى جسمه كل هذه المدة لا لشيء إلا ان الطبيب يتمرن ..! أما المدارس

المالية ، فالحمد لله ، لا تستطيع السياسة الانكليزية أن تدعى انها أنشأت منها واحـدة فى عهد الاحتلال ، فكلها قبله . على انها تستطيع أن تقول انها ألغت بعضها ... وانها جاهدت لتقضي على « جامعة الامة » ، ولا ندرى فلعل ذلك كان فى سبيل التعليم أيضاً ...!!

إلى هنا يسهل على القارىء أن يعرف العهـد الأول والعهد الثالث من ثلاثة العهود التى مضت منذ تم الأمر فى مصر لمحمد على . ومتى عرفهما بما وصفنا سهل عليه أن يفاصل بينهما ليرى أيهما يفضل الآخر . وسهل عليه بعـد ذلك أن يبصر بعينه ، ويلمس بيده ، حقيقة هائلة تنطوى فى أحرف هذا السؤال : هل كنا نكون فى مثل حالنا الحاضرة اذا دامت بنا الحياة على نحو ما كان لعهد محمد على وعباس الاول وسعيد وابراهيم واسماعيل ؟ وبعبارة أخرى : هل تقدمنا أو تأخرنا ؟

يجرى قلم السياسة فى كتابة التاريخ أحياناً . ولـكن للسياسة قلماً غير القلم الذى يكتب الحقائق الصريحة ويمحص مسائل التاريخ فمثل القلم الذى حملته يد اللورد كرومر حين وضع كتابه « مصر الحديثة » لا يكون مقبول الشهادة أمام العدل التـاريخي ، لأنه مغموس فى مداد السياسة . وقد لا يجد الكاتب السياسي غضاضة

اذا حمل هذا القلم وهاجم به الحقائق . بل قد لا يجد عيباً فى ذلك وإن حمله بيدٍ ترعشها الشيخوخة كيد اللورد كرومر يوم أملت عليه أضغانه السياسية ذلك الكتاب

وليس كثيراً فى لغة السياسة أن يقعد الرجل الى مسألة يحثها وهو يعرف الحق فى أمرها . ولا عجيباً في أخلاق السياسة أن يجلس صاحبها جلسة ، ربما كانت طويلة ، ليستخرج العلل والأسباب كما يهوى ، لا كما تهوى الحقيقة . هكذا كان اللورد كرومر فى كتابه ، فقد جلس يبحث أسباب احتلال الانكليز مصر . وجعل يحاول إقناع الناس بأن الاحتلال كان خطباً جسيما على انكلترا تحملته بشمم وشرف وإباء !! لا لشيء إلا ان تنقذ مصر وتسعدها !! فكانت فى ذلك كالأب الرحيم ، يتعب ليريح أبناءه . ولم يقنع الرجل بهذا التضليل فجعل مسألة الاحتلال تبعة كانت محل النظر بين المحافظين والأحرار !! وكان كل فريق يلقيها على الآخر ويترفع عن أن تنسب اليه !! ثم وقف موقف الحكم بين الخصمين فقال فى الفصل التاسع من كتابه : « وسيظهر من الفصول القادمة من هذا الكتاب أن جلّ التبعة فى وقوع الاحتلال راجع الى ما فعلت حكومة المستر غلادستون لا إلى تدابير الحكومة التي رأسها اللورد سلاسبوري قبله » . ولا ريب أن من يلمون

أقل المام بتوقف السياسة الانكليزية أمام المسألة المصرية فى كل أطوارها ، يعلمون كيف يقع التناقض بين زعم الشعور بالتبعة ومحاولة الفرار منها ، وبين النيات التي استكنت فى صدر السياسة الانكليزية ، حتى ظهرت يوم بدأت انكلترا وفرنسا تتحرشان بالخديو اسماعيل

غير أن شر التناقض ما قصد به إخفاء الحقائق بتشويه سمعة الرجال تنفيراً من النظر فى سيرتهم ، حتى لا يظهر فضل أيامهم على أيام سواهم . وهذا الذي يجب الالتفات اليه خاصة ، فقد جهد اللورد كرومر كما جهد غيره فى النيل من عباس باشا الاول وسعيد واسماعيل ، فألقى عليهم صورة الوحوش . ومن ذا الذى يظن أن للوحش عقلاً حتى ينتظر أن يرى له مأثرة فى الاصلاح ..؟ ولكن الحق لا يخفى . وقد قلنا قبل ان السياسة لا تستطيع ان تمحو الحقائق من الصدور ، إذا استطاعت أن تمحوها من السطور . وهذه أمثلة من تناقض الحق والسياسة

قال اللورد كرومر فى عباس باشا الأول : « أما عباس فكان عاتياً شرقياً من أردأ الانواع . تروى حكايات لا تعد عن قسوته التي تنفر منها النفوس ولم يكن له مع هذه السيئات حسنة مثل أسلافه بل إن صفاته كانت قبيحة من جميع الوجوه »

ويقول التاريخ الصحيح ان من أعمال عباس باشا الاول على مصر عهده انه « ارسل بعوثاً علمية الى أوربة عدد طلبتها ٤٨ طالباً انفق عليهم ٨٢٫٩٢٣ جنيه » . فلعل اللورد كرومر يعد هذا العمل إحدى سيئاته التى لم يكن له معها حسنة واحدة !! . ولعله لم ينس حين كتب ما كتب ان عهده فى مصر كان عهد قضاء على البعوث العلمية !.

وقال هذا اللورد فى سعيد باشا : « انه كان أقل غلظة وتوحشاً من سلفه ولكنه أتى أعمالا فى منتهى القسوة والشناعة »

وقال أيضاً : ان المستر ولن قنصل انكلترا في القاهرة كتب الى المستر سينيور سنة ١٨٥٥ : « ان سعيد باشا طائش متهور مجنون فقد صوابه من مداهنة الأجانب المحيطين به »

وتقول لجنة التجارة والصناعة فى تقريرها : « وقد جنى أعقابه — تريد محمد علي — ثمار أعماله العظيمة ولم يألوا جهداً فى أن يحذوا حذوه ويقتفوا أثره غير مدخرين وسعاً فى أعمال التحسين والتكميل وكان لسعيد باشا واسماعيل باشا قصب السبق فى هذا الميدان »

أما اسماعيل باشا فلا يحتاج أبناء الجيل الحاضر الى تكذيب ما تتقوله عليه السياسة ، فانهم لم يزالوا مغمورين بآثاره يرونها ، فى كل شيء . وتقابلهم فى كل مكان ، فكل شيء فى المدن

والاقاليم وطرقها وشوارعها ناطق بهذه الآثار . ولا يظن أحد ان سليلا من سلالة هؤلاء الرجال المصلحين يسلم من تلك اللدغات اذا وقف فى طريق الأفعى السياسية

ولعلنا فى حاجة الى أمر لا بد لنا ان نذكره قبل ختام هذه الكلمة فانا نحسبُ ان الأذهان غير ملتفتة اليه :

يسمع المصريون أحيانا ذكر أسماء رجال النهضة الحديثة من مصريين وأوربيين ؛ أما رجالنا وشباننا فانهم يعرفون تلك الأسماء . وأما ناشئتنا الحديثة فهى لا تعرفها ، لانها لم تعد تسمع ذكرها بعد ان كانت من المدارس فى مكان الاساتذة ، ومن الألسنة في محل التمجيد .

رجالنا يعرفون أمثال رفاعه . ومصطفى مختار . ومظهر . وعلى مبارك باشا . وعبدالله فكرى . وبهجت باشا . ومحمود الفلكى باشا واسماعيل الفلكى باشا من العلماء والمهندسين . ومحمد الدرى باشا وعلى ابراهيم باشا . وعيسى حمدي باشا ، من الأطباء . والقواد الذين فتحوا السودان قبل أن يفتحه الجيش المصرى الفتح الاخير ، ثم ينسب ذلك الى اللورد كتشنر ويكون به قائداً من عظماء الرجال . يعرف رجالنا هؤلاء واخوانهم الكثيرين بآثارهم الماثلة فيما تركوا من الأعمال والمؤلفات والمترجمات . ويعرفهم شباننا

باسمائهم فقط ، لأن ارادةً خاصة طوت آثارهم العلمية ، وقطعت صلة النسب بين أسمائهم وآثارهم العملية . ولا تعرفهم ناشئتنا ، لأن هذه الارادة الخاصة أزالت ذكرهم من كل شيء امام الناشئة

ويعرف رجالنا وشباننا غير هؤلاء العلماء الوطنيين ، العلماء الأوربيين من أبناء فرنسا وايطاليا وسواهما . أمثال كلوت بك وكيانى وليناك موجل وهامنت ولمبير الخ الخ

فقل لمن يعرفون هؤلاء وهؤلاء . ولمن يذكرونهم بأثر قائم ، أو حديث مروى : هل رأت مصر أمثالهم ، مصريين او غير مصريين أثناء العهد الذى طغى عليها ستاً وثلاثين سنة ؟ ثم سل نفسك بعد ان تسمع الجواب ، وسل كل انسان : لماذا لم تر مصر امثالهم ؟ ألأن العلم رُفع من الأرض ؟ أم لأن الدنيا خلت من العلماء ؟ ام لا لهذا ولا لذاك ، بل لشيء آخر !؟

هل يقدر ان ترى مصر امثال هؤلاء العلماء نعم ذلك مقدور إذا عاد جوها كما كان صالحاً لهم ... ومن يعيد صلاح الجو غير ابنائها . اللهم ان الأمل كل الحياة . وحوادث الأيام غذاء الامل ولا امل إلا بالثقة . ولا ثقة إلا ان يغلب الحذر سلامة النية . أما الحذر فهو هنا ... هنا تحت كل حرف من حروف هذا البيت :

أسأت مذ أحسنت ظنى بكم والحذر سوء الظن بالناس

القسم الاول

١

« فلما انتصرنا فى الحرب فوجئنا بعصيان أيقظنا من النوم . وظهر لنا ان المصريين لا يحبوننا . ولا يريدون الانتفاع بنا » (المستر أرثرهور)

وطنية الفلاح وآماله

نكتب هذه المقالات مستمدين حقائقها من الكتاب الذي رقته يد الزمن خلال ثلث قرن اجتازته مصر ووقفت اليوم على طرفه . تريد أن تستأنف عهداً غيره . وتغلق بابه لتفتح لها باب حياة خير من حياتها فيه

وإذ كانت الحجة القوية لخصوم مصر السياسيين أن المصري قضى ذلك العهد راضياً ، بل مقدساً للذكر ، مسبحاً بالحمد . لا يجد سبيلاً للشكر غير الاعتراف بالعجز عن الشكر . وكانوا لا يرون هذا المصرى الراضى المطمئن إلا فى شخص الفلاح . حسن أن نبدأ الكلام فى حال الفلاح وآماله ، وشعوره ووجدانه . بل حديثه لنفسه وهواجس الرجاء الذي يناجي به قلبه وربه فى خلوته

وساعة ينبطح على أرض الحقل ، وحين يتصل بصره بالسماء ، فيرى جمال الجو ، ونعمة النيل ، وفيض الخير الدافق ، فيقول في نجواه : يارب لماذا لا يكون لي ، أنا المصري هذا الوطن الجميل خالصاً ؟

قال المستر « ارثر هور » مكاتب جريدة « التيمس » في الشرق الأوسط في أولى مقالاته التي كتبها عن « الاضطراب في مصر » : « فلما انتصرنا في الحرب فوجئنا بعصيان أيقظنا من النوم . وظهر لنا ان المصريين لا يحبوننا . ولا يريدون الانتفاع بنا »

كذلك قال هذا الكاتب . وفي قوله معنى يدل عليه مفهوم عبارته . فكأنه أراد أن يقول : ان العصيان لم يكن منتظراً لانهم فوجئوا به . أي ان المظنون بل المتقد كان خلافه . وقد كان هذا العصيان عاماً ، وكان مفاجأة ، فلا بد أن يكون الشعور بأسبابه الطبيعية عاماً أيضاً . ولا بد أن يكون الذين فوجئوا به على خطأ في جهل أسبابه أو تجاهلها . إذن : لم يكن الفلاح الذي كان شديداً في هذا العصيان راضياً ولا مطمئناً . ولم يكن يجد من نعمة التمتع بحرية الوطن بديلا

بل يدل المفهوم على معنى أكبر من هذا المعنى . ففي العبارة ما ظهر من أن المصريين لا يحبون معارضيهم السياسيين . ولا يريدون الانتفاع بهم فكأن عدم الحب كان خفياً على هؤلاء .

المعارضين من قبل . وكأنهم يريدون أن يقولوا الآن : ان ما زعمناه من أن الفلاح حامد شاكر . وأن نور التقديس يسطع فى جوانب نفسه كان زعماً باطلا . ولا نظن المستر « ارثر هور » يرى بعد هذا أن يكون الحب ضرباً من ضروب الطاعة التى تقضى بها محكمة أو مجلس . أما إرادة عدم الانتفاع فان لهـا سبباً تراه كل عين فى الصورة التى تشهد بها حالة مصر العلمية والتجارية والصناعية والاجتماعية والأدبية . فان لهـذه الصورة لساناً ينطق فصيحاً بشرح قيمة الانتفاع فى ثلث قرن كامل

وقد لا نعدم معترضاً يقول : ان هذا كلام نظري . أو أثر حالة محدودة جاءت فى الزمن الأخير اضطراراً أو خطأً بغير قصد إذن : نرجع الى الحقائق فى حينها البعيد والقريب

إستقبلت مصر أياماً قضى بها الزمن منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم تكد تجتاز حوادث تلك السنة والسنتين قبلها حتى بسطت يدها للعمل ، ورفعت صوتها بالحجة . وما كانت يدها المبسوطة فى معاهد المدن بأسبق حركة منها فى حقول الريف ، ولا كان صوتها المرفوع فى قصور العواصم بأعلى منه فى أكواخ القرى . وكم بين هذا الزمن الذى نحن فيه الآن ، وبين الوقت الذى وقعت فيه حادثة « الجيش » يوم استعرضه سمو الخديو عباس فى الحدود ؟ لقد كان ذلك الوقت

فى أول عهدنا بما قضي به علينا . فليسألوا الحق : لماذا جرّ كبراء المصريين مركبة الخديو عباس يومئذ ؟ ولمـاذا أغدق عليه البريد والبرق رسائل الشكر من أرجاء القرى وأعماق الريف ؟ أما جواب الحق فهو أن وطنية الفلاح العريقة ، أرته موطن الشكر من الوجوب فأعرب عن شكره برسائله . وأن وطنية المتحضرين الراسخة أرتهم موطن الحمد من اللزوم . فجروا مركبة أميرهم الشاب

كان الفلاح يخرج من داره الى حقله وفى يده حبل ماشيته ، فيلذّ له أن يقف وتقف الماشية وراءه ، اذا اتفق أن رأى قارئاً من أبناء القرية يطوى صحيفة فى يده . وما كان يقف ليسأله ما بها من الأخبار لأول مرة . بل ليسأله : أية الصحف هي أمن الصحف الوطنية ؟ فاذا علم انها ضالته استحلف صاحبه أن يقرأ ليسمعه آية الاخلاص لمصر ، غير قانع بالسؤال عن أخبارها . وإذ ذاك يتهافت الفلاحون فيقف قارؤهم موقف المعلم . ولكنه لا يلقى درساً ، بل يتذاكر وإياهم سورة الوطنية المشتركة ، وآية الاخلاص للوطن ،

يتناول وصف الفلاحة أعيان البلاد ووجهاءها وعمدها . أولئك الذين يشتركون فى صحف السوء بما يشبه الأمر المقضي به . غير أن مكاتب البريد فى أرجاء القطر تعلم كيف كانوا يرفضون هذه الصحف كلما وقع حادث يهيج شعور الوطنية . بينما كانت تلك

الصحف لا تخجل أن تؤلمهم بقحة، وتجرح شعورهم بجرأة .

وفى الحادثة المحزنة التي حملت وزرها سنة ١٩٠٦، تجلت وطنية الفلاح المصري مشوبة بالكمد ، ممزوجة بالدمع الذى جرى مجرى الدم المراق . فكانت القرى كالمرجل تغلى بنار الوطنية ، وكان ضوء هذه النار يسطع فى الصحف جماء ، وكان بريقها يلمع على أسلاك البرق ، وضوء هذه الوطنية هو الذى نفذ الى أقطار الغرب كافة فبدد ما نسجت يد التضليل ، واستقامت به الحقيقة التى حرّفت عن موضعها .

ولم تكد شمس الوطنية تتوارى بحجابها بين جوانح الفلاح المصرى ، حتى أشرقت يوم النكبة بفقد المغفور له مصطفى كامل . ولعل المأتم الذى أقامته الأمة كلها حزناً عليه ، أنطق دليل على أن المصرى الفلاح وغير الفلاح لا يرضى غير مصره ، ولا يحب سوى أمته

لم يكن مصطفى نبياً أمر الله بطاعته . ولا كان ملكاً يستوجب الطاعة على العباد بالجبروت المطلق ، ولا كان ذا جاه يرهب الناس بجاهه ، ولا مال يستهوى النفوس بماله . ولكن الأمة أطاعته وأحبته ، وسمعت منه ووثقت به . على حين ان بينها الامراء ممن لم يبلغ امارتهم . واصحاب النفوذ ممن لم تكن له سطوتهم . وخزنة

الأموال ممن لم تكن له أموالهم . ولم يكن مصطفى ساحراً ، ولا ماكراً . فكيف وجد النصر والتأييد فى القرى والمدن ؟ وكيف هتف الفلاح وابنه وامرأته باسمه وراء المحراث ، وفى طريق القرية وعلى سطح الدار ؟ كان ذلك وهو حيٌّ بيننا ، لأنه نفذ الى مقر الوطنية من القلوب ، ولأنه هتف باسم مصر وهو أحب الاسماء الينا ، وأغلاها عندنا . فهتفنا باسمه فى كل مكان . أما جنازته يوم مات فقد شيعها فى القاهرة آلاف الفلاحين الذين جاءوا من أبعد قرى الريف فى شمال القطر وجنوبه . بل كانوا يرون أن حرمته عليهم وحقهم فى تشييعه ، يقضيان أن يطالبوا بألسنة البرق تأخير الجنازة حتى يدركوها . وأما مأتمه فقد كان مأتم الأمة . فلا مدينة ولا قرية إلاّ كانت حزينة مكتئبة ، ولا دار ولا معبد إلا وجبت فيه التعزية والبكاء ، وعقدت مجالس الترحم والدعاء . وقد لبثت القرى والمدن فى مأتمه أربعين يوماً

ليس صعباً أن يراجع الناس صحف مصر في عشر سنوات بين عام ١٩٠٤ و ١٩١٢ — فانهم إذا فعلوا رأوا الفلاح المصرى ظاهراً أبداً بين جماهير المحتجين على ما وقع خلال هذه السنوات وليسأل المنصفون : كيف كانت قرى الريف وبلدانه تفور بالوطنية أيام حادثة « الكاملين » وما تلاها من سوق الوطنيين الى المحاكم

كما يساق القتلة السافكون . وجرمهم هو جرمهم الذى لايزالون يقترفونه ، بل الذى تقترفه الأمة كلها اليوم ، هو الألسنة الوطنية والأقلام الوطنية . ثم ليسألوا كيف كانت قرى الريف وبلدانه تفور وطنية يوم عرضت مسألة « القناة » ووقف نواب الأمة لها موقفهم التاريخي المشهود

أكان الفلاح خلال هذه الأيام كلها راضياً أم غاضباً ؟ نعم : كان راضياً . ولكنه رضا المؤمن يقبل القدَر ويسأل الله اللطف فيه

كابد الفلاح المصري من نظام الري ما أصابه بالنكبة في خصوبة الأرض ، وجودة الزرع . ولم ينقطع عهد الفلاح بما كان لأرضه من الخصوبة ، ولزرعه من الجودة ، قبل الزمن الذى جاء فيه هذا النظام . فالفلاح يعلم اليوم أنه أصيب فى المقتل من حياته الاقتصادية . يعلم أن بطن الأرض امتلأ ماء ففسد ، وأن متوسط محصول الفدان من القطن أصبح ثلاثة قناطير ، وقد كان فى أيامه الماضية ستة قناطير . ويعلم أن الأرض الواسعة لم تزل بوراً فى وطنه ، وهو فى حاجة إليها . ويعلم أن الآفات سلطت على زرعه ، لا نقمة من الله ، بل أثراً لازماً لفساد الطرق التى اتخذت لتوزيع الماء . يعلم الفلاح أن زينة الظاهر تنبئ بخبر مكذوب ، وأن وراء هذا الظاهر باطناً هو الذى يعرفه ، لأنه هو

الذى يشق به ، ويصلى تاره ، على أن هذا الفلاح أدرك أن العلمَ حقٌ مباح له منذ كان المغفور له محمد على باشا يأخذ إبنه ليعلمهُ . ثم تلفت حوله فاذا هو محروم من العلم . لأن سياسة التعليم قضت أنه ليس أهلاً للانسانية التى يتخذ العلم زينة لها

هذا بعض ما كابده الفلاح فيما قبل السنوات الخمس الأخيرة . وهذه وطنيته وشعوره ، فان كان بعد ذلك راضياً ، محباً ، مغرماً . كانت مسألة فيها نظر ...!



« ولكن عروة العواطف التى تربط مصر بتركيا كانت على وجه عام أقوى مما كان مظنونا .
وذلك رغم عدم الرغبة فى سيادة الاتراك »
المستر أرثر هور

مصر وتركيا

كلما تحرك المصريون فى سبيل آمالهم ، استطابت الصحف واستطاب بعض الكتاب والساسة أن يقولوا : إن هذه الحركات ليست إلا حنيناً لتركيا ، وأن هذا الحنين ليس إلا فورة المنزع الدينى ..! ولكن الكلام عن آمال المصريين فى حركاتهم ، لم يكن خاصاً بصحف انكلترا وكتابها وساستها . وانما كان خاصاً بهم أن يتجانفوا الحق فى وصفها

إن مصر الاسلامية تعلم من حكمة الاسلام وعدله ما يجمع لها الاستقلال المدني على أتم وجوهه ، والتبعية الروحية على أتم وجوهها أيضاً . وقد أنصف المستر « أرثر هور » مراسل التيمس فى الشرق الأوسط الحقيقة والتاريخ إذ قال : « ولكن عروة العواطف التى تربط مصر بتركيا كانت على وجه عام أقوى مما

كان مظنوناً . وذلك رغم عدم الرغبة فى سيادة الأتراك » .

غير أن المسألة تحتاجُ إلى بيانٍ تحسر به شبهة الباطل عن وجهِ الحق . فالذين يعرفون مصر وشعبها ، والذين وقفوا على تاريخ النهضة المصرية منذ كانت لمصر قضية فى تاريخ السياسة ، يشهدون أن الشعب المصرى لم يكن يأبى سيادة الاتراك المدنية ليقبل أية سيادة أخرى ، ولكنهُ كان يأباها ليكون سيدَ نفسه ، وصاحب أمره . وهكذا كان الحكم الذى شرع الله له . لا فضل لأحدٍ على أحد إلا بالعدل والتقوى . وهيهات أن يرضى شعب لنفسه ما يرضى للسلعة تنتقل من يدٍ إلى يد بثمن أو بغير ثمن . فكيف بالشعب المصرى وهو يحفظ قول « ابن الخطاب » حين اقتص لأحد المصريين من ولدِ « لعمرو بن العاص » : « متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً »

إذا كان المستر « أرثر هور » لا يرى غير أن يشير الى أن مصر تأبى السيادة التركية ، فان مصر نفسها تجهر بأنها تأبى كل سيادة لأحد . بل أولى بهذا الاباء أن يكون ضرورةً بديهية . لأن عروة العواطف القوية لم تصرفه عن تركيا ، فمن البديهي أن لا ينصرف عن غيرها لا سيما اذا انضم اليه ضعف العواطف أو عدمها كما يشهد المستر « أرثر هور » نفسه بقوله : « فلما انتصرنا

فى الحرب فوجئنا بعصيان أيقظنا من النوم . وظهر ان المصريين لا يحبوننا . ولا يريدون الانتفاع بنا »

وقد لا يقتنع المعارضون إلا ببرهان أكثر وضوحاً ، وأوسع بياناً . فان كانوا كذلك ، قلنا: إن الاسلام يأبى أن يعيش محلول العروة ، غير مستند الى ركن ليس أرفع منه إلا الله ، ولا يد فوقه إلا يد الله . وقد علم المسلمون فى مصر وغيرها هذا الحكم من شريعتهم ، وهم ينظرون اليوم كما نظروا منذ سبعة قرون فيجدون بقية هذا الركن في تركيا . ولا منافاة بين أن يجتمع الاخلاص للدين فى حدوده المشروعة ، والاخلاص للوطن في حدوده القومية . فالمصريون كغيرهم يريدون أن تبقى للمسلمين خلافة لا يتوسط بينها وبين الله شيء غير عنصر الاسلام ، لتتم الولاية الروحية ، وتستقيم عباداتهم وأوامر دينهم فيما بينهم وبين الله . ويريدون أن لا تكون لأحد سيادة مدنية عليهم ، ليشعروا بنعمة الحرية ، وهي أعظم نعمة فى الحياة

نعم : يقول المصريون . نحن فى عمل الدنيا المحض أولياء أنفسنا ، وفي عمل الآخرة المحض تابعون إلى ولاية المسلمين الروحية العامة . فنحن نريد أن تكون هذه الولاية ، وأن تبقى مصونة عن أن تكون فوقها يد غير يد الله . وليس لمن له بصيرة

أن يتأوّل هذا المعنى ليصرفه عن موضعه الى الشحناء الدينية ، فان المثل قائم فى المسيحية نفسها . فهناك ديوان الفاتيكان يأبى إلا أن يكون مستقلاً ، ويأبى الكاثوليكيون فى كل بقاع الأرض إلا أن تكون له السيادة الروحية عليهم ، وأن يكون محفوظ الكيان قوي السلطان . فهل قال أحدٌ ان هذه العروة الوثيقة التى تربط أهل الكثلكة بالبابوية نزعة منهم الى الشحناء الدينية ، أو تفريط فى سؤددهم القومى ؟!

على أن السيادة التركية المدنية التي ألح عليها الزمن . وجعل ينقصها من أطرافها حتى كانت فى آخر العهد بها كالخيط دقة ، وكالطيف مثالا . لم تكن قليلة الأثر فى مدافعة الأيام . فقد كانت على ما بها من ضعف ووهن عقبة فى سبيل الحالة الجديدة «١» . وكانت النتيجة الضرورية لانقطاع ذلك الخيط الدقيق — لو أنه انقطع قبل الحرب الكبرى — أن تقف مصر وحدها مجاهدة لنفسها حيث لا تعينها قوة المشاكلة فى الشعوب الأخرى ، ولا ترفع يدها بحجة المبادىء والوعود التى خلقتها الحرب . فبقاء تلك السيادة الى الوقت الذى خاضت فيه تركيا غمار الحرب أفاد القومية المصرية فائدة لا يختص بها مسلم دون قبطي

---

(١) هي الحماية التى أعلنتها انكلترا على مصر فى ١٧ دسمبر سنة ١٩١٤

فى مصر أمة تعرف أنها كانت سيدة ، وتعرف أن صاحب السيادة يأنف أن يكون مسوداً . وفى مصر المسلمون يأخذون بأيدى اخوانهم فى الوطنية ، عاملين جميعاً لغاية واحدة ، هى أن يكونوا سادة أنفسهم فى وطنهم . فلا المسيحي يشعر فى وطنه بأنه مسود ، ولا المسلم يشعر بأن هنالك سيداً له ولابن وطنه الآخر . أما النجوى الروحية فلكل أن يناجي بها من شاء ، ولكل أن يعترف بها فى حدودها ومعناها لمن أراد . هذا سر العروة القوية التى تربط عواطف مصر بتركيا . وان التاريخ ليشهد أن المصريين وقفوا أمام العثمانيين مواقف كثيرة يطلبون فيها استقلالهم المدنى ، بينما كانوا يحرصون كل الحرص على الخلافة ، ويجيبونها إذا دعتهم لأمر جليل لا يزيد سلطانها المدنى عليهم . فهل غريب أن يقفوا هذه المواقف أمام غير العثمانيين ..؟؟ إنها إذن : مشكلة لا تفهم !!!



« انه لا يمكن قط أن تقوم حكومة حسنة مقام حكومة أهلية »
المستر لويد جورج

الحكم الذاتي

ألأشكال التي تتخذها صور الحكم في الشعوب ، تتلون بألوان من الخصائص الفطرية ، أو الملكات المكسوبة بالوراثة ، أو بتحدى التاريخ ، أو العادة المألوفة التي لم يذهب بها طول أمد الاهمال

وان المشاهدة لتدل على أن الناس مفترقون في ذلك . فالجماعة التي لم تعرف من خصائص الحياة إلا الشعور الساذج بأنها موجودة على قدر المكان الذي يحتويها ، والزمان الذي يشتملها ، لا يصلح فيها حكم يعتمد على إرشادها لنفسها . فان مثلها كمثل الطفل تعوزه الرعاية في حركاته ، والتقويم في انتقال خطاه . ولكنك لا تجد تلك الجماعة إلا فيمن تهبط بهم «الصدفة» من رءوس الجبال . أما الذين تحملهم أرض المدائن ، ويكتنفهم عمران الحياة . فان مجرد اجتماعهم على هذا النحو يجعلهم أهلا لأن يستقلوا بشأنهم ، ويعيشوا بأمرة أنفسهم لا بأمرة سواهم . وقد لا تكون صلاحيتهم

للمثل الأعلى من الكمال تامة . ولكنهم لا يدركون هذا المثل الأعلى إلا أن يُتركوا لأنفسهم . ترفعهم لجة وتُهبطهم لجة ، حتى يجيدوا السباحة فوق غوارب بحر الحياة

فى العالم الآن أمم هى المثل الأعلى للحكم الذاتى فى أجل معانيه، ولم يزل التاريخ ناطقاً أن هذه الأمم لم تصل الى ذلك إلا بعد أن تركت لنفسها . ولم يقل التاريخ قط ان أمة مغلوبة خرجت من يد أمة غالبة ظافرة منها بالتدريب على الحكم الذاتي الكامل . ولا قال التاريخ إن أمة فقدت حواسها وهي مقهورة حتى لم يوقظها القهر الى ما تجهل مما يجب أن يكون لها . كل الأمم التي وعاها صدر التاريخ وكانت مغلوبة شعرت فى غلبتها بان الغالب مُسلط عليها بحكمه وان سبيل نجاتها أن تحكم نفسها . وكان هذا الشعور مفتاح باب التفكير فى الحكم الأصلح . أليس ذلك كافياً لاثبات أهليتها لأن تكون لنفسها ، وأن تعيش لنفسها ، وأن تنفصل عمن عداها لتنال الحق الطبيعي. وهو أن تبقى للوطن ويبقى الوطن لها ؟

متى علّم الرومانيون والدانماركيون الشعب الانكليزى أن يحكم نفسه بنفسه ؟ ومتى علم الانكليز الأمريكيين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ؟ ومتى تلقى البولونيون والفنلنديون والقوقازيون وشعوب الملايا وغيرهم دروس الحكم الذاتي عن قياصرة روسية ؟

ومتى وعت شعوب أمريكة آيات هذا الحكم عن الأسبانيين ؟؟ بل متى طلعت شمس الحرية فى فرنسة بارادة الغالبين الذين تلقفتها أيديهم جيلاً بعد جيل ؟؟

التاريخ تجارب صادقة إن لم يكن قواعد تبنى عليها الأحكام الصحيحة . وإلى جانب التاريخ الطبائع المكسوبة ، والتقاليد الموروثة ولا ينكر حكم هذه الأقضية الثابتة إلا ذو غاية يمقتها العدل . أو جهل يبرأ منه العلم . أو عقل أعمى لا يبصر الحقائق . والتاريخ يشهد أن مصر كانت لنفسها مستقلة أكثر ما عاشت من عمر الدهر . وكانت لها تجارب فى حكم الشورى أكثر ما رأت من الأحكام فى حياتها . وكانت تقاليدها الشورية متصلة الحلقات بماضيها البعيد وعهدها الحاضر . فان لم يقتنع المعاندون بشهادة التاريخ فليقتنعوا بدلالة التجربة . وإن لم يقتنعوا بهذه ، فليقتنعوا بآثار الملكة النفسية التى استلزمتها التقاليد الموروثة . وإن لم يقتنعوا بهذه أيضاً . فلا أقنع المعاند إلا الله

ليست سطور التاريخ هي التي شهدت وحدها بأن مصر كانت في أقدم أيامها شورية على أكمل مثال . بل شهدت الآثار الناطقة بذلك أيضاً . فقد صح أن قصر « لابيرنت » الذي كان في أقليم الفيوم وكان مؤلفاً من ثلاث آلاف غرفة لم يكن إلا الدار

التي يجتمع فيها «مجلس الأعيان» للنظر فى شئون البلاد كافة . ولما دخل الاسلام مصر ، دخل وفى يمينه علم الشورى فقضى أن تكون سبيل حكم الناس . وبقيت مصر إسلامية ، تقرأ كتابها الكريم ، وتعى أحكام شريعتها القويمة . ولم تنسخ آية الشورى من كتابها ، ولا رفعت أحكامها من شريعتها . وإذا كانت الأديان تطبع النفوس على غرارها ، وتستجد لها كيفيات وملكات لم تكن من قبل . وجب أن تقضى الضرورة أن الدين الاسلامى أكسب المصريين ملكة الحكم الذاتي ، وطبع نفوسهم عليها . هذا أهون الحكمين . أما الحكم العظيم الذي جاء به الاسلام فهو أمره لأهله أن يكونوا أولياء أنفسهم صوناً لهم من عسف الغريب ، وحرصاً على ريحهم أن تذهب فيعيشوا أذلاء مقهورين

يتصل عهد مصر اليوم بأول عهدها بالاسلام ، فهي لا تزال إسلامية . وقبل ذلك كانت متصلة بعهد المجد العظيم أيام كانت سيدة العالم ، ومفيضة الحياة على الأكوان ، ومعلمة الشعوب أن الحكم الذاتي حقٌ لكل شعب حين كان قصر « لا بيرنت» مقر شوراها . والآن فعهدها بالحكم الذاتي فى أمثلته الحديثة ليس بعيداً .

كان لمعبر لمهد محمد على « مجلس المشاورة الملكي » و« المجلس

المخصوص » وهو بمثابة مجلس الوزراء . وكان لها « مجلس نواب» لمهدي اسماعيل وتوفيق . وكان لها « مجلس الشورى » و«الجمعية العمومية » حتى استعيض عنهما بالجمعية التشريعية . وكانت لهـا مجالس المديريات التي لم تزل باقية . وقد لقي مجلسا النواب ومجلس الشورى والجمعية العمومية من تصاريف السياسة ما لقيت . فان الأولين قتلا في مهدها ، والأخيرين عاشا يجزيان على الاحسان بالاساءة . وعلى الاساءة بالاحسان . كانت كل حجة تصدر منهما على أن الأمة خليقة بالحكم الذاتي الكامل تعد ذنباً يستحقان عليه عقوبة الطعن . ونقصاً يتخذ دليلا على عكس المطلوب «[١]» . هكذا وقفت السياسة للأمة هذا الموقف الغريب . وكان المنصفون

---

(١) عقد اللورد كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٥ فصلا للكلام عن مجلس الشورى والجمعية العمومية فقال : « ان مجلس الشورى تقلب على ثلاثة أطوار . الطور الأول كان فى السنين الأولى من سني الاحتلال وفيها لم يكن أحد يلتفت اليه . والطور الثانى ابتدأ سنة ١٨٩٢ — وفيه تقاذفت المجلس الاحوال حتى سلك سبيل العداوة للحكومة ولكن زمان هذا الطور لم يدم طويلا لحسن الحظ بل مضى الآن وانقضى وابتدأ الطور الثالث فأبدى الاعضاء فيه مزيد الرغبة فى معاونة الحكومة على الاصلاح المصرى »

وقال فى تقريره سنة ١٩٠٦ : « لا خلاف فى أن مجلس شورى القوانين كان فى زمن من الازمان يجرى على خطة مصبوغة بالمداوة والشبهات .

يسخرون من هذا الموقف اكثر مما يعترضون عليه . لأنه كان موقف الرجل يقيم نفسه ولياً على آخر فيضمر له ما شاء هواه ثم يعجز عن أن يستقيم على الصدق فيما يقول ويفعل

لم يخلق الله أمة — منذ خلق الدنيا — لتعلم أمة أخرى كيف تحكم نفسها بنفسها . وما خرجت أمة قط من يد أمة أخرى وفى

وربما لم يكن ذلك منه عن عمد وقصد . بل عن خطأ فى ادراك سياسة الحكومة العمومية فتأتى عن ذلك ما لا بد منه فى مثل تلك الحال وهو حدوث غيظ كثير وكدر شديد وتجاهل الحكومة لآراء المجلس . ولكن من يقابل الامور التى أشار المجلس بها بعد عدوله عن خطة المداوة وما فعلته الحكومة بتلك الامور يجد أن المجلس استفاد كثيراً من توثيقه عرى الصداقة مع الحكومة سواء كان من جهة حفظ كرامته أو زيادة نفوذه »

وقال السير غورست فى تقريره سنة ١٩٠٨ : « ذكرت فى تقريرى الماضى ان اختبار السنوات الاخيرة دل على انهما ـ مجلس الشورى والجمعية العمومية ـ ناهجان نهجاً قويماً وانهما اظهرا فى كثير من الاحوال مقدرة فى المناقشات التى دارت فيهما على المشروعات التشريعية التي عرضتها الحكومة عليهما . ولذلك يسوءنى جداً الآن أن أقول ان الخطة العمومية التى جرى مجلس سورى القوانين عليها وأعماله من حيث هو مجلس استشارى كانت الاثنى عشر شهراً الماضية مما لا يقوى آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجياً فقد أتى أخيراً أعمالا يصح الاستنتاج منها أنه أخذ فى الرجوع القهقرى وأنه لم يحسن القيام بنصيبه من الاعمال الادارية

يدها اجازة هذا الحكم بعد أن تكون قد نالتها بالامتحان . ولكن الذي وجد وقامت عليه شواهد الحس والعلم والتاريخ أن الشعوب تخرج من أيدي غالبيها كما يخرج المريض من فراش المرض ولا تكون قد شفاها دواء من مرضها بل تكون هي قد علمت الدواء وعلمت انه محرم عليها فشرعت تطلبه لتستطب به

ان الأمة التي يقال انها عليلة تحتاج الى المعالجة بيد أمة صحيحة ليست بين الأمم التي تعمر الارض . تلك أمة ضربت في المجاهل مع الوحوش فلها فطرة وحشية . فحاجتها قبل كل شيء أن تستأنس وتراض على طبائع الانسان . ومثل هذه الأمة لا حيلة في أن تتسلط عليها أمة أخرى . لا حيلة في ذلك ولا واقي

كما كان يحسنها قبلا فقد أضاع وقتاً طويلا في مناقشات عقيمة في الحكومة النيابية لم تأت بفائدة ما في تمهيد السبيل للنظر في هذا الامر ولا أظهرت أدلة جديدة على استعداد الامة للحكم الذاتي بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفهما في وجوه أفضل وبعد الاخذ والرد وتأجيل المجلس شهرين اتفق المجلس على قرار يطالب به الحكومة باعداد مشروع يخول الامة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في ادارة شئون البلاد الداخلية والقوانين المحلية بحيث يكون قرار الامة نافذ المفعول في الشرائع والقوانين التي تسري على الوطنيين وفي فرض العوائد والضرائب » ثم قال بعد ذلك : « وفي شهر فبراير الماضي وافقت الجمعية العمومية على قرار شبيه بالقرار المتقدم »

لها من أن تبلغ بها غاية المتسلط القاهر ، وهي الادماج والتسخير

يقول المستر لويد جورج : « انه لا يمكن قط أن تقوم حكومة حسنة مقام حكومة أهلية » . هذا القول حسن . معناه انه لا بد ان تكون الحكومة التي تقوم مقام الحكومة الاهلية حكومة غير حسنة أي قبيحة .

فهل من إنصاف الحق أن يكون العمل بهذه القضية فى مكان دون مكان ..؟؟ تلك إحدى عجائبهم !!!

٤

« أن الأمم التى بلغت فيها همة الانسان منتهاها .
هي ملجأ الحيـاة الأدبية الصحيحة حيث تثبت
الأخلاق وتبقى المحامد » ادمون دي مولان

روح الامة

هناك مقياس للحيـاة . غير الثروة ، والعلم ، والنشاط في طلبهما . وهذا المقياس هو روح الأمة

أن المصباح يرسل نوره ضعيفاً أو قوياً . ولكن العين توحي لصاحبها سبب ضعفه وقوته . توحي له أنها ترى شيئاً مكنوناً هو زيت المصباح . وانه يضيء على قدره . فلو أن أمةً كانت أمينة على خزائن الأرض ، قائمة على بيوت الحكمة والعلم . ثم لم يكن روحها ذا نور ساطع يدل الناس عليها لما أغناها العلم والمال أن تلتمس وسيلة يرى الناس في مرآتها جمال الكرامة ، وجلال الاباء وعزة النفس ، وعظمة الرأي والعمل . وأن مكان الأمة المصرية من هذه المنزلة ليس منكوراً . فهو في مثل ضوء الشمس وضوحاً والعالم المبصر لا ينكر ما ينكره الأعمى

مضى عهد غير قصير وقفت فيه مصر موقف السلم الظاهر

ولكنها طوت هذا الزمن كله تجارب الحوادث وتنازل الأيام . ولم تتقلد سلاحاً إلا بقية عزم صادق ، وأنفة صحيحة ، ويقظة دائمة ، وعقل يكشف لها عن أفانين الخطط التي يبتدعها الدهر . ولا يقول أحد إن مصر المجاهدة خرجت مقهورة في معركة من معاركها السلمية الدائمة . ذلك بأن روحها سليم لم تمرضه الأيام . طاهر لم تدنسه الحوادث . مصقول الجوهر . ينتفع بما يضر ، ويهتدى بما يضل

ما كانت الأمة المصرية قبل العهد الاخير مخلوقات صورية تقبل كل روح ينفخ فيها . ولكنها كانت شعباً تام الخلق ، نامي الجسد والروح ، ممتازاً بخصائصه ومقوماته . كانت شعباً مدركاً أين هو من الوجود . وأين يستحق أن يكون موقفه بين الشعوب وكان لا بد لهذه الأمة أن تكون كذلك . إذ لم تجهل من تاريخها القديم أن لها على العالم حق الاستاذ على التلميذ . فلا أقل من أن تنال المساواة لغيرها وفاء ببعض هذا الحق . ولا جهلت من تاريخها الحديث أنها تعلمت حتى جعلت تزاحم غيرها . وأثرت حتى جعلت تبلغ الاقطار القاصية بتجارتها وغلاتها ومصنوعاتها ، وقويت حتى أخضعت الأشداء وأخافت الأقوياء

قال المسيو « تيرس » وزير خارجية فرنسا في كتاب إلى

المسيو « جيزو » سفير فرنسا فى لندن : « ان الباشا — محمد على — قادر أن يشمل نار الحرب لأي تهديد يقع ، أو حصار يحدث ، أو أي عمل آخر ، فخذ حذرك من ذلك . وأيقن أن محمد على يجتاز جبال طوروس . ويلق أوربا فى هاوية الخطر إذا هوجمت الاسكندرية أو أية جهة من جهات القطر المصري الهائجة أو التي توشك أن تهيج ».

مصر التي لم تجهل هذه الصفحة من تاريخها الحديث لا تقذف الى الضعة والهوان إلا أرجعتها خصائصها الى الرفعة والشرف . فان بينها و بينهما ذمة مرعية ، ونسباً محفوظاً

جوهرة الأكوان . مصر التى على شاطئ البحر الابيض ، التى عشقها الفرس والرومان والعرب . لم تزل دار الغريب وملجأه لا يجد فى الدنيا غيرها بديلا من وطنه ، ولا يجد فى الاقطار صدراً رحباً ، وحضانة بارة كصدرها وحضانتها . مصر هذه تعلم ان لها هذه المنزلة عند الناس فتعلم ان تربتها ذهبية ، ونيلها نمير ، وأفقها صحو ، وشمسها مترفقة . تعلم ان فى هوائها شفاء السقم ، وفى اخلاقها عزاء الغريب . وان الذكاء والألفة ، والثبات والصبر ، صفات مخلوقة فى ابنائها ، مكسوبة فى غيرهم . وقد جعلتها هذه الخصال وطناً يلوذ به من لا وطن له . وكانت كذلك منذ أقدم

أيام التاريخ . أفلا تكتسب مصر من جيرانها ، ومن الوافدين عليها قدرة على تناول الحسن من آرائهم وفعالهم

نهض « محمد على » بمصر منذ قرن وربع قرن . ويوم تحرك بنهضتها استقدم العلماء من أوربا مستعيناً بهم على ما يبغى ، ولم يبن محمد على لهؤلاء العلماء الذين استقدمهم بروجاً يعيشون فيها . ولكنه خالطهم بالأمة ، وهم كانوا أوعية علم ، وخزائن فضل ، وأمثلة لمحاسن الأخلاق . فهل كان المصريون يومئذٍ مخلوقين بغير أعين تبصر ، وآذان تسمع ، وقلوب تعي ؟ أو كانت لهم أعين وآذان وقلوب فانتفعوا بسيرة أولئك الرجال وأضافوا جديد منفعتهم إلى قديم المجد الذى ورثوه عن آبائهم . على أن هؤلاء الرجال كانوا بين الأمة أساتذة معلمين ، فكيف لا تصقل روحها بصقال العلم الذي أفاضوه عليها ، والعمل الذى دربوها عليه ؟ وما زال شأن الولاة بعد ذلك كشأن محمد على . وكان إلى جانب هؤلاء العلماء أهل النشاط والفضل من الأجناس الوافدة على مصر . تكاتف وإياها على خدمة الوطن الذى تناسل فيه المصريون . والذي رحبَ صدره لغيرهم فكان لكل غريب وطناً ثانياً أعزّ عليه من وطنهِ الأوّل

رأت مصر هؤلاء جميعاً ، ووقفت على ما عندهم من الرأي

في الحياة ، والعمل للسعادة . ونظرت في كتبُ العلماء ، وتاريخ الأمم ، ونهضات الشعوب ، وأدركت ما لها من أسباب وعلل . ثم عادت تقارن ذلك بماضيها . فاذا هو صورة منه . فلما شرعت تقارنه بحاضرها هالها بعد المسافة بينهما . على حين أن صفاتها خليقة باتحاد الصورتين . ومنزلتها من الرقي حرية أن تكون بين منازل الاعزاء

رزقت الأمة روحاً سليم التكوين ، رفيع المكانة ، كامل الخلق فكان لها حصناً يرد عنها عادية الزمن ، وقوة تصرع الأيام كلما أغارت عليها فترجع مخذولة خزيانة . فروح الأمة المصرية هو الذي أبقاها الى اليوم فلم تنل منها حيل الأيام شيئاً . وهو الذي صان وحدتها فلم تصل اليها يد التمزيق ، هو الذي أيقظ فؤادها فلم تنصب لها حبالة إلا تبينت موضعها وقطعت خيوطها

أكان ينتظر من أمة استأثرت بالذكر الأسى من جميل ما أسدى المصريون والعرب للمدنية فضربت بسهم وافر فيما أخرجت للعالم مدنية القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، أن تحمل بين جنبيها روحاً متخاذلا ، لا يثبت به موقفها أمام الأعاصير والزعازع ؟؟

يؤثر عن « إدمون دى مولان » قوله : « إن الأمم التي بلغت فيها همة الانسان منتهاها هي ملجأ الحياة الأدبية الصحيحة

حيث تثبت الأخلاق وتبقى المحامد » . وقد شهد الله ان الأمة المصرية إحدى هذه الأمم . فان مبلغ همة إنسانها أن غالب الأيام فغلبها . وصادم الحوادث فصدمها على كثرة إلحاحها ، ودوام انصبابها . ومن سوى هذه الأمة خليق أن يكون ملجأ الحياة الصحيحة ؟ وهل يضيرها ان أصابتها المدنية السياسية برشاش الفساد ؟ هبها كذلك ، ففى الباطن جوهر نقي طاهر

إن الله شهيد . لئن لم يسلم الناس أن هذه الأمة كذلك ، فلا كانت كذلك أمة أخرى . وانها إذن لبدعة تستحق النظر . فهل من متعظ ؟؟

٥

« ان القضاء على لغة أمة قضاء على قوميتها »
ماكس نوردو

القومية واللغة

إذا صورت القومية جسداً فاللغة روحها . وإذا انفصل الروح عن الجسد فارقته الحياة

وقد صدقت شواهد التاريخ ، ولم يكذب نذيره للناس أن لا يناموا عن لغتهم خشية أن تفنى فتفنى قوميتهم معها . في التاريخ شواهد الصدق ، فهو يقول : إن أول ما يكون هلاك اللغة أن يتخللها دخيل لغة أخرى ، فيحمل معه إلى نفوس أهلها طبائعاً غير طبائعهم ، وعادات غير عاداتهم ، وآداباً غير آدابهم ، تمكنها منها تلك الألفاظ السهلة السيالة التي تخالط لغتهم الأهلية . وكلما قوي هذا الدخيل انبسطت به الألسنة ، واعتادت معانيه الأذهان ، فتنقبض اللغة الاهلية شيئاً فشيئاً ، ثم تذوب أمام غلبته . وهنالك تودع الأمة قوميتها وتقابل قومية جديدة لا تبصر فيهـا تاريخاً خاصاً ، ولا خلقا خاصاً ، ولا وطنية خاصة

أين قوميات الأمم القديمة والحديثة التي هضمت لغتها معدات

اللغات الزاحفة عليها ؟ أين قومية هنود أمريكا وأهل المستعمرات الأوربية من وسط أفريقيا ؟ وأين قومية « المغاربة » من أبناء « زناتة » و « كتامة » وورثة « القرطاجيين » ؟ وأين قومية غير هؤلاء ممن كانوا قديماً وحديثاً أصحاب وطن عزيز الجانب ووطنية ناهضة الجناح ؟ لقد هضمتها أيدى الغالبين حين هضمت لغاتهم لغاتها . وانك لتحتال بكل حيلة لترى خيط الصلة بين من يسكنون تلك البقاع اليوم وبين آبائهم الأولين ، فلا ترى ذلك الخيط ، لأنهم كانوا أمماً روحها اللغة فانتسخت لغاتهم فسخوا أمماً أخرى. ثم بادت لغاتهم الجديدة فسخوا مرة ثانية . هكذا يروى التاريخ وتصدق روايته . وانه ليحدثنا أيضاً أن الفاتحين إنما يغلبون الأمم ويخضعونها بسلاحين : اللغة والسيف

أصبحت اللغة العربية لغة مصر . ومضت عليها القرون الطويلة فصارت وعاء لآداب الأمة وعاداتها وأخلاقها وتاريخها وصارت قوام شخصيتها ومساك جنسها وصارت لسانها في التأليف والكتابة والمخاطبة . وفى كل حاجة للغة فيها وساطة . ولعل اللغة العربية أقوى اللغات على الذيوع وبسطة السلطان . وأقدرها على الثبات والظفر بالفوز على أحداث الزمن . أما قوتها على الذيوع فلأنها لغة دين بجانب أنها لغة قومية . ولغة الدين لا تحتاج إلى

شيء يعينها على إخضاع غيرها من اللغات متى أقبلت النفس على هذا الدين . وأما أنها قادرة على الثبات فلأن لها من بقاء القرآن آخر الدهر نصيراً شديد البأس بجانب القومية وهي النصير العام.

وانك لتدرك مقدار أثر الدين في حفظ اللغة العربيـة إذا سمعت هذه الدعوى المقلوبة :

قال اللورد دفرين في تقرير خاص بالتعليم في مصر وضعه سنة ١٨٨٢ : « وأخال ان أمل التقدم ضعيف ما دامت العامة تتعلم اللغة العربية الفصحى التي هي لغة القرآن »

على رغم أن الأمة المصرية من لغتها تلك القوة وهذا الثبات . فقد وجدت هذه اللغة في وطنها خلال ثلث القرن الأخير ما لا يجده الخصم من خصمه . ولكن الأمة لم تكن تخضع لما يفسد عليها لغتها ثم ينتهي بفنائها . بل كان كل سهم يرمى به قلب اللغة ، يجد دواء عاجلا يرد عليها العافية أكثر مما كانت . ويعيد اليها البهجة أعظم مما فقدت . ويزيدها تمكيناً . ويزيد نهضتها صعوداً . وسوقها رواجا . ولا ريب ان لغة الأمة تمشي الآن بين صفوف من الجلال لم تكن تمشي بينها من قبل

ظهرت مخاصمة اللغة الوطنية في دور الحكومة فأغفل أمرها في المخاطبات ووضع التقارير وتأليف القوانين واللوائح . ولم يبق

لها ظل إلا فيما لا بد منه لابلاغ الأمة ما تريد الحكومة أن تبلغها من أعمالها . والحكومة مصرية والوطن مصري . واللغة العربية لغة الحكومة الرسمية الوطنية ، ولغة الوطن التي لا عوض عنها . ولكن حكومتنا عاشت ثلث قرن تقابل لغتها الرسمية بوجه عابس ، وتصافحها بيد مقبوضة . كانت الحكومة تعدل عن لسانها الرسمي إلى لسان آخر أجنبي . ولا نعرف حكومة وطنية لها لغة خاصة تفعل ذلك إلا حكومتنا

القوانين توضع أعجمية ، وتبحث بلسان أعجمي ويقضى بتنفيذها وطاعتها وبعد ذلك تترجم بلغة الأمة . فاذا سألت : لماذا يكون ذلك ؟ فلا تجد جواباً إلا أن هنالك لغة غريبة يراد أن تكون أصلاً واللغة الرسمية فرعاً . أو رأساً واللغة الوطنية ذيلا . وإذا سألت : لماذا لا يعرف الموظفون الأجانب لغة البلاد لانهم المحتاجون إلى الوظائف ولانهم موظفون فى حكومة البلاد ؟ فلا تجد جواباً إلا انهم أرادوا عكس الآية وكفى

وظهرت مخاصمة اللغة العربية فى التعليم منذ سنة ١٨٩١ — فقد كانت اللغة العربية لسان التعليم في المدارس كلها . وفى هذه السنة دخلت اللغة الأجنبية المدارس الابتدائية ، وجعلت لسان التعليم فى دراسة علمي الأشياء والجغرافيا . وفى سنة ١٨٩٢ دخلت

المدارس الثانوية وجعلت لسان التعليم فى دراسة العلوم الطبيعية والتاريخ والجغرافيا . ولما جاءت سنة ١٨٩٧ لم يكن للغتنا أثر فى التعليم بهذه المدارس

وإذا كان يشفع فى هذا أن إهمال اللغة فى الدرجتين الأوليين من درجات التعليم لا يضيرها كثيراً لأن حضانة الأسر لأبنائها كفيلة بحفظها . فانا ننكر أن إشراب النفوس الناشئة لغة أخرى منذ الحداثة ، لا ينزل هذه اللغة من نفوسهم فى المكان الذي يجب أن تنزله لغتهم القومية . على أن سياسة التعليم التي رأت أن تنسخ ظل اللغة العربية من التعليم الابتدائي لتنزع جذورها من الصدور نسخت ظلها من التعليم العالي أيضاً . والنتيجة المقصودة أن تبقى اللغة بعيدة عن المنهج العلمي فلا تكون لغة علم كما لا تكون لغة قومية

كانت لغة الأمة لسان التعليم فى مدرسة الطب الى سنة ١٨٩٧ ثم أغارت عليها اللغة الأجنبية فى تلك السنة . كانت لغة البلاد لغة التعليم كله فى صغريات المدارس وكبرياتها ، فرأينا وقتاً طردت فيه لغتنا من مدارسنا كافة . ولولا أن الأمة شديدة الغيرة على قوميتها فهى شديدتها على لغتها ، لما عادت اللغة العربية لساناً للتعليم فى بعض المدارس

ومن عجيب ما حدث أن التقرير الذي وضعته لجنة التجارة والصناعة بياناً لنتيجة عملها وضع بلغة أجنبية ثم ترجم إلى العربية . وكان هذا أيضاً شأن لجنة التعليم الأولي في تقريرها ، وهو شأن كل لجنة تؤلفها الحكومة المصرية لتؤدي عملا

أما موقف الأمة فيدل على جلاله هذا الفخر الذي وعاه صدر الأيام ، والذي استحقته بفضل الغيرة الدائمة على لغتها والجهاد الدائم لنصرتها . وقد ذاعت الصحف الوطنية فأدت نصيباً غير قليل فى خدمة اللغة . هذبت الأساليب ، وأدتها إلى الأفهام مستقيمة . ونثرت المفردات الفصيحة ، فوعتها الأذهان وظهرت فى التفاهم كتابة ومخاطبة . ومن جميل ما فعلته الصحف الوطنية أن طهرت الأساليب من الألفاظ الفاسدة ، والتراكيب السقيمة ، والكلمات التي ينفر منها الذوق مما دخل به المتمصرون على هذه البلاد . أما الأدب والتأليف فالفخر بهما عظيم . وإنك لتعدّ الجم من الشعراء المطبوعين على سلامة الذوق وتجويد اللفظ والمعنى ، والكتاب المنشئين ممن يتعتك بيانهم ، ويطربك حريف أقلامهم . وإنك لتستقبل كل يوم مؤلفاً جديداً أقل ما فيه من الخير ان به من مفردات اللغة ما يدل على مستحدث المعاني ومستجد الاشياء

هذه غيرة الأمة على لغتها . وهذا جهادها في سبيل نصرتها .

فهل يضيرهـا بعد ذلك أن تبقى مخذولة بين جدران الدور الحكومية ؟ هل يضيرها أن لا يرسم بها شيء . وأن توضع أسفل من غيرها فى كل ورقة أو بطاقة . وأن يجري بها القلم الحكومي سقيماً عليلا . لا ينتسب إلى العربية اكثر مما ينتسب إلى الأعجمية ؟؟

إن الذي يرى كتاباً أو منشوراً خارجا من إحدى دور الحكومة لا يرى فيه حكومة مصر فى هذا القرن بل يراها في قرن الاختلاط . فلغتها قبطية لا تنسب إلى عرب ولا إلى عجم .

راجت سوق اللغة وأرغمت أنف البني . ولا سبيل إلى القضاء على قومية أمة إلا أن يقضى على لغتها . قال «ماكس نوردو» الالماني : « إن القضاء على لغة أمة قضاء على قوميتها »

أما قومية الأمة المصرية فمحال أن يقضى عليها لأن لها لغة أبدية الحياة . فالطمع فى ذلك سقطة من سقطات العقل !!!

٦

« انا لو رجعنا البصر الى أبعد الأزمان التى يحدثنا عنها التاريخ لوجدنا ان قدماء المصريين كانوا عائشين فى ظل حكومة كاملة النظام . يتنعمون بمزايا حضارة لا تدانيها حضارة سواها »
لجنة التجارة والصناعة

الرقى الاقتصادى

يحسن بنا قبل الكلام فيما بلغته الامة من الرقي الاقتصادي خلال ثلث القرن الأخير ، وقبل النظر في أسباب هذا الرقي ومآخذه . أن نقف قليلا على طلل الماضي نندب فوق قبره مجداً فنيت معاهده ، ولم نفن آياته وشواهده

لنسأل الطلل الدارس : أين الدفائن من أرض مصر تخرجها همة تحشد العلم جيشاً ، وتسوق الدهر خادماً ؟ وأين السفائن من بحار مصر تغادرها موقرة بالمتاجر مما أنبتت التربة الذهبية ، وما أبدعت اليد الصانعة ، فتروح بفضل الاحسان للناس بما تحمله اليهم ، وتغدو بربح المال لأهلها والثناء على بنيها ؟ وأين الحياة الصاعدة إلى منزلة النجم إدراكا لغاية الرقي في كل ضرب من

ضروبه ؟ أين الزراعة فياضة الغلات ، والصناعة باهرة الآيات ، والعلم شجرة أصلها فى مصر ، وظلها في كل مكان ؟

أين هذا كله ؟ بل أين مصر التي رآها صاحبها وليس فى الدنيا قطر يدانيها ، ولا فى الأرض رقعة تفضلها ، فحسب أن ملكها لا ينبغي لغير إله ، ووجد ذلك الآله فى نفسه فقال محتجاً : « أليس لي ملك مصر ، وهذه الأنهار تجري من تحتى ؟ » أين مصر التي أرادها « يوسف » حين قال لصاحبها : « إجعلنى على خزائن الأرض اني حفيظٌ عليم » ؟ وأين مصر التي صدق ابن العاص فى وصفها حين قال : « إنها زمردة خضراء » ؟

طُوي الكتاب وجفّ القلم ، وبقيت عيون السماء شاخصة ترى كيف يتغير الانسان ولا يتغير المكان ، وبقي النيل جارياً ينظر كيف تتبدل ألوان الخلائق ولا يتبدل لونه الفضي . ولكنها أمة لا تبكي الماضي لتجلس على قبره حتى تهلك ، وإنما تبكيه لتذكره فتنتفع ، وتمثل جلاله فتتعظ

كانت مصر منذ أقدم تاريخها كأعظم ما تكون أمة في رقيها الاقتصادي . نقول كانت كذلك من قبل لانها هوت فى أيامها الأخيرة من منزلة رقيها العظيم ، ولكن الأبرار من أبنائها تداركوها فجعلوا يقيلون عثرتها فلا ينالهم كلال ولا ملل كلما دكوا

عقبة فوجدوا بعدها عقبات . تلك حقيقة لا عناء فى الاقتناع بها ، فمصر تقول إن صناعتها وتجارتها وزراعتها بارت أشد البوار ، وهي حين تقول ذلك تأمن كل اعتراض من جانب اليد التي قامت على منافس الحياة الاقتصادية . فقد جاءت هذه اليد في الزمن الأخير تعترف بأن مصر الاقتصادية لا تتنفس أنفاس الحياة ، ولا تنبض نبض الصحة ، وكان هـذا الاعتراف عملا لا قولا . والعمل لا يكذب إذا جاز أن يكذب القول

نسمع الآن كما كنا نسمع قبل الآن ، إن الأمة المصرية مغمورة بفضل الاصلاح الذي تم فى ثلث القرن الأخير فعليها أن تعرف هذا الجميل لأهله . نعم : الأمة المصرية أكرم الأمم أخلاقاً ، وأكثرها سماحة . فهي تعرف الجميل إذا رأته فى موضعه أو رأت أنها مقصودة به أو ببعضه وإن لم يقع فى موضعه . أما لسان الحكومة فينطق بأن هذا الجميل لم يكن ولم يحصل ، فمن الغبن أن تكاف الأمة معرفته ، وتعنف على إنكاره ، أو يقال إنها جحدته

أتدرون ماذا يقول لسان الحكومة ؟ إنكم تسمعونه فى المذكرة التي وضعتها وزارة المعارف المصرية لتطلب إلغاء الشهادة الابتدائية من مجلس الوزراء ، وتسمعونه فى الأمر الحكومي

الذي قضى بتأليف « لجنة التجارة والصناعة » . وفى الأمر الذي قضى بتأليف « لجنة تعميم التعليم الأولي » . وفى الأمر الذي قضى بتأليف « مجلس التجارة الزراعية » . إنكم تسمعون هذا اللسان فى هذه الصور الحكومية المسجلة ، فان وزارة المعارف لم تفتقر إلى الشجاعة الأدبية ساعة سجلت على نفسها في مذكرتها أن التجربة دلت على فساد التعليم الابتدائي وعدم جدواه . ولم تأنف السلطة الفعالة أن يشهد الأمر الخاص بلجنة التجارة والصناعة أن صناعة مصر وتجارتها طويتا فأريد نشرهما في الزمن الأخير . ولم تخش أن يعجب الناس حين يسمعون أنها تحركت بعد الجمود الطويل لتنشئ « جامعة أميرية » فلم تكن هذه الجامعة أكثر من ضم المدارس العالية وراء سور واحد . ولم تعبأ بالغرابة التي تفيض بها دعوى إصلاح التعليم بالهيكل العظمي الذي خاق للتعليم الأولي. ولم تأبه للدهشة التي تملك النفوس حين ترى ألفاظ العناية بالتجارة الزراعية مسموعة الآن فقط

هذا هو لسان الحكومة في مذكراتها وأوامرها ، وهو فصيح في الاعتراف بأن التعليم والزراعة والتجارة والصناعة لبثت مرتكسة في هاوية من الاهمال ليس فى قرارها إلا الفناء حتى أيقظت الحاجة الوقتية العيون المغمضة فانفتحت بالنظر ، النظر

الذي لا يتجاوز الاشارة والكلام . على أن هـذه الأشياء كانت أثناء تأجج الحرب يوم كان السكون ألزم الاشياء للمتحـاربين ، والآن فأين هي ؟ وما خبرها ، اللهم لا أثر ولا خبر ، ولعل كل شيء عاد إلى أصله !؟!؟

الزراعة

ماذا بلغت زراعة مصر من الرقي ؟ إن الرقي الذي تضاف إلى الحكومة أسبابه وآثاره يقاس بمقياس العدم فهو لا شيء . أستغفر الله ، فان هنالك شيئاً عظيما رجعت أسبابه وآثاره إلى النظام الذي ابتلع الأموال العظيمة ، هـذا الشيء اسمه خيبة الآمال ، وفساد الاعمال ، وله شاهد موجود ناطق ، هو طرق الري التي أثبت الفنيون فسادها يوم كانت نظرية لم يجربهـا العمل ، والتى أثبتت التجربة القاسية ما قاله الفنيون فيها ، والتي لم تزل باقية إلى الآن .

أما أصل التفكير في الحاجة إلى نظام الري الحديث ، ففضله راجع إلى محمد على ورجال عهده . ولم يزل عمـله فى تحقيقه ناطق الآثار . بل أشار « السير ولكوكس » بالرجوع إلى الطرق التى وضعها محمد على للري ، وهي إشارة معناها ان المصلحين فى هذه الأيام لم يعرفوا كيف ينظرون بعين ذلك المصلح الكبير ، فرضوا

لأنفسهم أن يتقهقروا إلى الوراء قرناً وربع قرن ليلتمسوا فضله في الاصلاح

لم تزل الحياة الزراعية جامدة كأن لم تمر بها الأعوام الطويلة ، فاذا لم يكن الري قد صلح بما فعله به فان الأرض لم تر بذراً جديداً غير ما تعرف من البذور ، وهذه البذور القديمة لم تجد عناية لتجويد نوعها ، بل وجدت نقيض ذلك إهمالا أصاب بعضها بالرداءة وبعضها الآخر بالانحطاط بجانب مثله من بذور الأمم الاخرى. وهل تفتقر هذه الحقيقة إلى برهان بعد أن رأينا مصيبة القطن بانحطاط درجته ، وبعد أن شاهدنا غفلة الحكومة عنه ، فلا هي رفعت من هذا الانحطاط بتوليد الأنواع الجيدة . ولا هي دعت الزراع إلى ذلك وحببت اليهم العمل بحسن الجزاء . انما كانت دلائل العناية أن انصرفوا بكل قوتهم إلى السودان يستنبتونه قطناً يرتفع على القطن المصري ويحتجزون له النيل ليرى نبات مصر وفلاحها أمراً جللا لم يرياه من قبل

إن الأثر الملموس هو أن محصول القطن زاد فى جملته لأن الفلاح زاد الأرض التي يزرعها قطناً ونقص في مقداره الجزئي . فقد أصبح متوسط محصول الفدان الواحد ثلاثة قناطير وكان قبل سنة ١٩٠٠ نحو ستة قناطير . وما كان لهذا النقص من علة إلا أن

الارض ضعفت بكثرة تداولها في زراعة القطن لكثرة ما تطلبه المصانع الانكليزية وغيرها منه . وان نظام الري ملأ بطن الارض ماء ولم يقم بجانبه نظام الصرف ففسدت تربتها . أما محصول الغلال فاليك ما قالته لجنة التجارة والصناعة فيه : « إن محصول الغلال المصرية لم يزل على ما كان عليه منذ قرن خلافاً للبلدان الكبرى الزراعية فان محصولاتها تضاعفت وذلك بفضل الأساليب الزراعية الحديثة » . هـذا هو الأثر الملموس ، وهو الجميل الذي أسدي لمصر فما أعظمه ..! وما أثقله على رقبتها ..! وما أوجب عليها أن تعرفه فلا تنكره أبد الدهر ..! فاذا هي جحدته بعد ذلك كان أمرها عجباً ..! أليس كذلك ..؟؟

إن للاصلاح مواقيت لا تنقطع عن أمة ما دامت حاجاتها في الحياة متجددة ، والاصلاح ليس كلاماً يقال ويذاع ، ولكنه عمل ، فلماذا لم نره في مواقيته ...؟



« ان مصر غدت مهد حضارة هي من أغنى الحضارات القديمة وأمجدها . كما أنه بسبب التقصير فى الانتفاع بالمزايا الطبيعية قدر لهذه البلاد أن لا تبلغ درجة الرقي والرخاء التي كانت جديرة بها » لجنة التجارة والصناعة

الصناعة

ما كانت البلاد المصرية في أي عهد من عهود الحضارة فى منزلة تهبط عن الدرجة الأولى بين غيرها من البلاد جميعاً . اللهم إلا هذا العهد فقد هبطت حتى أصبحت سفلاً . وتأخرت حتى صارت ذيلا

ومصر مخلوقة لتسكنها أمة تمشي أمام الأمم وفى يدها لواء الحضارة . فان بها من الخصائص الطبيعية والمزايا الكونية ما ليس بغيرها . وإذا كانت للحضارة مقومات من ظواهر الطبيعة فى الأرض والهواء والماء والجو والانسان ، فهذه المقومات وفيرة على أكملها فى مصر ، حتى كأنها اختصت بها دون سواها . ولكن العهد الذي احتواه ثلث القرن الأخير جعل مصر في ذيل الناس

لأنه أهمل كل هبة أنعمت بها الطبيعة على مصر . فكان من الضروري أن تكون نتيجة الاهمال غروب شمس الحضارة المصرية واقتحامها سبيل الحياة فى لجة من الظلام الدامس . على أن الأمة لم تعجز عن أن توري همتها فتقدح شرراً تستضيء به

أدخل أية مدينة مصرية ، وانظر هل تقف عينك منها على شيء أبدع من آثار الصناعة القديمة . إفتح أي كتاب فى تاريخ مصر القديم والحديث ، وانظر هل تقرأ إلا شهادات تنطق بأن الصناعة المصرية كانت فى العهد القديم أيام الفراعنة . وفى العهد المتوسط أيام الفاطميين وغيرهم من الولاة والامراء المسلمين . وفى العهد الذي بدأت فيه النهضة الحديثة أيام محمد على وخلفائه من بعده . فى منزلة من الرقي والابداع والجودة ودقة الذوق لم تبلغها منزلة الصناعة فى أمة أخرى حتى فى هذه الأيام ؛ فاذا رأيت ما تبصر عينك وقرأت ما يشهد به التاريخ فسل : لماذا وقفت صناعة مصر منذ ابتداء العهد الأخير موقف الجمود ، ثم تحدرت على درج الانحطاط والفناء حتى عفا أثرها ، وانقطع خبرها ..؟

وحينما كانت الأمة ناهضة لتقف بين صفوف الأمم فى الموقف الذي تقتضيه الحياة الكريمة وجب أن تحمل نصيباً عظيما من العمل لهذا الموقف . كذلك كانت الأمة المصرية في كل أيامها.

ولم تنس هذه الأمة أن الصناعة هي الدرجة الأولى في السلم التي تصعد فيها الأمم لموقفها الرفيع . فكل حاجة من حاجات الحياة إنما تقوم على عماد قوي من الصناعة . ولا تدرك الأمة حاجاتها كاملة إلا حين تعتمد على صناعتها أو يكون أعظم اعتمادها عليها . فلو أن أمة عاشت عالة على غيرها في كل مصنوع لبقيت مشلولة اليد ناقصة الحاجات

هذه الحقيقة التي لم تنسها الأمة هي التي ألقت اليها بمقاليد الصناعة في أيامها الأولى فبلغت منها ما لم تبلغه أمة أخرى . وهي التي ألقت اليها بمقاليد الصناعة حينما أسفر فجر هذا العصر فرفعت قواعد المصانع الواسعة . والآن كيف لا نسيل الدمع إذا وقفنا باطلال مصانعنا ؟ بل كيف لا نسأل : لماذا هدمت مصانع النسيج والزجاج والمعادن «١» والحديد والآنية والورق ؟ وأين مصانع السفن والذخائر وملابس الجيش وسلاحه وعدده وخيامه ؟ هل ادخرنا ما يفي حاجة الرقي إلى أن يفرغ عمر الدهر فهدمت تلك المصانع ؟ هل بلغنا نهاية القوة والبأس فحطمت الترسانات ؟ أم ماذا كان ، ولأي شيء قوضت دور الصناعات ..؟

« ١ » كانت صناعة المعادن لعهد محمد علي تدرس دراسة علمية في (مدرسة المعادن) التي أنشأها بمصر القديمة

تقيم الحجة على اليد التي أخذت السبيل على منافس الحياة الصناعية مما تقوله الألسنة الرسمية نفسها . هذا هو التقرير الذى وضعته لجنة التجارة والصناعة الرسمية يقول : إن صناعة مصر لم تمت عن فقر ولا عوز . ولم تهلك عن غباوة فى الصانع المصرى . فالمواد الأولى موفورة لا تعوز مصر إلى غيرها . والصانع المصرى ذكي صبور مبدع . هكذا تقول لجنة التجارة والصناعة فى كل سطر من تقريرها . إذن : لماذا ماتت صناعتنا ؟ إن تقرير هذه اللجنة ينطق بالجواب أيضاً . فهو يقول : « فى سنة ١٨٣٦ بلغت قيمة المنسوجات المصدرة للخارج ٦٢٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة ٣ فى المئة من مجموع الصادرات . وفى سنة ١٩١٣ هبطت قيمتها إلى ١١ الف جنيه أي بنسبة تكاد تكون فى حكم العدم ... ونلاحظ أخيراً أن المحصولات الصناعية الأخرى كانت قيمتها في صادرات سنة ١٨٣٦ — ٥١٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة ٢ ونصف في المئة من المجموع . أما فى سنة ١٩١٣ فلا تتجاوز نسبتها ٩ر٠ المئة» ويقول بعد ذلك . « حلت انكلترا فى المنزلة الأولى التي كانت لتركيا في سنة ١٨٣٦ سواء فى تجارة الواردات أو فى تجارة الصادرات وقد أصبحت أهم بلد تورد لنا بضائعها وتستورد بضائعنا » . نعم : لعلنا نجد في هذا القول الرسمي جواب السؤآل

وليست الآثار السيئة التي أدى اليها موت الصناعة المصرية خاصة بإقامة الأمة مقام الافتقار الدائم إلى الغير . وظهور نصيبها من الرقي في مظهر يمكن أن يقال معه أنهـا عاجزة عن أن تعول نفسها وتترك لذاتها . بل آثاره السيئة أصابت الأمة أيضاً بالفقر الأدبي إلى جوار الفقر المادي . فان هـذه الأمة القوية تسكن وطناً توفرت فيه أسباب النماء الانساني ، فمن النتائج الطبيعية أن تتناسل ويكثر أبناؤها . كذلك تقول الاحصاآت . وبمقدار تهدم الدور الصناعية يضيع أطفال وشبان ورجال هيأتهم الفطرة للصناعة ، وزادوا عن حاجة الزراعة وغيرهـا من الأعمال . وقد وقعت هذه النتيجة الخطرة ، فأدت إلى العواقب التي لا بد أن تؤدي اليها كخلال الأمن العام وكثرة العاطلين وشيوع التسول والتعويل على مرتزقات حقيرة تتخذ عند الراقين دليلاً على ضعة الأمم والبلاد . ولم يكن أبناء الأمة ليركبوا هذا المركب على جهل به ، بل كانوا يركبونه اضطراراً على علم أنهم أكرم من أن يركبوه مختارين .

كانت الأمة ترى شبح هذه الحالة فيملأ عينيها ظلاماً . وكانت لا تجهل ما وراءه من عاقبة تنصب بالويل على أعز شيء في مستقبلها . ولكنها لم تكن مستسلمة ولا نائمة . إن الأمة

رفعت أعلام يقظتها فصاحت الصحافة الوطنية تشهد العالم على ما يحدث وعلى أنها عارفة بما يحدث ، وصاح القادة فى الأندية الرسمية وغير الرسمية يشهدون العالم أيضاً هذه الشهادة ، وبينما كانت تقيم برهان يقظتها على هذا النحو كانت تستجمع قوة العمل وهي مكتوفة ولكن الآثار التي أخرجتها حركة الشعب المكتوف نزلت بين آثار الشعوب الأخرى منزلة عالية

صاح المصريون : لتحي صناعة مصر . وليحي مجدها الصناعي . وليعد عهد الحضارة العظيمة . ولم يلبث هذا الصياح أن هبط على قلب الصانع المصري فى حانوته الحقير . فماذا فعل ؟ أخرج البدائع مما شبعت العين بجماله وهو معروض أمام الأبصار فى المعارض الصناعية . ولو نطقت ألسنة الانصاف لسمع الناس أن أعظم ما يفتخر به ممدنو الشعوب من فخامة القصور التي شيدت فى المدن المصرية لهذا العهد ليس إلا عمل الصناع والعمال المصريين الذين يحشدون لبناء تلك القصور والمآثر كما حشدوا من قبل لبناء الاهرام

وقد يلذ للانصاف أن يسمع الناس أيضاً صوت الحق فيما رأوه من ظواهر العناية الرسمية بالصناعة المصرية في السنوات الأخيرة . ولا أسهل على الحق من أن يقول : إن الأثر يدل على

المؤثر . وهذا هو المؤثر فأين الأثر . هذه هي إدارة التعليم الفني والصناعي . فأين هذا التعليم على وجهه الصحيح ؟ وأين ما أجرى الله على يد هذ الادارة من الآثار الفنية والصناعية والتجارية ؟ هنالك آثار جليلة لها . فاذا سألت عنها فسل قبل ذلك : لماذا اقترن وجود إدارة التعليم الفني بنهضة الأمة الصناعية ؟ ولماذا نرى كل الحرص على أن تمتد يدها إلى كل مكان تستقل فيه الأمة باحياء الصناعة ، من مدرسة أو مصنع أو غيرهما ..؟

ولكن الأمة ناهضة لا محالة . والأمة الناهضة بعزم غير مفلول لا تغلب على ما تريد . فاذا غلبت كان ذلك إحدى فلتات الطبيعة !!!

٨

« ان المكانة الاقتصادية لتجارة الصادرات المصرية قد ضعفت واضمحلت لأن تنوع المواد التي تتكون منها الصادرات أخذ فى النقص بدل الزيادة . وهذا يجعل اعتماد القطر على البلاد الاجنبية أشد وأعظم منه فى أي زمن سابق »
لجنة التجارة والصناعة

التجارة

يحمل الزمن أعلام التجارة المصرية ، ولكل عصر من عصوره التى مرت بمصر علم خافق

إن التاريخ مرآة الماضي . والناس ينظرون فى هذه المرآة صورة تنبئ باليد التى طوقت بها تجارة مصر أعناق الشعوب . ولكن هذا التاريخ سيقف مرعوش اليد حين يكتب صفحة التجارة المصرية فى ثلث القرن الأخير ، لا يدرى أيصل حاضرها بماضيها وهو لا يتصل . أم يعزله عنه فيشين كتابه الأبيض بصفحة سوداء ؟

تستمد تجارة الأمة قوتها وسعة انتشارها من نماء المنتجات . لا فرق فى ذلك بين ما تنتجه الأرض ، وما تنتجه الصناعة .

وإن شواهد الحاضر الذي تغامر فيه الأمم العاملة والحكومات المخلصة لتدل على أن أية أمة لم تكن تبنى مجد تجارتها إلا بهذه الشواهد

يجتهد كل شعب ، أو تجتهد الحكومات المخلصة لشعوبها لتحرز السبق فى عدة أشياء لا بد منها لاحراز النصر فى معركة الأسواق . فالبلاد التى تخرج أجود الحاصلات من أرضها وصناعتها والتى تعرف كيف ترى الأذواق وإلى أين تتجه ، والتى تجمع بين الاتقان والجمال ومطابقة الأذواق مع إدراك الحيلة لجعل النفقة أقل ما تكون بالقياس إلى غيرها . البلاد التى تفعل ذلك هي بلاد الأمة التى تنزل تجارتها من الأسواق أرفع منزلة ، وتنال من الربح أوفر نصيب ، وتبلغ من شيوع الذكر وسعة الانتشار ما يسير كالطير فى جوه . كل شعب عامل عرف ذلك قديماً وحديثاً وسعى ليستأثر به دون سواه . وقد كان الشعب المصري كذلك أيام كان قدوة الشعوب فى الثروة والحضارة والقوة والمجد . فهل له اليوم هذه المنزلة ؟ كلا : فقد ضاعت وصار إلى منزلة البوار فأصبح عالة . تجارته من يد الغير وبيد الغير . وحاجاته التجارية من عند الغير . حتى لو أن هذا الغير أبى عليه مادة التجارة ، لما رأيت فى مصر تاجراً وطنياً ...

كلما كانت صناعة الأمة راقية ، متمشية مع روح العصر ، قائمة على أساس صحيح من الوسـائل العملية . وكلما كانت زراعة الأمة نامية ، جيدة الثمرة ، كثيرة الأنواع . كانت تجارتها عظيمة رائجة . وقد رأينا كيف أصيبت الزراعة والصناعة في مصر . فليس عندنا من غلات الأرض ما ندخل به أسواق العالم إلا القطن . وهو مع ذلك محمول على قيود ، بعضها يجذبه من منزلته العالية إلى أسفل ، وبعضها يختص غير المصريين بربحه المظيم ولا يترك لهم إلا بقايا قد لا يقنع بـها المنتج غير التاجر

قالت لجنة التجارة والصناعة : « إن مكانتنا الاقتصادية ترتكز على محصول زراعي واحد وهو القطن . وفضلا عن ذلك فهذا المحصول معرض من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة له في الأهمية »

وإذا سألت عن غير القطن فقل : أين غلات الأرض المصرية وهي التي تنبت كل شيء ، وينضر فيها كل نبات ؟ أين أزواج الفاكهة من كل صنف وخزائن الغلات من كل نوع ؟ أين البقول والألياف ؟ وأين خشب الغابات ؟ أين ما يتبع نماء الزراعة وسعة الأرض من تربية الماشية والطيور ؟ وأين أوبارها وأصوافها وألبانها وزبدها وسمنها وعسلها ؟ كل ذلك شيء لا أثر له في تجارة

مصر . وقد كان من خصائصها . وكانت تفيض به على العالم أجمع

إذا لم تكن صناعة ولا زراعة ، ولا عمل للانتفاع بمزايا الأرض والحيوان ، فأي شيء تستمد التجارة منه قوتها وتعتمد عليه في انتشارها ؟

ليس هذا وحده هو الذي نسخ ظل التجارة المصرية من أسواق العالم بعد أن كانت ملئها . فان هناك شيئاً آخر ، هو عدم العناية بمعادن مصر ودفائنها من جامد وسائل . وقد كانوا يقولون ستراً على وصمة الاهمال إن القطر المصري ليس من الأقطار التي استودعتها الطبيعة كنوزها المدفونة . غير أن التاريخ كان يصيح من جانب الصدق بأنه قول زور . واليوم أقامت « لجنة التجارة والصناعة » البرهان الرسمي على كذب هذا القول الذى كان شبه رسمي . قالت اللجنة : « كان المصريون يمارسون صناعة التعدين وسبك المعادن بدليل وجود الكثير من الآلات الزراعية المصنوعة من النحاس والتماثيل المصبوبة من البرونز والحديد » . على أن ما حدث أخيراً شهد بأن أصحاب تلك الدعوى كانوا يدعونها لغاية في نفوسهم أبرزتها صورة الشركات « ١ » التى ألفت لاستخراج زيت البترول من آبار « هرجادة » و « جمسة » ولم يكن فيها أثر

« ١ » هذه الشركات انكليزية

ليد مصرية . حتى ولا يد الحكومة !!!

ومن البديهي أن عناية الحكومات بمواصلاتها البرية والبحرية ، على قدر عنايتها بتجارتها الوطنية . ويمكن أن يقال إنك اينما وجدت سفينة تجارية تمخر عباب البحر ، علمت أن العلم الذي يخفق عليها علم حكومة تحارب حرباً تجارية وطنية . ويقال نتيجة لهذا : إنك حيثما وجدت البحار خالية من سفينة تنسب إلى حكومة موجودة فى الأرض علمت أن هذه الحكومة دفنت تجارة وطنها فلم تعبأ بما ينقلها من بلد إلى بلد . وبعد ذلك هل يتفضل الزمن الذي ينطق بلسان العمل فى ثلث القرن الأخير فيدل الناس على سفينة تجارية للحكومة المصرية وبعبارة أخرى للشعب المصري ؟ إن لأشد الأمم ضعفاً وافتقاراً سفناً تجارية وتجارة منتشرة . أما مصر فليس لها شيء من ذلك ، لا لأنها عاشت على هذا الفقر قبل ثلث القرن الأخير ، بل لانه جاء فنزع سفنها التجارية من يدها . ولم تزل هذه السفن موجودة تشق البحار . فسلوها ما سبب جفائها ؟ سلوا شركة البواخر الخديوية : كيف انتقلت سفننا التجارية إلى يدها . ثم سلوا الأيام تخبركم : لماذا انتقلت ؟

كانت مصر ذات تجارة واسعة نامية تعتمد على زراعة وصناعة واسعتين ناميتين . وكان لها أسطول تجاري يشارف الناس فى

أوطانهم بمجد التجارة المصرية . وكانت قوتها التجارية تنبعث عن نشاطها لنفسها وهي طليقة . واليوم فلا تجارة إلا ما يجود به من كانت مصر تجود عليهم . لأن الزراعة جامدة على حال لم تتغير مع الزمن . والصناعة مشدودة الوثاق بحبال وسلاسل . وهذه همة الشعب تقطع سلاسلها وحبالها . والشعب يستمد القوة على ذلك من قلبه ، من إخلاصه ، من ثقته بنفسه ، من الحق الذي لا يخذل . فاذا خذلته الايام كان شأنها عجباً !!!

٩

« ان مهمة المجلس هى المحافظة على الصحة العامة فى مصر . ومع هذا يجب السهر على المصلحة التجارية . فلا يجوز تغيير اللوائح المحلية الا اذا روعيت فيها هذه المصلحة »

مستر ميافيل

الاجتماع والصحة

أرأيت إذا جلست إلى شيخ قان برك الدهر على صدره ، فاستوصفته حياة مصر الاجتماعية والصحية قبل ثلث القرن الأخير ، فماذا يسمعك ؟

لا شك يفتح عينيه البراقتين ببطء ليراك ، كأنه يسمع منك بعينه البصيرة لا بأذنه السميعة ، ذلك فعل الذكرى التى ثارت فى قلبه ، والحيرة التى تملأ صدره كلما رأى حاضره وذكر ماضيه . ومثل هذا الشيخ يتبرم بالحياة لأنها أمهلته حتى رأى جيل الفساد والسقم

شيخك المسئول يزفر ويتململ تحت سؤالك ، كأنه يحاول أن يزيح عن قلبه حجراً ثقيلا . ولكنه على كل حال سيتكلم ، فاسمع ما يقول :

منذ أربعين عاماً كانت مصر موطناً لشعب بريء طاهر، لا يعاق بذيله دنس، ولا يتقذر شرفه برذيلة . أعراضه موفورة عليها رقيب من الأرواح، ودينه مصون عليه حفيظ من المهج . كان أكثر ما تبلغه الرذيلة منه أن ترسل خيالها فيقطع عنق هذا الخيال، وكان أكبر ما يدخل عليه المكر أن يبعث نذيره فيقضي على هذا النذير

هكذا كانت مصر وشعبها منذ أربعين عاماً، أيام كانت قوتها المعنوية كالحديد صلابة وتماسكا، وثروتها في يدها كالوديعة في يد الأمين لا تمتد يده اليها بسوء . وأخلاقها صافية كالماء لا عكر فيها، متآخذة كالعقد المنظوم لا انفراط لها

مضت تلك الأيام وطوت شبابها وشيبها، وقد كانوا من قوة الأبدان بحيث يعدل واحدهم ألفا، ومن حياة الوجدان بحيث لا تموت أعراضهم حتفا، ومن طهارة النفس بحيث لا يلمون بفاحشة، ولا تنزل الدنية بواديهم

هذه صفة مصر وشعبها في الوقت الذي كان قبل أربعين عاما، فهل مسخت هذه الصفة أو لا تزال قائمة ؟ وهل تبدلت الحال أو بقيت على نحو ما كانت ؟

إهبط المدائن من أرض مصر، وافتقد الفضيلة فيها . فانك

سوف تجدها بعد الوصب والاعياء منتبذة مكان الذليل العانى تحت حجر من أحجار المعابد ، أو فى زاوية من زوايا القبور . لأنها حوربت فى السبل والأندية والمدارس والمجالس . فانهزمت تطلب النجاة فى الدور المأهولة ، ولم يفرخ روعها حتى هوجمت فى الدور أيضاً . فطارت عنها تطلب النجاة فى المعابد ، فى بيوت الله . وياويلتنا : فقد أحيط بها خفية فى هذه البيوت أيضاً . إنها لا بد أن تذهب إلى المقابر لتجيرها العظام النخرة . والأجساد البالية . وكذلك فمات . وكذلك أحسن الموتى جوار الفضيلة

الفضيلة فى نفسها غير مذنبة . والفضيلة لا تحارب لذاتها . فلماذا شنت عليها تلك الغارات ؟ سؤال يسأله العقل ويقره الانصاف . ولكن الفضيلة تشد الأزر ، وتجمع الشتات ، وتصلح الأبدان ، وتعصم الأرواح ، وتصون الأخلاق والآداب ، وتحفظ الثروة والجاه ، وتجري بحار العلم ، وتغرى بالمحامد ، وتحث على الرفعة ، وتأمر بالعمل للحياة الكريمة . هذا كله فعل الفضيلة فكيف تفعل فعلها الطبيعي في مصر ؟ إنها إذن تستحق أن تنفى من الأرض !!

مرض الاجتماع المصرى بما أصاب الأخلاق . فلم تعد التربية تعالجه ، ولا وازع الدين يداويه . ولا يعرف الناس حكومة أهلية

ترى مرض الاجتماع فى وطنها فتتام عنه أو تبيحه . اللهم إلا أن تكون تلك الحكومة مكتوفة أو مسوقة إلى ما يجب أن لا يكون ولم تكن مصيبة الاجتماع المصرى بهذا المرض فقط ، بل كانت بما سلط على أبناء الأمة من التشريد والفراغ . والذي يدخل المدائن لا يرى خذلان الفضيلة وحدها بل يرى أيضاً خذلان الانسانية بين جيوش المتشردين العاطلين

عاشت الأمة خلال هذا الزمن بين مشادة ومدافعة . تنادي إن البلاء دائم والشر متفاقم . وتطلب من الحكومة أن تؤدى الواجب فلا تسمع ، وكان شأن الأمة بين حالين : شكاية وتحذير ، ومعرفة للواجب وشروع فى أدائه . أما التحذير فلم يكن يسمع . وأما العمل فكانت الأمة تنهض به فى طريق ارتفعت فيها العقبات . على أنها لم تكن ترجع عن مقصدها وإن لم تنل منه إلا قليلا .

بقيت الصحة ، وما أيسر أن تمتد العين إلى مساكن هذا الوطن فى قراه ومدائنه لترى كيف تتخذ منها العلل والأمراض مكان سكانها . إن القاهرة عاصمة الشرق أجمع لم تنل جديداً من الاصلاح الصحي ، فشوارعها الكبيرة الواسعة هى الشوارع التى اختطها اسماعيل وأسلافه من قبله . وقد كانت الأشجار زينة على

جوانبها فاجتثت أخيراً ، والاسكندرية على مثالها إلا ما اقتضت الشهوات الخاصة أن يبالغ فى إصلاحه من شوارعها حيث يسكن المتصرفون فى أمور البلاد . وليست المدن الأخرى بأحسن حظاً من العاصمتين وهي لا تكون كذلك طبعاً . وبعد أن تكون هذه حال الصحة فى الحواضر تبقى حالها فى بلدان الريف وقراه وصمة فى جبين القرن العشرين ، ألصقها به من لا يعنون بأرواح العباد

هنالك فى المدائن أحياء اسمها الأحياء الوطنية ، يسكنها الشعب العامل المجتهد الصبور ، أزقة وحارات لا تكاد تنفذ اليها خيوط الشمس حتى تبرد حرارتها برطوبة وخمة . ولا تكاد تمر بها نسمات الهواء حتى تفسد بنتن ريحها الخانقة ، فى تلك الحارات والأزقة ترى الموت جاثماً يتنمر ، وتبصر الحياة خائفة تترقب . ومنها ترتفع أصوات النوائح كلما جاء صيف أو دخل شتاء فجال الموت وصال . وعلى أرضها تقام المآتم الدائمة لأبناء مصر الذين تتخطفهم يد الفناء ، أستغفر الله . بل يد الاهمال الذي تركهم فى مساكن ألحّ عليها الخراب لطول العهد بها ، وأنكرها العصر لانها أولى أن تكون مساكن أثرية

هذه صحة الشعب الذي يسكن المدن ، أما شعب الريف فلولا أنه يخرج إلى فضاء الأرض فيجد الحياة فى شمسه المشرقة وهوائه

النقى ، لما كان غير الدور قبوراً له . أفلم تنظروا مساكن الريفيين فى قراهم ؛ الرجل والمرأة والطفل على مضجع واحد بجانب مضطجع البقرة والأتان . وما كان ابن الريف ليرضى ذلك لنفسه وأهله ، لولا انه مضطر ، وهو ليس يجهل كيف يجب اتقاؤه للصحة ، ولكنه لا يملك وسيلة الاتقاء . يعرف أن اليد المسيطرة مكلفة أن تصون صحته وحياته ولكنه يقنع بالسكوت خشية التجبيه والرفض ويعلل نفسه بأن تفعل اليوم أو غداً

لولا أن طبيعة هذا العصر أفضت إلى النفوس بالضرورات الواجبة لما أبقت الأوباء على حي فى مصر من أبنائها . علمت الأمة إن كل شيء فى الوجود للحياة ، وإن الحياة بالصحة والعافية ، فجعل الناس فى الريف والحضر لا يشكون ألماً إلا فزعوا إلى الأطباء . وما كانت « مصلحة الصحة » ولا ميزانية الحكومة لتنفعانهم لو انهم قعدوا ينتظرون أن تعالج الحكومة أسقامهم !

هكذا يشهد الواقع . ويرجع الواقع فى شهادته إلى أول العهد بالحياة الأخيرة . فقد شاع الوباء الأصفر « الكوليرا » في هذه البلاد سنة ١٨٨٣ حتى خافت الدول أن ينتقل إلى أوربا فألفت فى الاسكندرية مجلساً صحياً دولياً يتخذ الوسائل للنجاة من خطبه الداهم . وكان المستر « ميافيل » مندوب انكلترا فى هذا المجلس .

فانظر ما قال يومئذ : « إن مهمة المجلس هي المحـافظة على الصحة العامة في مصر ومع هذا يجب السهر على المصلحة التجارية فلا يجوز تغيير اللوائح المحلية إلا إذا روعيت فيها هذه المصلحة » . كلمة قالها المستر « ميافيل » منذ ست وثلاثين سنة . فكانت وحياً لم يتبدل. وكانت قانوناً جرى عليه العمل إلى الآن . فماذا ما تدل عليه هذه الكلمة حين تتعارض فى مصر صحة الأمة ومصلحة التجارة ؟؟ أليس ذلك عجيباً في أفعال الناس ؟!

١٠

« وقد اقترح بعضهم حديثاً أن يتعلم المرشحون أموراً تفيدهم فى مناصبهم الرسمية فى مصر والسودان وشرع فى اخراج هذا الاقتراح من القول الى الفعل على سبيل التجربة »

اللورد كرومر سنة ١٩٠٥

الوزارة

أمام الادارة المصرية دائما شبح هائله مخيف ، هو شبح الأمن العام . ولكن الادارة المصرية لم توفق يوماً واحداً لتأمين نفسها صولة هذا الشبح . فأنواع العلاج التى التمستها له ، لم تكن تزيده إلا خللاً واعتلالا . واللجج الذواخر التى رفعتها من صنوف العمل والتدبير كانت ولم تزل تتكسر على صخرته الصماء . ضاع المال الذي لا يجدى في سبيل الأمن العام . ونفدت الحيلة التى أظهرها أصحاب السيطرة في القرن الأخير ، وهي تجربة قاسية ، تنطق بأن اليد التي تحركت لتصلح كانت قادرة على إضاعة المال والوقت فقط

من الممكن أن يخرجوا اللوائح والمنشورات التى وضعت خلال لمث قرن لمعالجة الأمن العام من خلله فيبنوا بها جبالا من الورق . ومن الممكن أن يعودوا إلى الوسائل التى التمسوها لمعالجة

الأمن العام من سقمه ليروا كيف لا تتعارف إلا كما يتعارف الماء والنار . ولقد كان النفي الاداري آخر وسيلة استعيرت من سياسة القرون المظلمة ليصلح بها الأمن العام في القرن العشرين ولكنها لم تفلح أيضاً . فهل هذه الخيبة كلها لأن مصر واد من أودية الشياطين فلا يستطيع البشر رياضة أهله على الخير ؟ أو لأن الداء الدفين في صدور غير صدور أهل البلاد ؟

الادارة المصرية فروع ترجع إلى أصل معين . أو هي كأعضاء الجسد تستمد الهداية من الرأس . ولا ريب أن الحياة التى تدب في أصل الشجرة تمشى فى عروقها جميعاً . وإذا صلح الرأس صلح الجسد كله . وإن الاغصان الجافة الميتة لتدل على جفاف أصلها وموته . وفساد الأعضاء ناطق بفساد الرأس . كانت فروع الادارة المصرية فى أيدي المصريين . ولكن أصلها لم يكن فى أيديهم . فكيف اعتلت ؟

وماذا كان يعجز الادارة عن تقويم الاعوجاج الدائم الذى أصيبت به قناة الأمن العام ؟ لو أن إنساناً نشر بين يديه تاريخ الادارة فى ثلث القرن الأخير لرأى أداة العجز . فهنالك أوامر مقرونة بأن تطاع طاعة وحي السماء . تصدر عن آمر يرى أنه معصوم فى مثل هذا البلد . فلا يقبل إرشاداً ، ولا يسمع تعليما .

حتى إذا شرعت فروع الادارة في تنفيذها عافتها نفوس الناس ، لأنها مقطوعة النسب بعاداتهم وأخلاقهم ومشاربهم وقوميتهم . وإذ ذاك تضطرب تلك القناة التي يراد تقويمها فى أيدى الموظفين المصريين . وما أسهل أن يقال إن هؤلاء الموظفين عجزة قليلو الخبرة ، تعوزهم الوصاية ، ويفتقرون إلى الارشاد الطويل . ثم يتلو هذه الشهادة المقلوبة أن يخلو ذلك الآمر بنفسه قليلا وما هي إلا أن يخرج بأمر جديد ينسخ الأمر القديم . وهكذا تتكرر هذه التجارب بل لا تزال تتكرر الى الآن . أما إثمها فعلى الموظفين المصريين . وأما خيرها المزعوم فلغيرهم . وإذا ذكرت بعد ذلك قيل إنها تجارب صحيحة ولكن البلاد لم تتهيأ لها بعد !!!

قال اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٥ وهو يصف طريقة انتخاب الموظفين الانكليز للمناصب المصرية : « يجب أن يكون عمر الطالب عند تقديم طلبه بين ٢١ و ٢٥ سنة » . وأكثر هؤلاء إنما كانوا يتولون مناصب الادارة . وأكثرهم لم يكن يخطؤه الحظ فيقبض بيده على منصب من مناصب التفتيش . هؤلاء الشبان هم الذين قال عنهم اللورد كرومر أيضاً إن بجانب كل مدير في الأقاليم مفتشاً انكليزياً يساعده . وهم الذين قال عنهم إن طلبهم وظائف الحكومة المصرية عظيم حتى بلغوا سنة ١٩٠٥ — ٢٢٠

طالباً بينما كانت الوظائف الحالية ١٤ وظيفة . ولا تدل شهادة الواقع على أن مديري الأقاليم أهل الخبرة والتجربة . وأبناء البلاد العارفين بأخلاقها وعاداتها وما يصلح لها وما لا يصلح . لا تدل شهادة الواقع على ان مديري الأقاليم الممتازين بهذه الصفات كانوا يرمون أو ينقضون أمام الارادة التي يكتنفها نزق الشباب فى ابن الحادية والعشرين أو الخامسة والعشرين . فلو أن الادارة المصرية صلحت بعد ذلك لكان صلاحها رمية من غير رام . أو كان إحدى خوارق العادات !!

كانت هذه علة الادارة . ولا تؤدي هذه العلة إلى غير نتيجتها الطبيعية وهي خلل كل شيء يرجع اليها ولا سيما الأمن العام . فاذا أضيف إلى العلة الادارية علة حرمان الأمة من التعليم والتهذيب كملت أسباب الخلل وكان أمراً واجب الوقوع

إن وازع العلم أبلغ تأثيراً في النفس من وازع القوة . وقد كان يجب أن يكون أول يوم فتح به ثلث القرن الأخير أول يوم يفتتح به الاصلاح الجديد خالياً من كل عيب . خالصاً من شائبة النية المنحرفة عن الاستقامة . قالوا يومئذ إن الادارة مريضة تحتاج إلى العلاج . وكان يجب أن يقولوا إن بناء العلم الذي وضع أساسه محمد علي ورفع قواعده خلفاؤه من بعده يحتاج إلى إكمال .

ولكن الذي حصل غير ذلك . الذى حصل أن دك بناء العلم ، وعولجت الادارة بعقاقير تضاعف الداء . ووجدت مضاعفات لم تكن موجودة من قبل . وهي انسياب سيل المدنية الفاسدة على البلاد ، وتفتق الشهوات الشيطانية بما فعله الطمع في ركوب متن هذه المدنية . أمسى الناس وأصبحوا ، فاذا هم في ظلمة حالكة ، مصباح العلم ينطفئ قليلا قليلا ، وفساد الادارة يتجلى بأشكال وألوان من المغارم وشيطان المدنية الفاسدة يغوى الناس أن يلقوا بأنفسهم في مهاوى الهلاك . وسوء العمل لحفظ الثروة الفردية يقتلعها من جذورها ، أعجيب بعد هذا أن تكثر الجرائم ، وتشيع المظالم . ويطغى الفساد ، ويقتل الناس بعضهم بعضاً ، كلا : ليس هذا عجيباً ، ولكن العجيب أن يكون خلافه

وقد توفرت الأمثلة من غرائب العهد المعروف ، وربما كان أغربها أن يصدر الأمر القاطع فيتلقاه موظفو الادارة المصريون بالطاعة والتنفيذ . فاذا نشأت عنه أمور يوجب القانون أن يكون لها قصاص ، سيق الموظف المصري الذي سمع وأطاع ونفذ إلى موقف القصاص . فلا يجد ما يدافع به عن نفسه إلا أن يقول فى نجواه : « غيري جنى وأنا المعذب فيكم » ، ولم تزل الذاكرة تحفظ قصة أولى بها أن توضع بجانب القصص التى تنسب إلى الشرقيين

للسخرية منهم . ولم يفت الصحف الوطنية أن تشير إلى قصتنا هذه في حينها . غير أننا نرويها تفكهة للقراء

قالوا في السنة الماضية إن أحد معاوني الادارة المصريين رفع قضية على الحكومة يطالبها بتعويض لأنها فصلته عن وظيفته بسبب غير قانوني . أما السبب الذي قضى بفصله فهو أنه عظيم الكفاءة شديد الذكاء . ولذلك كان ينتقد أعمال بعض زملائه فعلم المفتش الانكليزي خبره فأمر بنقله إلى إقليم آخر ظهرت فيه كفاءته العظيمة وذكاؤه الشديد أيضاً . ولكن المفتش علم ذلك مرة أخرى فكتب بجرة قلم واحد يأمر بفصله . ومثل هذا الأمر لا بد مطاع ...

هكذا رويت القصة وهي لم تخل من بيان الذنب الذي قضى أن يفصل صاحبها من عمله . ولكن ذنبه أنه كفء تام الكفاءة ، ذكي عظيم الذكاء ..!.

فهلا يفهم الناس من هذا أن الموظف المصري المستقيم الجدير بأن يخلد في وظيفته هو الغبي العاجز ؟ وهل سمع الناس أن الغباوة والعجز شرطان لا بد منهما في الوظائف الادارية ؟ وكيف ينتظر بعد هذه القصة أن يصلح أمر الادارة في مصر إذا لم تتغير الحال غير الحال !!

ومن بدائع اللورد كرومر قوله فى تقريره سنة ١٩٠٥ فيما تصلح به حال الموظفين الانكليز : « وقد اقترح بعضهم حديثاً أن يتعلم المرشحون أموراً تفيدهم فى مناصبهم الرسمية فى مصر والسودان وشرع فى إخراج هذا الاقتراح من القوة إلى الفعل على سبيل التجربة » ولم يعلم أحد كنه هذه الأمور غير اللورد والمقترحين والمرشحين المتعلمين والأساتذة الذين يعلمونهم . ولكنا علمنا أنها أمور تفيدهم فى مناصبهم بمصر والسودان . فأية ناحية كانت تنحاز اليها فائدة تلك الأمور ؟ ناحية مصر أم ناحية انكلترا ؟؟ هذا شيء تنطق الحقائق الواقعة بجوابه ..

علم المصريون كل ما تقدم ، وعلموا مصيرهم معه فلم يطمئنوا اليه . بل كشفوا غطاءه بالنقد الصحيح . وجعلوا يتقون عاقبته بالعمل على قدر التحرك فى القيود الثقيلة . نهضوا بالتعليم فكانت آثار الأمة فيه أضعاف آثار الحكومة . وجاهدوا فى تهذيب الأخلاق وصيانة العادات وحفظ القومية ، فرفعوا منار الأمة حتى سطع نوره فرآه العالم . واليوم ترفع الحجب عن الحقيقة المستورة . فيشهد الناس أن فى مصر أمة راقية . وأنها رقت بنفسها بين عقبات تعيي القادر الطليق . كذلك فعل البطل يدرك الفوز فى معارك الأبطال . ولو أنها لم تكن كذلك لما كانت سلالة آبائها الأولين

١١

« ان مسائل التعليم الأهلى كيفما تنوعت طرق
حلها ذات اتصال بحياة الامم وفنائها »
اللورد مورلى

سياسة التعليم

نصف التعليم فى مصر — على سبيل التسامح — بأنه أجنبي ووطني . أما الأجنبي فالذى تنشره مدارس الجاليات الأجنبية . وأما الوطنى فللأمة فيه نصيب عظيم . ونصيب الحكومة هو البقية الضئيلة

هذه صورة الواقع على حقيقتها وعلى ما يشهد التاريخ من أنها قديمة . وقد عرف الناس جميعاً أن التعليم الحكومي فى مصر كالمريض الذى أعضل داؤه . فلا هو يموت ليريح أهله من بلواه ولا هو يشفى ليرجى نفعه وتؤمل فائدته

ويدل الواقع الذي تبصره العين ، على أن التعليم فى مدارس الجاليات الأجنبية كان منذ وجدت هذه المدارس فى مصر ولم يزل كذلك كالتربة الخصبة يربو نباتها ، ويزهر غرسها ، وتعطى أكلها وفيراً شهياً . ولا كذلك التعليم فى مدارس الحكومة فهو

كالتربة السبخة . تستغرق جهد الزارع ، وتنهب ماله فى نفقتها . ثم تقتل البذر الذي يلقى لها

يدخل المصريون مدارس الجاليات الأجنبية ، الفرنسوية ، والايطالية والأمريكية ، فتغذوهم ما لا تغذوهم مدارس الحكومة فاذا أكملوا الدرس بها خرجوا بأهلية تامة ، ووجدوا العدة للحياة العملية ، فلا يشعرون أنهم آلات أخرجتها المدارس للحكومة فقط كما وصف اللورد كرومر غرض التعليم فى مدارسها . ويذهب المصريون بأنفسهم إلى أوربا ليستوعبوا ما فاتهم من العلم فى جامعاتها فيعودون ببضاعة ليست مزجاة يغشون بها كل سوق من أسواق العلم والعمل فتروج . أما مدارس الحكومة فيدخلها المصري إنساناً ثم يغادرها آلة لا تصلح إلا لعمل خاص معين هو خدمة الحكومة . فاذا سدت فى وجهه أبواب هذه الخدمة انفتح له باب آخر واسع . هو باب العطلة ، باب الفراغ ، باب الضياع ، باب النكبة التى تصيب الأمة فى شبابها ..

فهل المصريون أذكياء في مدارس الجاليات الأجنبية وفي جامعات أوربا ، أغبياء في مدارس الحكومة المصرية ؟ هل تتغير فطرة المصريين إذا دخلوا مدارس غير مدارس حكومتهم ، ولا تتغير إذا دخلوا مدارسها ؟ هل العلم شيء يتقيد بالمكان والزمان

فهو يشرق فى تلك الجامعات والمدارس ، ولا يشرق في كل مكان ينسب إلى وزارة معارفنا ؛ كلا : لا شيء من هذا كله . وإنما الأمر كما سترى

قال اللورد مورلي : « إن مسائل التعليم الأهلي كيفما تنوعت طرق حلها ذات اتصال بحياة الأمم وفنائها » . ماذا يقول اللورد مورلي ؟ يقول إنك تستطيع أن تتخذ التعليم الأهلي سبيلا للحياة كما تستطيع أن تتخذه سلاحاً للفناء . ونحن لا نقول إن تعليم الحكومة كان خلال ثلث القرن الأخير أحد هذين الأمرين . ولكنا نرسم له ولما فعل به صورة صحيحة لا ننكرها سياسة التعليم نفسها لان لها يداً فى رسم هذه الصورة ، ثم للناس أن يقولوا ما شاءوا

ألفت الحكومة أثناء سنوات الحرب لجاناً كثيرة . منها ثلاث فرغت من عملها ووضعت تقاريرها وهي : لجنة التجارة والصناعة ولجنة التعليم الأولي . ولجنة الشئون الصحية . وقد وصفت كل واحدة من هذه اللجان الحالات النقص الذي رأته فى عملها الخاص واتفقت كلها على أن النقص هائل عظيم . وأرجعت كلها سبب هذا النقص الهائل العظيم إلى فساد التعليم فى البلاد . ولكن كل هذه اللجان لم تجد فى نفسها قدرة على أن تصف للناس علة فساد

التعليم وتشهد على سببه الصحيح . اللهم إلا لجنة التعليم الأولي فقد أشارت إلى جزء من العلة وشطر من السبب فقالت : « إن مجموع ما تنفقه الحكومة المصرية على التعليم ٤٦٥٫٧٥٣ جنيهاً في السنة وهو يعادل ٢ في المئة من مجموع الميزانية العمومية للمصروفات» ثم قالت : « وإذا قوبلت نسبة صافي المصروفات هذه وهي ٢ في المئة بمثلها في الممالك الأجنبية ظهر فرق مدهش جداً . لا من حيث ميزانيات الدول العظمى فقط . بل من حيث الممالك التي حالها المالية قريبة من حال القطر المصري لأنه إذا أنفق على التعليم من ميزانية الحكومة المصرية بنسبة ما ينفق في رومانيا أو بلغاريا مثلا حيث تبلغ هذه النسبة ١٠ في المئة من مجموع الميزانية لزم أن تزيد اعتمادات التعليم في مصر دفعة واحدة من ٤٦٥٫٧٥٣ جنيهاً إلى ٣٫٣٥٠٫٠٠٠ » . وأبانت اللجنة في موضع آخر الوجوه التي ينفق فيها هذا القدر من المال ثم خلصت إلى نتيجة لا تؤدي الى الفزع أكثر مما تنطق بالعار . إذ قالت : « إنما تنفقه الحكومة في الحقيقة من إيراداتها الخاصة في كل سنة على تعليم الشعب نحو ١٩٫٠٠٠ جنيه فقط »

هذا جزء من العلة وشطر من السبب . على أن لجنة التعليم الأولي لم تجد قدرة على الجهر بهذه الوصمة المسجلة إلا بعد أن

أعذرت للحكومة بعذر فرغ الناس من إبطاله . فقد قالت فى صدر تقريرها : « والحقيقة أن حال مصر المالية كانت إلى عهدٍ قريب تمنع من إعداد وسائل التعليم على اختلاف فروعه ومن سد حاجة الأمة اليه سداً وافياً » . فهذه الحقيقة مقلوبة إلا ان يكون المقصود بالعهد القريب أول العهد بحكم محمد على . فهل تقصد اللجنة ذلك ؟؟

إن العلة الصحيحة والسبب الحق فيما نطق به لسان السياسة التى قعدت على صدر التعليم في مصر وما نطقت به ألسنة أعوانها ولقد كانت هذه السياسة تقلب الحقائق البديهية ولا تتق أن يسمع العالم أجمع ما تثني به على من يقلبون الحقائق . قال يعقوب أرتين باشا الذى لبث وكيلاً لوزارة المعارف عمراً طويلا ، والذى شرفه السادة الانكليز بثقتهم فى كتاب له يسمى — التعليم العام — : « إن وجود المجانية فى المدارس الابتدائية في مصر أمر غير عادل ومخالف للذوق السليم . وهي فى الواقع في غير محلها فضلا عن أنها خطر على موظفى الوزارة » . إلى هذا الحد تبلغ الجرأة برجل صعد إلى أرفع المناصب في حكومة مصر على أكتاف الأمة . فيرى أن المجانية في المدارس المصرية الرسمية ليست من العدل ، ولا من موافقة الذوق السليم ؛ بل إنها خطر : خطر دائم عظيم يفترس

الموظفين كما يفعل الوحش بفريسته ... ! ولم يكن رأي هذا الرجل العادل ، السليم الذوق ، المشفق على الموظفين من افتراس المجانية ، رأياً من عند نفسه ، أقنعته التجربة أو أقنعه العلم بصحته. ولكنه كان وحياً يهبط عليه فيصدع به أداء لأمانة التبليغ . فما كان أعظمه أمانة ، وما كان أشق مصر بأمانته !!

قال اللورد كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٠ : « كانت نسبة المجانية فى مدارس الحكومة سنة ١٨٨٩ — أي قبل الاحتلال — ٩٥ فى المئة . أما فى السنة الماضية فكانت نسبة الذين يدفعون المصروفات المدرسية فى المدارس الابتدائية الأميرية ٩٨ ونصف فى المئة وفى المدارس الثانوية ٩٦ فى المئة وانا واثق أن هذه السياسة ستظل متبعة بثبات حتى تلغى طريقة التعليم المجاني الغاء تاماً أو تكون فى حكم ذلك » .

صدق اللورد كرومر ، وصدقت ثقته . فان عينه لم تنم عن تحقيق العمل بالسياسة التي وثق أنها ستظل متبعة ، حتى اقد وصف اغتباطه بنجاح هذه السياسة بعد زمن قصير ، فقال فى تقريره سنة ١٩٠٤ : « ومما يستحق الذكر أن تلميذاً واحداً فقط يتعلم مجاناً فى المدارس الابتدائية » . نعم هذا عمل عظيم يستحق الذكر لأنه قضاء على الأمة بأجمعها

أي شيء أرسلته السماء على مصر حتى أصيبت فى العلم ، فى روح الحياة ، في سر البقاء ، في مطامع النور ، فضربت عليها ضرائب التعليم . وقضي على المجانية في مدارسها . هل هكذا بطش السياسة؟ تكون نسبة المجانية سنة ٨٧٩٠ ــ ٩٥ في المئة ثم تكون نسبة الذين يؤدون أجور التعليم سنة ٩٠٠٠ ــ ٩٨ في المئة ؛ أكانت مصر غنية فافتقرت ؛ أم كانت سفيهة السياسة فرشدت ؛

ألغيت البعوث العلميــة ، فلا أحد يذهب إلى أوربا في ظل الحكومة المصرية يتلقى الفن والعلم . أللهم إلا بضعة أفراد عادت وزارة المعارف فجعلت ترسلهم إلى انكلترا فقط . وقد وصف ذلك المسيو لامبير آخر ناظر فرنسوي لمدرسة الحقوق المصرية فقال : « إن أمر الارسالية مدهش فقد كانت قبل أن يتولى الانـكليز مقاليد المعارف في مصر موزعة فى أوربا ولـكنهم قصروها الآن على انكلترا . ويا ليت انهم اختاروا المـدارس الراقية التي تخرج للمصريين رجالا نافعين يماثلون الانكليز المتعلمين . فانهم اختاروا مدارس كمدرسة بوردو في آيل وورث على مقربة من لندن وهي مدرسة تخرج طلبة في كفاءة حاملي شهادة البكالوريا المصرية » .

وليس المسيو لامبير وحده صاحب هذا الرأي فهناك كثيرون غيره من الانكليز المنصفين يشاطرونه ما يرى . بل لا يقال إن

ذلك رأي نظري فانه الواقع الذي لا ينكره أحد

أنظروا ، أين المدارس التي أنشأها محمد على ؟ أين المدارس العالية لا في القاهرة وحدها ، بل في مدن القطر من إسوان حيث كانت المدرسة العالية المعروفة باسمها إلى الاسكندرية ؟ إنها أطلال تجيب من بكاها ، وتنعى من بناها . ذلك ماض له شمس تشرق في نفوس المنصفين فلا يملكون إلا أن يقولوا الحق . في نور هذه الشمس شهد هتزرزنر في كتابه « مصر في عهد الاحتلال الانكليزى » فقال :

« ألغيت ٢٢ مدرسة تجهيزية من مدارس الحكومة سنة ١٨٨٣ وثلاث مدارس فنية ومدرسة المعلمين ومدرسة المساحة »

وإنا لنجد أمامنا فيضاً عظيما من تلك الشهادات ومن الأقوال الرسمية نفسها لا نريد أن نطيل به . ولكنا لا نكتم فضل الأمة فيما نشب من معارك التعليم بينها وبين سياسته . وقد كانت الأمة دائماً ظافرة . أليس ذلك لأنها تأبى أن تضل سبيل الحياة ؟؟

إن الفشل في تجربة ثلث قرن لا يدل على خير منتظر ، فان كان الفشل عن عجز ، فليس وراء العجز في ثلث قرن مطلب للقدرة . وإن كان عن قصد ، فلا يتحول الانسان عن قصده

المطلوب . إن المصلحتين متناقضتان . والسبيلين متماكستان . والحق في جانب واحـد ، هو جانب الأمة . ولا يرجع صاحب الحق عن حقه . ولا عهد للناس بحق يضيع ووراءه مطالب . فان ضاع كان شذوذاً في سنة الاجتماع !!

١٢

« اما الجنس الذي هو أهل للعمل فسيحيا حتما فان كل أمة عاملة سينقذها العمل منقذ كل عامل »
المسيو كليمانصو سنة ١٨٨٢

الرأى العام

للشعب المصري وطن قديم ، وله تاريخ جليل ، وله حب لوطنه ، وعلم بتاريخه . فهل عليه ذنب ، إذا أحب وطنه وأخلص اليه ؟ وهل عليه لوم ، إذا استضاء بتاريخه فمشى فى نوره يستعيد المجد المظيم ، ويطلب الحياة الغالية ؟؟

كأنما يراد من الشعب المصري أن ينفض يده من وطنه ، أو لا يحبه على الأقل . ولكن هل يحب الوطن لأنه رقعة يابسة من الأرض تطأ الأقدام مثلها فى كل ناحية ، أو لأنه ملاذ أهله ومنبت حياتهم ، وموطن عزهم ، والدار التى يعيشون بها أباة أعزاء ، لا يمسهم فيها ضيم ، ولا ينالهم ذل ؟ إنما يحب الوطن لذلك فاذا أريد المصريون على أن لا يحبوا وطنهم ، ففي طي هذه الارادة شيء آخر هو أن يكرهوا أنفسهم ما داموا لا يحبون وطنهم ، أي أن يكونوا أعداء أنفسهم أما قبول ذلك فضرب من الجنون؟

وأما طلبه فأبلغ جواب عليه أن يقال لصاحبه : اكره أنت وطنك أو حاول أن تكرهه . فاذا استطعت فاطلب من غيرك أن يكره وطنه أو يحاول أن يكرهه ..!! (١)

متى كان حبّ الوطن غريزة فى الفطرة كان لا بد أن يقصد أهل الوطن مقاصد تبلغ به مكان العز والشرف . وأول مايقصدونه أن ينظروا ان كان وطنهم مأخوذاً من أيديهم أو معرضاً لذلك سعوا ليستخلصوه . وإذ ذاك يأتلف رأيهم ويجمعوا أمرهم حيث تكون الغاية واحدة . وقد لا يكون الوطن مأخوذاً ولا عرضة للأخذ فتصح النية على العمل لرفعة شأنه حيث تكون الغاية واحدة ايضاً ، وفى كلتا الحالين يتكوّن ما يسمونه الرأي العام . وربما لا يكون الرأى العام فى الامة الواحدة متحد المجرى ولكنه على كل حال يكون متحد الغاية . فاذا جاءت الطامة كان واحداً فى مجراه وغايته ، فترى الامة كلها حزباً واحداً وقد كانت أحزاباً شتى

---

(١) قال المستر روبرتسون سنة ١٩٠٥ فى مقدمته « لرسائل مصرى لسياسي انكليزي كبير ما نصه : ان صاحب هذه الرسائل ليس متطرفاً ولا هو مثير فتنة مراقب بينه معتمد . قد شهد قريحته غريزة حب الوطن هى المزية التى يعتمد عليها الانكليز فى حل جميع منا كلهم الخاصة ولكنهم يبخلون على مصر بشىء من ذلك »

فى مصر رأى عام قديم لم تختلط عليه السبل ، ولم ننحرف عن قصد الغاية ، وللرأى العام المصرى قوة مثله فى كل بلد وإن لم يكن له بطشه ، لا لعجز فيه بل للاناة والتؤدة ، ولابلاغ العالم أنه موجود وانه غير باغ ولا عاد ، ولان المصري يريد أن يكون الانصاف عدّته والحق سلاحه ، كيلا يقال انه لم يحكم انصاف العالم فى قضيته ، أو انه عمل وحده فليترك وحده

عرفت قوة الرأى العام المصرى فى تولية الملوك ، فهو الذي حمل الدولة العثمانية على الرضا بحمدعلي والياً لمصر . هو الذي طلب ذلك وأجمع عليه منذ قرن وربع قرن فلم تجد الدولة العثمانية وهي فى عظمتها بداً من أن تكون عند إرادته

وعرفت قوة الرأي العام المصري فى تقييد الحاكم الفرد المطلق منذ ثلاث وخمسين سنة ، فقد أنشيء المجلس النيابي المصري سنة ١٨٦٦ في أول العهد بحكم الخديو اسماعيل . وهنا يجب أن نلتفت الى أمر لابد منه ، وهو أن اسماعيل كان يومئذ طليقاً من كل قيد ، آمناً كل رقيب ، كان يومئذ بعيداً عن اشباح الحوادث التي وقعت فى آخر ايامه . فلا يقال انه رضي أن توضع فى يديه قيود الحكومة النيابية وأن تقوم سلطة الامة بجانب سلطته ليخدع اوربا أو يغش ساستها . ولم يخلق اسماعيل من طينة غير طينة

الملوك والامراء المطلقين حتى تكون الحكومة النيابيـة خاطراً في نفسه لم يشعر به أحـد سواه ، وحتى يبادره الامة بهذا الخاطر غرة حين لا يكون قد أحسه من جانبها أو لا تكون الامة قد أرته نور أمنيتها

وعرفت قوة الرأي العام المصري سنة ١٨٨١ يوم توفرت عزيمة الأمة كلها على مقصد واحد ، فأعاد لها الخديو توفيق مجلسها النيابي لا إعطاء بل أخذاً . حتى إذا جاءت سنة ١٨٨٣ بطشت القوة الطارئة بهذا المجلس فقضت عليه

وعرفت قوة الرأي العـام المصري في الحرب الأولى التي نشبت بين الدولة العلية واليونان ، فقد كانت مصر تغلي بأحر مما تغلي به تركيا نفسها . ولم يكن ذلك لأنهـا تريد أن تظفر تركيا فتقوى على مسخ الاستقلال المصري . بل لأن السيادة الاسمية العثمانية كانت هي الصخرة الصلبة أمام القضاء على هذا الاستقلال وكانت الأمة تعلم ذلك ، وتعلم أن في قوة تركيا بقاء هذه الصخرة حتى يزيلها المصريون أنفسهم ، أو يزيلها غيرهم ممن لا يطمعون في أن يضعوا مكانها صخرة أقسى منها

وعرفت قوة الرأي العام المصري في حـادثة العقبة . وكان غليانه إذ ذاك استمساكا بتلك السيادة الاسمية خشية أن ينقطع

خيطها فتزرح الأمة بسيادة فعلية تذهب باستقلالها الداخلي ، وتضاعف عناءها في طلب الاستقلال التام

وعرفت قوة الرأي العام المصري في حادثة المحكمة الشرعية العليا يوم أغلقها قاضيها حتى ترفع يد العبث بالأحكام القضائية ، فكان رأي الأمة عضده القوي

وعرفت قوة الرأي العام المصري ، يوم نكب العدل وفجعت الانسانية بحادثة « دنشواي » سنة ١٩٠٦ فثارت النقمة على الجبروت المتمرد في كل دار ، وارتفع صوت الغضب حتى أطبق على الاقطار وحتى سجلت الوصمة على أصحابها ، وخرج العدل مرفوع الرأس ، وظفرت الأمة بما شهد الناس من حياتها ، وإن لم يكن ذلك كله قد رد عليها فائتاً ، ولا أحيا ميتاً

عرفت قوة الرأي العام المصري منذ تولى محمد علي ولاية مصر وفي كل ما قدمنا من الحوادث وغيرها مما تعاقب بعدها ولم يزل نامياً قوياً ، يتجلى في كل مواقفه المشهودة ليدل الناس على أن الأمة لا تهن عن تفرق ، ولا تؤخذ بجهالة ، ولا تغلب افتقاراً لأهلية الاستقلال

كان الرأي العام المصري يقظاً شديداً . لأنه كان ولم يزل معتزاً بالعدل ، مؤيداً بالحق ؛ فلم يكن يخشى أن تكون له شدة في

طلب الحق ، وصلابة في إقامة العدل .

وفيما بين هذه السنة التي نحن بها وسنة ١٩٠٦ كان شأن الرأي العام المصري عظيما فقد عزّ جانبه ، ورسخت قدمه ، وبلغ من القوة مكانة الرأي العام في أعز الأمم جانباً ، وأرفعها مكاناً

ألحت الكوارث على الأمة من كل ناحية فكانت كالمطر الغداق يسيل على المرتفعات والآكام كما يسيل في الأغوار والأودية . ولكن هذه الكوارث كانت تعطي الرأي العام قوة بدل الضعف وتزيده نوراً بدل الظلام . لم يهب أن تلح الكوارث عليه ، بل سار تحتها وهي مرعدة مبرقة . فخلص بقوته الروحية وبقوة الحق الذي في يده إلى أعمدة الجبروت فهزّها .

هل ارتعدت الأمة بكوارث الأيام فلم تظهر شديدة في حقها إلى اليوم ؛ فماذا يراد أن يكون من أمة هذه حياتها ؟

إنا نحن ذلك الجنس الذى قال المسيو كليمانصو فيه سنة ١٨٨٢ « أما الجنس الذي هو أهل للعمل والنظام — يريد الجنس المصرى — فسيحيا حتماً . فان كل أمة عاملة سينقذها العمل منقذ كل عامل » وقد بقينا نحن المصريين أمة جاهلة ورثنا شقاء وعصاماً . فإن لم ينقذنا العمل فلا أنقذ أمة في الأرض

القسم الثانى

١

« وهل يعقل أن تفشل حكومة وطنية
مثل فشلنا فى مدة ٢٥ سنة مضت »
المستر رو برتسون سنة ١٩٠٨

نظرة إجمالية

يقولون إن لجنة « اللورد ملنر » ستفد على مصر لتضع نظاماً جديداً للحكم غير الأنظمة الكثيرة التى تعاورتها التجربة خلال ثلث القرن الأخير . فلقائل أن يقول — وقد يكون قوله حقاً — إن التجربة الجديدة على فرض أنها ستكون لا تشذ عن التجارب الأولى ، أي إنها ستكون عرضة للمسخ والنسخ ، والمحو والاثبات ما دام الغرض واحداً لا يتغير ، وهو رسوخ القدم فى مصر إلى ما شاء الله

لنفرض أن تجربة المستقبل ستستغرق ثلث قرن آخر . ولننظر اليها بعين الحق والعدل ، أفلا نرى حينئذ أنها طريق ترسم إلى غرض يخالف الغرض الذى تطلبه الأمة . لا يستطيع أحد أن

يقنع العقل البشرى بأن هذين الغرضين متفقان أو يمكن اتفاقهما . فالتاريخ يشهد بغير ذلك ، وحوادث التاريخ لا تدل على أن أمة حاكمة تتبرع من نفسها بوسائل الحكم الصحيح لأمة محكومة كرماً منها وفضلا . الشهادة التاريخية التي كانت صادقة فى كل وقت تقضي أن تسير الأمة الأولى بالأمة الثانية على جسر من القطيعة، وفى سبيل لا يوجد الخلاص النهائي عند غايتها

إنا ليسهل علينا جداً أن نقول إن مصر تستطيع أن تصبر ثلث قرن جديد لو أنها وثقت ثقة صحيحة بأن القوم سيودعونها بسلام يوم ينقضي أمده . ولكن هل فى الأرض شيء يستطيع أن يحمل هذه الثقة فى محل الايمان من قلوب المصريين ؟ إن كل ما يمكن أن يقال لمصر إنه مطلع تلك الثقة ليس إلا وعوداً وعهوداً وأقساماً مغلظة ، ومواثيق مبرمة ، بل أكثر من ذلك معاهدات دولية وقرارات برلمانية . غير أن مصر تستطيع مع هذا كله أن تقول: إن الوعود والعهود والمواثيق والأقسام ، لا تخدع إلا الساذج ولا تغر غير الأبله ، بل أنها تنزع الثقة من الصدور كلما تجددت واشتدت ، لا : بل تستطيع مصر أن تقول فوق ذلك : إن هذه الأساليب علمتني أن أكون من اليوم غير ساذجة ولا بلهاء كان الميثاق من قبل مصوغاً في هذا الأسلوب : « لا ننوى

البقاء فى مصر إلى الأبد . ولا نطمع أن نبسط يدنا بحماية عليها »
فكيف كان هـذا الميثاق بعد : مضت سنة وأخرى ، وعشر وعشرون ، ثم كاد القرن ينتصف ، فماذا رأينا ؟ لم نر إلا عملا وأنظمة ووسائل وتدابير لا يحتاج اليها الذي ينوي الارتحـال ، بل هي حاجة من ينوي البقـاء إلى الأبد ، على أن الأيام طاحت بصدق الشطر الأخير من الميثاق ، فلم يصدق ما قيل من إنهم لا ينوون بسط الحمـاية ، ونحن اليوم نسمع ميثاقاً جديداً لولا أن مصر تحركت حركة الحياة والاباء والشرف لما سمعناه . هذا الميثاق الجديد هو أن العدل والرحمة قضيا أن يدرب المصريون على الحكم الذاتى ، ثم يكون لهم هذا الحكم !!!

لا ريب أن الناس جميعاً ينظرون صورة هذا الميثاق فيرونه فى الأرض بينما يرفعون أبصارهم إلى منزلة الأمة ومكان أمنيتها وموضع حقها ، فيرونها فى السماء

يريدون أن يدربوا المصريين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، ثم ماذا ؟ لم يتفضلوا فيقولوا ماذا يكون بعد ذلك ، ولكنا نحن نستطيع أن نقول ، ويستطيع العدل أن يسمع حديثنا فتطيب نفسه

الذى سيكون أحد أمرين : فاما أن نصل إلى غاية الحكم

الذاتى . وإما أن لا نصل . وعلى كل حال لا نعرف الوقت الذى ضرب أجلا لهذا الدرس الجديد ، فليكن ثلث قرن كالذى مضى. فاذا وصلنا كانوا قد انتقضوا على أنفسهم وأضاعوا غرضهم . فأي شىء يضطرهم إلى إضاعة الوقت والغرض فيما لا يجديهم . وإذا لم نصل كانوا قد أتموا الاجهاز علينا

إذا كان يراد منا الآن أن نقتنع بأننا سنحكم أنفسنا بأنفسنا فى المستقبل . وإنهم سيودّعوننا وداعا جميلا فى يوم لا يعلمه إلا الله . فلماذا لا يكون ذلك اليوم ؟!!

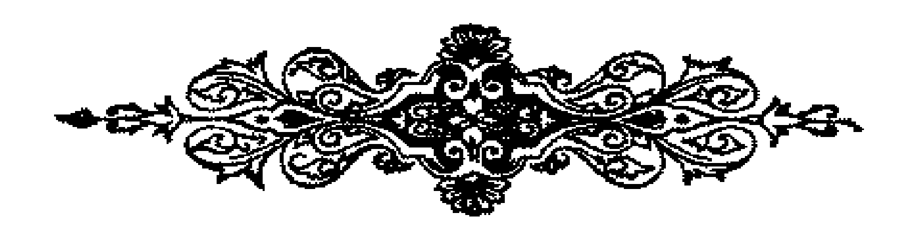
وإذا كان القاصر لم يبلغ رشده على يد وصيه بعد أن تولاه ثلث قرن فمتى يبلغه ؟ إن القاصر يصف نفسه بالرشد وينسب إلى الوصي ما ينسب إلى كل وصي خشن اليد . حديد الناب . طويل الظفر . ويقيم الحجة على ما يدعى فيقتنع الناس بحجته . فكيف لا يُترك لنفسه ليرى الناس هل رَشد أو لا يزال قاصراً ؟؟

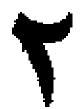
لئن كان حقًا ما قاله المستر « روبرتسون » سنة ١٩٠٥ — « هل يعقل أن تفشل حكومة وطنية مثل فشلنا هذا فى مُدة ٢٥ مضت ؟ » فحق أيضاً ما قاله الانكليزى المنصف صاحب كتاب « تحرير مصر » سنة ١٩٠٦ : « لماذا لا نعترف بأن مصر بلغت سن الرشد . وأنها تعلمت ما يكفيها . وأن الساعة قد أتت

لتقوم الأمة المصرية بشأن نفسها . وتدبر أمرها بعقلها . لأن آمال القارة الأفريقية كلها معقودة بمصر ؟ »

« نعم كلا القولين سؤال حق . ونحن أيضاً لا ندرى لماذا لا يكون هذا الاعتراف ؟؟ ولا نعلم كيف يعقل أن تفشل حكومة وطنية كفشلهم فى ربع قرن ..؟

أليس فى الأرض إنصاف ؛ على أن الانصاف فى السماء إذا لم يكن فى الأرض !!!





« اني أقمت فى مصر مدة قبل أن تحققت قلة
علمي بموضوع اشتغالي . ووجدت الى آخر
أيامى فى تلك البلاد أني كنت أتعلم فى كل يوم
أمراً جديداً » اللورد كرومر

درس فى الحكم الذاتى

لو أن رجلا أنشأ مدرسة ليعلم الأبناء ، أكان يدل على مهارته أن تبقى مدرسته نحو اربعين حولا بناء تغشاه سحابة الجهل على رغم أنه يحشوها كل يوم بأساتذة جديدين ؟

كلا : بل يكون أمر هذا الرجل بين حالين . فهو إما يريد أن يكون تاجراً حيث لا يريد أن يكون معلماً . وإما يريد الخير ولكنه لا يعرف سبيله . إذن : فهو لا ينفع ، فان تشبث بأن تبقى يده آخذة بزمام الناشئين بعد هـذه التجربة الطويلة ، فلا يكون ذلك حقاً له

هذا مثلنا بين الماضى والمستقبل ، وقد كان الشفيع فى بقاء الحالة على ما هى عليه ، إننا نتلقى العلم والنظام والمدنية فى مدرسة السياسة المالية ، فاذا جاء اليوم الذى نصبح فيه أهلا للاستقلال

تركنا أستاذنا ومضى مشكورا . ولكننا نسمع الساسة والكتاب الانكليز يقولون ما قالوه من قبل . يقولون : إن الذى مضى كان تجربة اقترن بها الفشل . واللورد كرومر يؤيد ذلك بقوله :

« كانت حكومة مصر هذه — يشير إلى حكومتها منذ سنة ١٨٨٢ — تجربة واختباراً فى باب الادارة الشرقية فانتهت التجربة ببعض الفوز مع ما فى هذه الحالة من المساوئ والعيوب »

غير أنهم يقولون الآن : فلنأخذ فى تجربة أخرى عسى أن يقارنها الفلاح . ولكن أسفار التاريخ تعترف بعجزها عن أن تطوي بينها خبر أمة غالبة وضعت سلاح الاستقلال فى يد أمة مغلوبة

إنا لا نبتدر هذه الدعوى بالرفض المطلق . فان وراء البحث حجة الحق الناهضة ، فلننظر ماذا يراد أن يكون ، ولننشر صحيفة هذا الدرس الجديد ، لنشمّ ما يفوح منها

يقولون : سنتوسع فى الخصائص النيابية . وسنمنحكم نعمة صغرى من نعم الحكومة النيابية لتصعدوا منها إلى النعمة الكبرى ، هذا قول أهمل فيه الطرف الذى يصيح بحقه ، وظهر به تجاهل الحق المطلوب ، فالمصريون يطلبون الاستقلال التام لأنه حقهم الطبيعى المؤيد بالمعاهدات ، الثابت باجماع الناس ، فكيف يقال لهم : ماذا تطلبون من التوسع فى الخصائص النيابية والأخذ بيد التعليم

ومداواة الادارة من أمراضها ؟ أليس هذا نهاية ما يكون من تجاهل العارف ..؟

لا تزال السياسة تطلع على الناس بعجائب يود العقل البشرى أن تخسف به الأرض قبل أن تنسب اليه ، عجائب تقطعت بها الأسباب ، ورجع آخرها على أولها بمعاول التهديم والتخريب . فمن بدائع السياسة الانكليزية أن لها رأياً لم يزل يتردد بلسان التوكيد ، فهى ترى أن الأوربى محروم من التوفيق كلما أراد أن يعرف نفس الشرقى معرفة تكشف له عن ميوله وطبعه وعادته ، وخلقه ، ولا يفتح الله عليه بهذا التوفيق مهما أقام فى الشرق ، والصواب أنه رأي صحيح على غير اطلاقه . فاذا خصص التعميم فصارت كلمة « أوربى » فى عرف الساسة الانكليز مرادفة لكلمة « انكليزى » بحيث لا تؤدى أكثر من معناها كان حقاً ما يرون فالانكليزى لم يفهم الشرقى ، ولا عرفه ، ولا بلغ من حقيقته فى ذاته وعادته وخلقه وحيانه ما ينبغى أن يبلغه ليملك زمامه . وليس سبب ذلك أن النفس الشرقية مستكنة فى صندوق من الحديد ، بل سببه أن النفس الانكليزية مترفعة عن أن تقف بجانب النفس الشرقية . فهى من وهم صاحبها فى برج فولاذي يعلو بها عن منازل البشرية . لا بشرية الشرق وحده ، بل بشرية الغرب أيضا !!

يقول اللورد كرومر فى كتابه — مصر الحديثة — : « إنى أقمت مدة فى مصر قبل أن تحققت قلة علمي بموضوع اشتغالى ، ووجدت إلى آخر أيامى فى تلك البلاد انى كنت أتعلم فى كل يوم أمراً جديداً » .

كذلك يقول اللورد كرومر . فيشهد على نفسه أنه أقام فى مصر مدة كان يعمل فيها عمله المعروف — وهو عمل الحاكم المطلق الذى لا ينازعه أحد — على غير علم تام بموضوع عمله . واللورد كرومر هو الذى يقول قومه إنه رجل فذ خبر مصر خبرة لم تتفق لانكليزى سواه . ومع ذلك فقد عمل في مصر مدة وهو لا يعلم موضوع عمله ، على أنه بقي ناقص العلم بما لا بد منه لمن يستحل أن يقوم مقامه فى مصر . فهو نفسه يقول إنه أدرك إلى آخر أيامه فيهذه البلاد أنه كان يتعلم كل يوم أمراً جديدا . هذا مبلغ علم اللورد كرومر بمصر ، وهو الذى أقام فيهـا نصف عمره كما قال . فما مبلغ علم غيره ؟ وأين القدرة على تأهلينا للاستقلال إذا توفر حسن النية ؟

بل نحن نبالغ في التسامح إلى ما لا يحتمل التسـامح ، نحن نقول : فلتجلسوا لتضعوا صورة الدرس الجديد في الحكم الذاتى ولكن هل يتسع المجلس لنا ولكم ؟ هل تشركوننا في وضع هذه

الصورة ؛ فان اشتركنا وإياكم فا نحن وإياكم بمتفقين . نحن نريد صورة لا نأخذها درساً مجهولا لأننا لم نعد نجهل هذا الدرس ، وأنتم تريدون أن نكون تلاميذ نتلقى درساً لا نجهله . نحن نريد صورة يرى الناس فيها جمال سلطة الأمة ، وأنتم تريدون صورة يرى الناس فيها مظهر إخضاعها . نحن نريد حكماً ذاتياً يمشي بين صفوف من جلال الاستقلال ، وأنتم تريدون شيئاً موصوفاً بأنه طريق الحكم الذاتي وهو في الواقع ليس كذلك

هذه حالنا وإياكم إذا ضمنا وإياكم مجلس واحد تخلق فيه صورة الدرس الجديد . فاذا أبيتم الاشتراك فا أنتم بفاعلين شيئاً، ولا قادرين على شيء، لانكم لا تعرفوننا فلا تعرفون ما ينفعنا . بل قد لا تعرفون ما ينفعكم لدينا .

كأننا ننظر إلى المجلس النيابي الذي يقال إنه سيكون مظهر سمة الخصائص الدستورية ومجال المنح التي تدني يد الأمة من آلة الحكم . كأننا ننظر إلى هذا المجلس في الصورة التي سيولد بها . ولكن كأننا أيضاً نري نوابنا فيه نياماً على مقاعدهم ، لأنهم لا يملكون أن يتناولوا مطالع الحياة بالعقل الفياض والرأي الراجح وكأن كل ما سيجتمعون له أن ينظروا في ضريبة الخفراء وعشور النخيل ، وتأديب العمد ، ومسائل الأمن العام ، وأشكال التعليم

الأولى ، وما يسمى « بدل الانتقال والسفر » للموظفين . الخ الخ وما أشبه أن تكون هذه الأشياء أوليات لا تحتاج إلى مجلس نيابي ...

إن الدرس الذي يراد أن نتلقاه ، كالدرس الذي تلقيناه من قبل في موضوعه وغايته ، ما دام على الصورة التي لمحناها في صحف أيامنا الحاضرة !!



« نرى لهذه المسألة حلا واحداً وهو أنه
ينبغي لمصر أن تأخذ عدالتها بيدها »
صاحب كتاب « تحرير مصر »

درس في القضاء

لعل الدرس الذى يراد أن نتلقاه لاصلاح القضاء المصرى ، هو الدرس الذى وضع اللورد كرومر مواده وعناصره منذ كان لا يرى أن يصلح القضاء إلا بالغاء الامتيازات الأجنبية

نعم : هو هذا الدرس القديم . هو الذي لم تغب عن الأمة خوافيه فاعترضته . وهو الذى طارت الآمال بأصحابه تحت غبار الحرب فألفوا له « لجنة الغاء الامتيازات الأجنبية» وجعلوا روحه ما يسمى توحيد القضاء . هو الأمل المنتظر ، والعمل المدخر . غير أنهم لم يحكموا نسج شباكه ، فاستطعنا أن نرى من ثقوبها شبح المستقبل المخيف

لا ريب أن شريعة العدل لا تمشى نزيهة طاهرة إلا أن تكون صالحة للزمان والمكان . وليس معنى ذلك أن تكون صلتها بهما زمنية ومكانية ، بل معناه أن تكون هذه الصلة بشرية ترجع

إلى أهل المكان الذى تشترط صلاحيتها له ، وتوافق أهل الزمان الذى تشترط له هذه الصلاحية فى مكانهم . فعدل الشريعة الموضوعة مستمد من روح الاجتماع الخاص ، من العادات والأخلاق واللغة والدين والقومية ، ولكن القوم يريدون أن يخالفوا هذه السنة الطبيعية حين يضعون شريعة إصلاح القضاء المصرى ، أو تقويضه وإقامة قضاء آخر فى محله

ليست اللغة ولا الدين ولا الأخلاق ولا العادات فى شىء من الشريعة التى لا يريدون التحول عنها ، ليست منها فى شىء قليل أو كثير ، وليس ينتظر أن تكون منها قط ، ما دام النظر اليها فى هذه الشريعة ينقض الغرض ويعكس المطلوب . ولو أنه أريد ، أو لو أنه يراد أن تكون إحدى هذه الخصائص القومية فى شىء من الشريعة القائمة بذهن السياسة ، لما ألفت « لجنة الغاء الامتيازات وتوحيد القضاء » على نحو ما ألفت ، بل لما أجاب « السير برونيات » نقابة المحامين الأهليين ذلك الجواب الصريح المرّ ، حين طلب أن يمثلهم أمام اللجنة فرد واحد فقالوا : إن رجلا واحداً لا يمثل أمة كاملة فى وضع شريعتها . فقال : ليس من الضرورى أن يكون فرد ولا أكثر من فرد

نترك ما يصيب المسألة المادية من عدل هذه الشريعة الجديدة

فقد يكون ما يصيبها أهون من غيره ، وقد يصبر المصري على النكبة التي يجرها عليه قضاء لا أثر فيه لشيء من خصائص الأمة

تترك هذا وننظر إلى المسألة الأخرى ، إلى الغاية التي تنتهي اليها تلك الشريعة . أفلا تمزق الحجب عن المستقبل فترى العين تحته قضاء معقداً مشكلا يؤدي إلى نتيجة واحدة ، هي مسخ الروح الاجتماعي ومسخ العدل الوطني وتقمص روح الاجتماع والعدل جسداً غير مصري عملاً بحكم التناسخ السياسي ؟؟

لا يجوز أن نطمع في غير هذا ، فانا إذن نطمع في شيء ينافي ما لا بد منه للسياسة . فعلى الذين يجهلون العاقبة أن يوطنوا النفس على رؤية القضاء في هذه الصورة ، وتناول الدرس الجديد بهذا المذاق . أما الاصلاح النافع فهو الذي توفرت عليه براهين الحق ووجده المنصفون من الانكليز وغير الانكليز سبيل المصلحة لمصر ولانكلترا جميعاً

وقد بحث السياسي الانكليزي صاحب كتاب « تحرير مصر » مسألة القضاء المصري بحثاً دقيقاً . وتناوله بعقل وحكمة لم تضع معهما مصلحة انكلترا نفسها كما لم تضع معهما مصلحة مصر أيضاً . وأبان مصاعب الأخذ برأي « اللورد كرومر » في توحيد القضاء وابتنائه على خليط من الشرائع الغربية . ثم قال في تضاعيف بحثه:

« كيف يوجد نظام قانون يقنع المصريين والانكليز واليهود والفرنسويين واليونان وكثيرين غيرهم . وإذا فرضنا وجود مثل هذا النظام فمن يستطيع أن يقدمه للموافقة عليه وقبوله . ولو فرضنا زوال كل هذه العقبات فان إلغاء المحاكم القنصلية يكون من المصائب الكبرى على مصر من الوجهة السياسية »

وقال بعد هذا : « إن المسألة القضائية أكثر تعقيداً من المسألة المالية . ولا يمكن التفكير في أنها تحل بعقد مؤتمر دولى يجتمع فيه مندوبو الدول ويقررون في شأن القضاء المصري ما يرون . فيسعى هذا المؤتمر لتوحيد القانون بأن يضع قانوناً رسمياً يطابق أغراض الجميع ، وينفذ فى رعايا الجميع . غير أن عقد مثل هذا المؤتمر بعيد الحصول جداً ، فانه إذا اجتمع لا يلبث أعضاؤه أن يختلفوا شتى الاختلافات . لأن لكل طائفة ديناً ولغة ومبادئ تخالف دين غيرها ومبادئه ولغته . ولا يبالغ من يقول إن مثل هذا المؤتمر لا يوشك أن يجتمع حتى ينفض . على أننا نرى لهذه المسألة حلا واحداً هو أنه ينبغى لمصر أن تأخذ عدالتها بيدها .

يجب عليها أن تسأل الدول أن يسمحن لها بدخول صفوفهن وأن يعددنها منهن لتستطيع أن تنفذ عدالتها بيدها »

هذا رأي رجل انكليزى منصف لا ينسى مصلحة أمته حين

يدل على مصلحة مصر ومصلحة العدل لذاته فى مصر ، ولكن أبلغ من هذا قوله :

« أليس عجيباً أن تبقى مصر كل هذا الزمان محرومة من الحقوق التى نالتها جمهورية سان دومنجو وجمهورية سان سلفادور وهما حكومتان صغيرتان . سادتهما الفوضى !؟ أليست مصر قادرة على القيام بما تقوم به هاتان الحكومتان الصغيرتان اللتان يحكمهما العبيد !؟ هل ينكر علينا أحد أن أهل مصر تعلموا فى مدارسهم المنتظمة التى تفوق بعض المدارس الأوربية كل ما يتعلمه الغربيون فى مدارسهم ؟ فلماذا يحرمون من التمتع بالحقوق التى يتمتع بها العبيد السود فى جمهوريتهم الحقيرة ؟! »

حجة تنهض بالحق فلا دافع لها ، أنهضها صاحبها منذ ثلاث عشرة سنة ، فكيف إذا ضرب الحق بها الآن وجه الباطل ؟

نحن نمشى مع السياسة إلى أقصى غايات التسامح الممكنة ، ونشهد الناس على أننا نقدم حسن الظن بين أيدينا . ولكننا نفتقر إلى دلائل تؤدى إلى أدنى مراتب الاقناع بحسن الظن . تقول كيف توضع شريعة القضاء الجديدة ؟ ومن الذى يضعها ؟ إن الذى رأيناه أنها وضعت على نحو ما قال صاحب كتاب « تحرير

مصر ، من التذبذب بين الأهواء المختلفة ، والمنافرة الشديدة . وستوضع على هذا النحو إذا نسخت صورتها التى فرغوا من وضعها . أما الذين وضعوا هذه الصورة ، أو سيضعون الصورة الأخرى ، فرجال لا تنكر أن لهم كفاءة فيما هو خاص بهم . هم كانوا قضاة ومحامين وإداريين وماليين ، وهم أصحاب كرامة تأبى لهم أن يقولوا فى أنفسهم إنهم شرّاع ، أو إن معرفة القانون فى مسائله القضائية ، ومعرفة الادارة فى صنوفها الادارية ، ومعرفة الفنون المالية والسياسة المادية ، هى الكفاءة كل الكفاءة لوضع الشرائع ، وتكوين روح العدل ، ولكن هؤلاء هم الذين وضعوا شريعة القضاء المصرى فى صورته التى شُغلوا بها . فكيف تكون هذه الشريعة ذات قوام ثابت ، ومنهج عدل صحيح ؟

بل فوق أنهم فعلوا ما ليس لهم أن يفعلوه . استعاروا للعدل المصرى عناصر غريبة قضت السياسة أن تحمل عليها شرائع القضاء فى الهند وغيرها من المستعمرات ، وهم باقون على استعارة هذه العناصر إذا قدر أن توضع شريعة القضاء المصرى مرة أخرى . فكيف يجوز أن يكون الناس سواء فيما يقضي به فى أوطانهم ؟ لئن جاز أن تصلح الشرائع الفرنسوية والالمانية والروسية والأمريكية .. الخ الخ مكان الشريعة الانكليزية فى بلادها ، جاز

أن تصلح فى مصر شريعة ليست إلا خليطاً متعجناً مرتبكا مستعاراً من شرائع المستعمرات فى الشرق والغرب

ولكن السياسة هكذا تريد ، والأمة لا تريد ما تريده السياسة . وشتان بين إرادة يأباها الحق فينفر منها ، وأخرى يرضاها فيسكن اليها . على أن الله لم يخلق للمصريين عقولا تفهم الدرس الذى يراد أن يأخذوا به فى هذا الشرع الجديد . ذلك أمر الله ، والله غالب على أمره



٤

« ان للمصريين ما للأوربيين من الآمال .
وقد ساعدتهم صحافتهم الوطنية على الانتباه
الى الحركة الكبرى الحاصلة فى العالم الآن »
المستر روبرتسون سنة ١٩٠٥

درس فى الإدارة

قد يفترض الانسان الشيء وهو غير كائن ، مجاراة لخصمه ، ليصل به إلى محل الاقناع بالحجة القاطعة ، وليتصور الأمر المحذور بصورته التى يدل عليها قياس المستقبل بالماضى فيحذره ويتقيه

إنك لتصف الطريق المخيفة لأخيك الذاهب فى سبيل الغاية المطلوبة ، ويكون حقاً عليك أن تصفها له ، فانك إذا لم تفعل كنت قد أهملت الواجب ، وفرطت فى أداء الحق

وإنك لتدل السارى فى جوف الليل على مكان الظلام ، كما تدله على مطالع القمر حتى لا تنصرف عينه عن النور الساطع إلى الظلمة الحالكة ، فتزل قدمه ويضل هداه

بل إنك لتأنس من نفسك حدة النظر وسلامة البصر ، ثم تحتاج إلى من يرفع حجب الخداع عن عينك ويمنع مغالطة الحس

عن قلبك ، فلا يخدعك لمعان السراب ولا يغرك البرق الكذاب

إن الفجر الكاذب يجاور الفجر الصادق ، فإن لم تكن على بصيرة من هذا وهذا ، فقد يرديك الأول بضلاله ، بينا أنت تطلب الثاني لتهتدي به

كذلك نحن نرسم صورة فرضية . والفرضيات أمثلة تصورية يقتضيها وجوب الحذر مما يقدر أنه ناشيء عنها

ونحن قد شبعنا وعوداً ومواثيق ، حتى أصابنا مرض البطن لكثرة ما تجرعنا من حلوها ومرّها ، ووفرة ما ازدردنا من عسلها وبصلها . بل أصابتنا تخمة المواثيق والوعود ، فأصبحنا في حاجة إلى الشفاء من هذه التخمة . وماذا علاجها إلا أن تلقى الأفواه ما ملأ البطون ، ثم لا تعيده مرة أخرى خشية أن ترجع العلة أضعاف ما كانت . إنا نسمع وعوداً ومواثيق ، وما أشبه الليلة بالبارحة . فالناس هم الناس . يعدون اليوم كما وعدوا أمس . والطريق هي الطريق . يسلكها غداً من سلكها اليوم

أبت مصر إلا أن تكون في ثلث القرن الجديد كما تريد لنفسها وكما تريد أن تكون إلى الأبد . فهل تتبدل إرادتها بما يقال إنها ستناله من القشور التي تعلم تفاهتها . ولا تجهل أنها قشور تنفصل عن اللب الخالص فتجف وتسحق وتذروها الرياح . ثم لا تكون

شيئاً مذكوراً ؟؟

وماذا عسى أن تكون تلك القشور ؟ لقد أسلفنا بعضها واليوم ننظر فى شىء آخر هو الذى يسمى إصلاح الادارة ، أو كما يراد أن يقال : تلقين المصريين درساً جديداً فى مدرسة الأعمال الادارية

آمنا وصدقنا أن القوم آمنوا وصدقوا الآن فقط إن الادارة مختلة معتلة . وإن المصريين مبعدون عن المناصب الادارية فعلا وحكماً ، لأن الاكفاء الكثيرين ضرب بينهم وبين هذه المناصب بسور من حديد السياسة ، ولأن الذين تقلدوها لا يملكون تقدماً ولا تأخيرا . فلا رأي ولا سلطة ولا عمل إلا أن يتحركوا بالخطة الموضوعة كما تتحرك قطع الآلة الحديدية الصماء بقوة الدفع المسلط عليها . ولكن هل قال أحد من المصريين إننا نطالب إصلاح الادارة بأي صورة من السياسة التى تريد أن تتبرع بهذا الاصلاح ؟ وكيف تسمع السماء والأرض ضجة المصريين العالية بطلب شىء مخصوص محدود معين هو الاستقلال التام ، ثم تريد تلك السياسة أن تتجاهل هذه الصورة ، أو تقول إن أذن السماء والأرض مريضة بالصمم لأن أذنها هى لم تسمع صوت المصريين أو سمعته استقلالا ، وفهمته حماية بعد أن كان احتلالا ؟

لو أن هذه السياسة أنصفت نفسها لحاربت حرباً شديدة فى سبيل الوفاء بالوعود القديمة ، ولأصرت على الرفض والاباء إذا فرض أن أحداً طلب منها أن تبقى فى مصر لحظة واحدة بعد الآن نعم : لو أن هذه السياسة أنصفت نفسها لفعلت ذلك ليقوم لها من حسن النية شفيع يخرجها من مصر طاهرة الذيل بعد أن أمضت ستاً وثلاثين سنة تتكلف الاصلاح فلا يطاوعها ، وتناديه فلا يجيبها ، وتستلينه وتستطعفه فلا يلين لها ولا يعطف عليها ، ولكن هذه السياسة ضرب من السياسة العامة ، والسياسة لا قلب لها ، فلا ترحم نفسها ولا ترحم أحداً

وكيف تريد السياسة أن يكون إصلاح الادارة فى مصر ؛ لا ريب سيقولون : نضع أنظمة جديدة فيخضعونها ، ونعطى المصريين حصة من العمل فى الادارة أزيد من حصتهم الحاضرة فيعطون أو لا يعطون . ولكن مصلحة السياسة ومصلحة مصر متضادتان ، فأي دليل على أن هذه الأنظمة ستكون فى مصلحة مصر ، ولو فرض إنها ستكون فى مصلحتها ، فأي دليل على أنها تنتقل من القول إلى الفعل ؛ ولو فرض إنها ستنتقل ، فأي دليل على أن هذا الانتقال دائم ؟ وأخيراً أي دليل على أن المصريين الذين ينالون تلك الحصة الواسعة من العمل الأدارى سيكونون

مخيرين لا مسيرين ؟ ألم إن هناك دليلا واحداً هو الماضى ، وهذا الماضى يشهد أن شيئاً من ذلك لا يكون . نخير أن لا يكون من أصله ، وخير أن ترجع السياسة إلى الصداقة على البعد ، إلى الفوز بعطف أمة لها من مركزها ونهضتها تأثير عظيم فى الشرق والغرب ، إلى مطلب الأمة الصحيح ، إلى الاستقلال التام . فقد عقد المصريون عليه خناصرهم وأصبحوا لا يقنعون بما دونه ، لأنهم يريدون أن يكونوا أحياء ، ولأنهم أدركوا أن الحياة هى الاستقلال

قال المستر روبرتسون سنة ١٩٠٥ ما معناه : « إن الموظفين الانكليز يفعلون بغيرهم ما لا يريدون أن يفعله غيرهم بهم ، سواء فى ذلك موظفو الادارة فى مصر ، والسياسيون فى انكلترا ، والصحفيون الأوربيون فى انكلترا ومصر »

كان هذا رأي « المستر روبرتسون » قبل أربع عشرة سنة ، فهل تغيرت الحال ؟ كلا فانها غريزة فى الفطرة . وخلق يجرى من النفوس مجرى الدم من الأجسام ، وخطة وضعت لغاية لا تتخلف ولكن المصريين لا يريدون أن يفعل غيرهم بهم إلا ما يفعلونه به إقامة لحكم المساواة بين الناس ، وهيهات أن يرضى القوم ذلك ، فانها طبيعة لا يغيرها الزمن ولا شيء آخر قط

ولسنا ندرى ماذا يقول المستر روبرتسون اليوم ، وقد يق الموظفون فى إدارة الأحكام والسياسيون فى انكلترا والصحفيون البريطانيون فى انكلترا ومصر على عهده بهم منذ أربع عشرة سنة؟ على أننا لا ندرى ماذا يقول هؤلاء جميعاً إذا سألهم سائل : لماذا تصفون المصريين بما تصفونهم به ، وأنتم الذين أخذتم على أنفسكم تعليمهم وترقيتهم ؟ ومتى يتعلمون ويرتقون ؟ وماذا تقولون فى التبعة ؟ من يحتملها ومن الجدير بها ؟ ومن الذى يجب أن يترك هذه الشئون حتى لا تتجدد تبعته مرة أخرى ؟

إن أعذب ما قيل فى هذا الباب كلمة قالها المستر روبرتسون أيضاً سنة ١٩٠٥ وهى : « إن للمصريين ما للأوربيين من الآمال وقد ساعدتهم صحافتهم الوطنية على الانتباه إلى الحركة الكبرى الحاصلة فى العالم الآن ، عرفوا ما قامت به الأمة اليابانية وأدركوا سخافة الأوربيين الذين اعتمدوا على التكهن الغربى المتأصل فيهم فكانوا يزعمون أن اليابان لن تحرز ما أحرزته الآن »

لم تزل للمصريين تلك الآمال ، وهي لم تقف عند المنزلة التى كانت لها يوم قال المستر روبرتسون هذه الكلمة . فقد تولتها الحياة النامية فضوعفت ، وتعهدتها النفوس المخلصة فعظمت . ولم تكن حركة العالم الكبرى منذ أربع عشرة سنة إلا ذرة من

حركته اليوم ، فكم يكون انتباه المصريين؟ وكم تكون يقظتهم؟

ألا إن الادارة لا تصلح إلا فى أيدى أصحابها . وما كان لغريب الدار واللسان والخلق والعادة أن يعرف ما يعرفه صاحب الدار لنفسه ، هل يكون ساكن المريخ أستاذاً يلقى دروسه على ساكن الأرض ؟ إن أعجب العجب أن يكون ذلك أو يصدقه عقل ، فان كان فلا صلاح ولا فلاح !!

اللهم إن وحي الالهام الالهى يحدثنا أن فى سجل قضائك المبرم سطراً كتبته قدرتك العالية : إن مصر مع نفسها فى ثلث القرن الجديد . وإلى الأبد ...

٥

« لقد أبنا بتمام الجلاء أن الأمة تريد أن تكون سيدة منزلها . سيدة صاحبة عزم وحزم والآن تريد أن تبين أنها تريد أن تكون سيدة عادلة . ولكن تريد أن تكون سيدة على كل حال »

المستر لويد جورج

دروس مصر لنفسها

الدروس التي نفترض جدلاً أن غيرنا سيلقيها علينا في معالجة الأمراض التي عجز هـذا الغير عن معالجتها خلال ست وثلاثين حجة . أو الدروس التي يريدون أن يلقوها علينا كرهاً لا طوعاً ، هي التي وصفناها فيما مضى ، والتي وصفنا مادتها وصيغتها ، واللسان الذي تلقى به ، والأسلوب الذي يعرب عنها . وقد علا صوت الأمة وصح عزمها على أن لا تدخل مدرسة تلك الدروس مرة جديدة ، لأنها تهلكة ، ولأن الذي يلقى بنفسه في التهلكة هو المجنون

والأمة تعرف سبيلها يوم تنفرد في وطنها كما ينفرد صاحب الدار في داره إذا تركه الضيف الذي يزاحمه في امتلاك الدار ، تعرف الأمة سبيل التجديد والترميم ، ولا تبطئ في بناء الأركان

المهدومة والجدران المنقضة ، كما رأت ما فعل ضيفها الراحل . الأمة التي بنت فهدموا ، وغرست فاجتثوا ، وأحيت فأماتوا ، ورفعت فخفضوا ، والأمة التي أقامت دهراً طويلا مغلولة اليد إلى العنق ترى الهدم والاجتثاث والاماتة والخفض ، تأبى إلا أن تبني وتغرس ، وتحيي وترفع ، إذا أطلقت يدها المغلولة ، وحطم قيدها الشديد

ولكن عسى أن يتطلع الناس لمعرفة ما ستصنع هذه الأمة لنفسها يوم تترك لنفسها . ولئن لم ينطق التاريخ بما ستفعل فان حياتها الحاضرة وعزمها المنشور ينطقان به

إن الأمة المصرية صادقة الأمل في الحياة واثقة بانها ستظفر بحياتها الكاملة لأن لها عزيمة تخضع قوة الزمن قبل أن يخضعها ، ولها إرادة تحطم إرادة الدهر قبل أن يحطمها ، ولم تفتقر أمة إلى أكثر من هذه الارادة وتلك العزيمة . وكل أمة كانت مغلوبة فانتصرت على غالبها ، إنما كتب لها النصر بصدق إرادتها ومضاء عزيمتها

ليست ثقة المصريين وليدة الحركة التي أطبقت على الأرض في هذه الأيام ، وليس أملهم مخلوقاً مع الآمال التي أحيتها مطامع النور في هذه الأعوام . ولكن ثقة المصريين وأملهم قديمان ، ولو

لم يكونا كذلك لكان أقل جهاد للسياسة كفيلا بأن يمسخهم ألوانا وأشكالا ونفوساً غير ألوانهم وأشكالهم ونفوسهم . غير أن السياسة جاهدت جهاد المستبسل وصبرت على طول الزمن لتبلغ النصر ، ثم كانت عاقبتها وعاقبتنا أن بقيت في مصر أمة ممتلئة حياة ونشاطا وأملا . مندفعة فى سبيل الرفعة والمجد الوطنى اندفاع السيل المنحدر وكان من فضل ذلك أن حفظت قوميتها ولغتها وأخلاقها ووطنيتها وأصابت من العلم بنفسها ما لا يتفق لأمة أخرى أن تصيبه لو أن السياسة وقفت لها موقفها لهذه الأمة

هذا الحاضر الماثل أمام الابصار صفحة بيضاء ينظرها الناس فيقيسون بها ما سيفعله المصريون لأنفسهم يوم تشرق عليهم شمس الاستقلال التام . أما المستقبل فما أيسر أن نقص على الناس ماتنوى الأمة أن تستوفيه من عظمته ومجده

سنصلح المالية فلا تنفق أموالنا آلافاً مؤلفة فيما لا ينفع ، ونذراً يسيراً فيما ينفع ظاهراً ويضر باطناً . ولا تكون خزائننا كالوقف الأهلى تفيض على الموظفين الانكليز فى غدواتهم وروحاتهم ، وفى يقظتهم ونومهم ، وفى حضرتهم وغيابهم ، وفي بقائهم موظفين فاذا اعتزلوا الوظائف وعادوا إلى بلادهم أفاضت عليهم معاشاً نخماً ضخماً ، ومكافآت أضخم وأنخم من المعاش . ولا

تخترع لنا كل ساعة أموراً جديدة يبرق ظاهرها باسم « مشروعات الاصلاح » وهى تستنفد المال ولو كان جبالا

سنصلح ماليتنا ونحفظها وهى جديرة بالاصلاح والحفظ، لأنها وافرة ولأن الينابيع التى تفيض بها فائرة مباركة، وبعد أن نصلحها ونحفظها يرانا العالم برآء من الدّين الثقيل . ونشعر بأننا خفاف لا ننوء بالدين الذى يعجب الناس منه لأنه باق إلى الآن ولأنه ما كان ينبغى أن يبقى على حاله ، فإن مصر غنية ، والمزعوم أنها سعدت بالاصلاح المالى العظيم

وسنصلح حياتنا الاقتصادية فنعود كما كنا أغنياء عن غيرنا إلا ما يقتضيه تبادل المنافع وتداول المصالح . تروج تجارتنا رواجاً لا يقف بها داخل حدود البلاد ، ولا يجعل حياتها معلقة على استجلاب المتاجر من الجهات التى أرادتها السياسة . وتنهض صناعتنا بما يشد أزر التجارة ويضاعف سعتها ، وما يفى للأمة بحاجاتها من مصنوعاتها الوطنية الخاصة ، فيبقى الربح لنا وتنمو به ثروتنا وتقوى مصالحنا ، ويتوفر العمل لأبناء الأمة فلا يشقى عاطل بعيشه ، ولا يختل النظام العام بكثرة العاطلين

وسنصلح حياتنا العلمية ، فلا نرى العلم تجارة فى يد الحكومة تبخل به على من يعجز عن ثمنه ، ولا تظل هذه التجارة رديئة النوع

غالية الثمن كما هى الآن ف السوق التى أقامتها سياسة التعليم . على
أن العلم النافع ، علم الحياة ف هذا العصر ، علم المزاحمة والمنافسة ،
هو الذى سنفجر عيونه فتروى نفوساً كاد يقتلها الظمأ ، وتضىء
سبيلا كثرت شبهاتها بظلام العلم الناقص الأبتر

وسنصلح حياتنا الاجتماعية ، فلا تطغى علينا سيول الفساد ،
ولا يدخل غش المدنية بأدرانها وأوضارها على النفوس الطاهرة
والأخلاق المرضية . ولا تبقى الأبواب مفتوحة لكل طارق ،
يبيعنا السم الزعاف فيقتلنا بثمن نؤديه اليه ، ويقضى على أخلاقنا
وقوميتنا بجزاء حسن نجزيه به

لا نريد أن يشاركنا أحد ف أنفسنا ، لنوصد أبواب الفساد
ونشرح صدر الشرف الذى خذلته المدنية السياسية فأصبح حزيناً
كئيباً

سنصلح جملة شأننا وعامة أمرنا ، فنقف بين الأمم أمة لا
ينكر الناس منها أن حاضرها غير ماضيها ، وأن حياتها لا تتفق مع
مزايا وطنها . وهيهات أن نصلح جملة الشأن وعامة الأمر ، إلا
أن نكون مع أنفسنا ، وأن يرفع كل غريب يده عنا

أوحت الينا التجاريب الكثيرة القاسية أن السياسة تكون
صادقة لأنها تقسم وتحلف وتتعهد . ولكن التجاريب أوحت الينا

أيضاً أن صدق السياسة هو الكذب . إنا لا نطمع فى صدق السياسة ، بل نطمع فى أن تقيم الحجة على أننا أمة تريد لنفسها ما تريده الأمة الانكليزية لنفسها ، ولا ننتظر أن تقول السياسة الانكليزية إنكم تطلبون شططاً . فان الناس يجيبونها ، إذن : لقد طلبت الأمة الانكليزية لنفسها شططا

يقول المستر لويد جورج من خطبته فى حفلة الاحتفاء بالجنرال اللنبي : « لقد أبنا بتمام الجلاء أن الأمة تريد أن تكون سيدة منزلها . سيدة صاحبة عزم وحزم . والآن تريد أن تبين أنها تريد أن تكون سيدة عادلة ، ولكن تريد أن تكون سيدة على كل حال »

ونحن نريد أن نسأل : هل السؤدد فى المنزل الخاص نعمة خلقها الله للأمة الانكليزية وحدها ؟ اللهم لا . فهو نعمة خلقها الله لكل أمة ، إذن : لماذا يكون من فضائل الأمة الانكليزية أنها تريد أن تكون سيدة منزلها ولا يكون من فضائل الأمة المصرية أنها تريد أن تكون سيدة منزلها أيضاً ؟؟ هل تقترف هذه الأمة جريمة عظيمة إذا أرادت ذلك ؟!

كلا : إن أمتنا تريد أن تكون سيدة منزلها ، ولكنها لا تريد أن تكون سيدة على كل حال كما قال المستر لويد جورج فى

الأمة الانكليزية ، بل تريد أن تكون سيدة عادلة ، سيدة صاحبة عزم وحزم ، في حال واحدة هي العدل . فاذا لم تجد العدل في الرضا بارادتها ، فهنالك تقول :

أريد أن أكون سيدة منزلي على كل حال ..



٦

« لتحي مصر . وليحي الاستقلال التام »
الأمة المصرية

نظراتنا في الحياة

تجنى علينا السياسة النهمة ، فلا ترانا أهلا لأن نحكم أنفسنا بأنفسنا . على أنها تقول ذلك ظاهراً ويخفى صدرها ما علمت من الحق ، وهو أننا أهل لأن نحكم أنفسنا ، بل أهل لأن نحكم غيرنا لا حكم الظالم للمظلوم ، بل حكم المرشد للمسترشد

أما السياسة القانعة المنصفة فتظهر الحق وتؤيد أصحابه . فاذا نحن استثنينا السياسة الانكليزية الاستعمارية ، واستثنينا سياسة الأربعة الذين أقاموا أنفسهم متصرفين في الأرض حين جلسوا جلستهم من مؤتمر الصلح ، بقيت سياسة الشعوب في الغرب أجمع فاذا سأل أحد : ماذا ترى الشعوب وماذا يرى ساستها المنصفون؟ فحسب السائل أن يعلم أن في أمريكا وحدها ٦٠٠ صحيفة تتناول القضية المصرية بالتأييد ، وعليه أن يقيس بها غيرها . ولكن ألسنة الاستعمار السمجة لم تزل تدعي أن المصريين ليسوا أهلا للاستقلال التام ، وأنهم يحتاجون إلى الدربة عليه . ولا بد من أستاذ مدرب

هذا الاستاذ هو السياسة البريطانية خاصة ...

ونحن ماذا نقول لندفع زعماً ليس من الصدق فى شىء ؟ إنه زعم أحبطه ما فيه من الباطل ، ولكن المكابرة السياسية تقضى أن نقف لأصحابها — لا لغيرهم — موقف التدليل بالبرهان على البديهيات مما لا يحتاج إلى دليل أمام العقل المبصر ، فان لم يقتنعوا بالبديهيات وبراهينها ، شهد عليهم الناس أنهم معاندون ، يعرفون الحق ويكتمونه .

لم تزل السياسة البريطانية تطالب الشعب اليونانى أن لا ينسى جميلها عنده ، ولا يغفل عن دينها عليه . تقول هذه السياسة إن لها على هذا الشعب جميل الانقاذ ودين الحرية ، والشعب اليونانى معدود من الشعوب الشرقيـة ، وقد ظفر باستقلاله منذ زمن طويل ، ولم يقل أحد إنه كان يوم نال استقلاله أعرف بالحكم الذاتى من الشعب المصرى فى أيامه الحاضرة ، ولا أوفر منه عددا ومالا ، ولا أرسخ وطنية وعزماً ، ولا أوسع كفاءة وعلماً . كانت السياسة البريطانيـة تعرف ذلك ولم تزل تعرفه ، فلماذا لم تطلب يوم أنقذت الشعب اليونانى أن تتولاه بالتعليم والاصلاح لتؤهله للحكم الذاتى ؟!

الشعب المصرى لا يقل عن الشعب الرومانى غنى وقوة وحياة

فهل يعلمون أن أحداً تولى رومانيا بحماية أو وصاية حتى لقنها دروس الحكم الذاتى وسقاها وسيلة الاستقلال التام ؟؟ . وهكذا يقال فى البلغاريين والصربيين وأهل الجبل الأسود . بل نطلب من السياسة الاستعمارية أن تدل الناس على المدرسة التى سيدخلها اليوغسلافيون اليوم ليتلقوا دروس الاستقلال على أساتذة الاستعمار ..

يقولون : إن الشرق لم يزل تلميذاً صغيراً يفتقر إلى أستاذ هو الغرب . يقولون ذلك ، كلما صدمتهم حجة الشعوب الشرقية التى أخمدت أنفاسها أثقال الاستعمار . ويقولون حينما يقسمون الأرض شرقاً وغرباً إن شعوب البلقان كلها شرقية . فماذا يقولون لمن يقيم الحجة على أن الشرق أستاذ نفسه فى حاضره ، وأستاذ الغرب فى ماضيه ويستدل على صدق هذا القول بهذه الشعوب ؟؟ أيكذبون أنفسهم مرة أخرى فيزعموا أن شعوب البلقان أوربية غربية ؟.. فليكن ذلك كذلك . غير أن الحق يلجمهم إذا نهضت حجته من ناحية اليابان . ثم من ناحية شعوب روسيا الشرقية ، التى وقفت السياسة أمامها حائرة متذبذبة ، فمرة تعرف لها حق الاستقلال ، ومرة تنكره عليها ، وأخرى تسكت عن الاقرار والانكار !!

وبعد كم من السنين تصبح الأمة المصرية أهلا للاستقلال التام على يد السياسة الانكليزية ؟ إنهم يريدون منا أن نصدق أن مصيرنا إلى الاستقلال فى أيديهم ، ولكنا نطلب مثلا واحداً ، يشهد أن انكلترا تركت أمة من الأمم التى كانت متغلبة عليها قائلة لها : اليوم استودعك الله فاذكرى هذا الجميل

أين هذه الأمة ؟ أهى أمريكا التى أنقذت نفسها كما تنقذ كل أمة نفسها ؟ أم هي البوير وأمرها معلوم ؟ أم هى كندا وحالها غير مجهولة ؟ على أن يد الاستعمار البريطانى قبضت على بعض الأمم الكبيرة العظيمة الغنية دهراً يربو على مائة عام . فهل كان هذا الدهر كافياً لتعليم تلك الأمة وإصلاحها وتدريبها على الحكم الذاتى ثم توديعها بسلام ؟!

اللهم إن مصر لا تريد أن تبقى مائة عام فانها تعلم أن السياسة لا تقنع بالدهر كله أجلاً للاعتراف بأنها قادرة على حكم نفسها بنفسها ..

إن السياسة التى لا تخزيها هذه المزاعم ، تقف الآن لبعض الأمم المستقلة موقف النمر المتحفز للافتراس ، تتحفز السياسة لتثب على تلك الأمم المستقلة فتفجعها فى استقلالها ، فهل ينتظر أن تجود من نفسها بالاستقلال على أمة محرومة منه ؟ وهل ينتظر أن تصدق

فى دعواها إنها تهيء هذه الأمة للاستقلال ؟

إلى هنا مزقنا حجاب الابهام عن مفاخر السياسة الانكليزية فى هذه البلاد ، فانكشفت تلك المفاخر ورآها الناس هباء ، فلا الاصلاح إصلاح ، ولا التعليم تعليم ، ولا الادارة إدارة ، ولا النظام نظام ، وليس للصدق شائبة فى كل ما يدعون أنه إصلاح غير أن هناك مفخرة يظن الساذجون أنها حق ولم تكن إلا باطلا تلك التى يسمونها إنقاذ المصريين من السخرة ، أو من ظلم الحكام قبل الاحتلال الانكليزى . أما نسبتها إلى هؤلاء المصلحين نخطأ كنسبة كل شيء اليهم . والصواب ما قاله المؤيد فى رده على خطبة اللورد كرومر فى حفلة وداعه المشهورة وهذا نصه :

« وقد فات اللورد أن حكومة مصر قد قررت قرارها فى أمر العونة قبل الاحتلال وكانت سائرة فى طريق التنفيذ . وإن أول معاهدة للرق كانت بينها وبين انكلترا قبل عهد اللورد بسنين وأن النظامات القانونية التى سوّت بين الأمير والحقير فى النهاية لم يضع أساسها فى مصر اللورد ولا قومه . وأن الناس نشطوا الى الكسب والعمل وأخذوا يجنون ثمار أعمالهم من يوم بدىء برفع أثقال الضرائب الشاذة عن كواهلهم . وأن ما رفع من هذه الأثقال فى سنتى ٨٠ و ٨١ قد بلغ أكثر من مليونى جنيه مع أن

ما رفع من هذه الأثقال فى زمن الاحتلال لم يزد عن ٦٠٤ الف جنيه سنوياً »

إذا كان هذا هو الحق فماذا يبقى للسياسة من المفاخر ؟؟

أللهم لا شىء ، إذن : فخير شىء أن ترحل عنا ، فان كل لحظة تمضيها معنا تزيد عدم تصديقها اتساعاً ، وتزيدنا تأخراً وضياعاً

نحن نطلب ما يطلبه كل حى فى الوجود

نطلب ما لا يرضى خصومنا أن يفقدوه

نطلب النعمة التى تطلبها الأمم بأعز شىء عليها

نطلب الاستقلال التام ، فلا تنام عنه عين أحد فينا ، حتى يقضي الله بأمره

لتحي مصر . وليحي الاستقلال التام



خاتمة

نثبت هنا المقالة التى نشرها الباحث المدقق الأستاذ الهياوى افندى فى جريدة الافكار الغراء إبان توليه رآسة تحريرها أخيراً تحت عنوان « الشعب القوى » فانهـا أثمن خاتمة تلحق بتلك الآيات البينات ، لما تضمنته من القضايا الصحيحة والمقدمات المنتجة فى مسألتى : القوة والضعف ، وكيف يناوئ الضعيف الذليل ، ذا القوة الغاشمة والجبروت الظالم فينال حقه منه — قال :

« ليس الشعب القوى من يملأ البحـار حديداً ونارا ، ويملأ الأرض فضة وذهبا ، وينزل أفراداً منه منزلة الملائكة من الناس ، يحسبون أنهم أطهار وإن دنسوا ، أبرار وإن غدروا ، ولكن الشعب القوى هو من تكون له روح الثقة بنفسه ، ومن ينطوى صدره على إرادة للحياة ، تذيب الحديد ولا يذيبها

لم تخلق القوة مع الأقوياء يوم خرجوا إلى الأرض . فكل قوة مسبوقة بضعف ، ولكن الأقوياء أرادوا أن يغلبوا الزمن ، ويصرعوا الأيام ، فطردوا من نفوسهم هواجس الضعف ، ونزعوا من صدورهم رهبة القوى المخيف ، وثبتوا على الايمان بأنهم أقوياء فى ضعفهم ، ما داموا يرون فى أنفسهم قوماً أهلاً للحياة ،

وأهلا لما تقتضيه الحياة من إباء الضيم ، والغيرة على حق الوجود

إن الضعيف الذى يترفع عن وصفه بالخور وقصر الباع وانحلال العزيمة يجد فى قرارة نفسه قوة معنوية ، إن لم تكن هى القوة المادية التى تبطش وتحطم فهى سبيلها المؤدية اليها حتما . وليست بالضعيف حاجة إلى القوة الباطشة ليصول بها على أمثاله الضعفاء . ولكن حاجته اليها حاجة الأعزل إلى السلاح يدفع به عن حياته فاذا عاش ، عاش كريما مهيبا . واذا مات ، مات شريفا . هذه كلها حاجة الضعيف إلى القوة كيلا يموت كما يموت المغفلون

حسب الذى يظن بنفسه الضعف أن تكون له إرادة الأقوياء ليكون قويا . هذه حقيقة تتناول الناس جميعا . أما أن ننظر إلى مكانها من حياة الشعب المصرى ، فذلك الذى يشهد الحق بأنها كاملة فيه

تصعد الآمال بنا إلى السماء أو ما فوقها ، وترتفع آمالنا على أطراف العزائم الصادقة ويثبت أصلها فى أعماق القلوب المؤتلفة ، وإذا كان فى الأرض شعب خليق أن تعجل له عزيمته وصدق إخلاصه لنفسه بالمطلب الجليل . فذلك هو الشعب المصرى . ولكنا نخشى أن يكون ضلال بعض الآراء القديمة لم يزل ضاربا حجابه على بعض النفوس ، بل نحن لا نخشى ذلك ولا نخاف أن

يكون فى مصر أمثال أولئك الذين كانوا يقولون : أين نحن من خصومنا ، وأين قوتنا من قوتهم ، وكيف السبيل إلى الحق الضائع ونحن ضعفاء ؟؟

هذا سم كانت النفوس الميتة تعصره من خور العزيمة وسقوط الهمة ومرض القلب . والآن كل مصرى يقول : أين نصيب الظالم من الثبات بجانب المظلوم ؟ وأين قلق الغاصب من رزانة المغصوب منه ؟ وأين برودة الغالب من نار المغلوب ؟ بل أين ضجعة الباطل من صولة الحق ؟ وقد يعجب من هذا الذين خدعتهم ظواهر الناس . ولكنهم سيطمئنون بالحقيقة ، إذا رجعوا إلى تاريخ العالم

هل كانت أمة ضعيفة فبقيت على ضعفها أبد الدهر ؟ وهل كانت أمة قوية فسالمتها الأيام ، ثم كتبت لها عهداً أن تبقى على قوتها ؟ إن شمس السماء تحدث أهل الأرض ، بمن كانوا أهل قوة وبأس فضربهم الزمن حتى أفناهم . وإن الأرض لتخبر أنها حملت آخرين كانوا من الضعف فى درجة العدم ، ثم استحال ضعفهم قوة فعزوا بعد ذلتهم ، وحيوا بعد موتهم ؟ وكيف نفترى الكذب على الله فيجرى فى بعض الخواطر أن الله خلق الضعف لباساً لصنف من أصناف البشر . وخلق القوة تاجاً لصنف آخر . وهذا لسان

التاريخ يخبرنا أن القوة والضعف صفتان تداولتهما البشرية ، ولا تزال تتداولهما بين أبنائها

فإن قيل إن هناك ميزاناً يعرف به نصيب كل شعب من قوة الحياة فانا نقول : إننا شعب رجحت به كفة الميزان . أليست القوة أثراً تتركه المواهب الانسانية ، وثمرة تخرجها خصائص الوطن المعين ؟ فمن ذا الذى يقول إن المصريين لم ينالوا من تلك المواهب نصيبهم الأوفر ، وأن وطنهم لم ينفرد من تلك الخصائص بأجلها وأطيبها ؟ إن كانت الثروة إحدى وسائل القوة الباطشة ، فإن مصر أوفر بلاد الله ثروة ومالا . وإن كان الذكاء والأنفة والماضى الحافل بالمجد بعض هـذه الوسائل ، فالمصرى الذى طوّق عنق أوربا بفضل المعلم على التلميذ ، والذى أقام صرح مجده القديم بين كواكب السماء ، والذى أقسم أن لا يقبل هضماً ، ولا يحمل ضيما — هذا المصرى القوى خليق أن ينشر سلطانه بقوته ، إذا قيل: أين الجديرون بالقوة القادرون فى حكم العدل على بسطة السلطان؟

لسنا نصف شيئاً من صياغة الخيال ، بل نحن نصف الواقع الذى خرج من يد أهله ، ونصف الحق الذى يجب أن يكون ويطلب ويرده أصحابه إلى أنفسهم . فاذا أحد وصفنا بالضعف فقد أراد بنا سوءاً . وإذا أحد أراد أن يقنعنا بأننا ضعفاء فقد أغرانا

بالجمود . وإذا نحن سمعنا ذلك وصدقناه ، أو وصفنا به أمتنا ، فقد وضعنا بأيدينا أغلال الهوان فى أعناقنا ، وإنما ينبغى أن نكون أنصار الحقيقة فيما تقضى به لنا ، والحقيقة تقضى أننا شعب اختصه الله بأسباب القوة . فلا ينقصنا إلا أن نعتقد أننا أقوياء بما لدينا من تلك الأسباب . وأن لا نعطل أسباب قوتنا أو نتركها يقوى بها غيرنا . وإنا إذن أرانا فى قوة الأحياء العاملين المرهوبين ، ما دمنا نطلب ما طلبه الضعفاء من قبلنا .

يجب أن نقول بل نعتقد أننا أهل قوة ، لننظر فى أنفسنا فنعالج ما ينقصنا من القوة . ويجب أن نثق كل الثقة بأن لنا قوة روحية لا تهبط عن مثلها فى أعظم الشعوب حياة ، هنالك تدفعنا هذه القوة الروحية فى طريقها فإذا نحن أقوياء من كل وجه ...

